

**RCHRS**

Ramallah Center for Human Rights Studies

مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

# تسامح

مجلة فكرية دورية تعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

العدد الثاني والخمسون، أذار 2016

## رئيس التحرير

د. إياد البرغوثي

## مدير التحرير

طلال أبو ركة

## مستشارو التحرير

- |                             |                     |
|-----------------------------|---------------------|
| د. محمد محفوظ               | د. نها بكر          |
| د. عبد الرازق العياري       | أ. ريم نزال         |
| د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم | د. الزبير عروس      |
| أ. وفيق هواري               | د. جمال بن دحمان    |
| أ. طلال عوكل                | د. شرزاد أمين       |
| أ. زياد عثمان               | د. عبد الحسين شعبان |
| أ. زهير الدبعي              | د. أحمد البرقاوي    |



Ramallah Center for Human Rights Studies  
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

ص.ب 2424، رام الله، فلسطين  
هاتف 02 2985815

بريد الكتروني [rchr@rchr.org](mailto:rchr@rchr.org)  
موقع الكتروني [www.rchr.org](http://www.rchr.org)

جميع الحقوق محفوظة

© Copyright

RCHRS, Ramallah, Palestine

---

بالتعاون مع

Friedrich Naumann  
STIFTUNG FÜR DIE FREIHEIT

---

**ملاحظة:**

الأفكار الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان.

مونتاج الكتروني: بلوبل للدعاية والإعلان

# المحتويات

## الافتتاحية

0

## دراسات ومقالات

- المثقفون والسياسيون في فلسطين ... أي علاقة وأي مآل؟ ..... عماد محسن ٩
- تواطؤ النخبة والاضمحلال الثقافي ..... تيسير محيسن ٢٧
- العلاقة الملتبسة بين المثقف الفلسطيني والسلطة ..... عاطف سلامة ٣٧
- العلاقة بين النخب المجتمعية والسلطة السياسية في فلسطين ..... طلال أبو ركة ٥٥
- المثقف الفلسطيني بين سلطتين واحتلال ..... عبد الحميد أبو النصر ٧٥
- طبيعة أدوار المثقفين العرب و جدلية علاقتهم مع السلطة ..... رهام عودة ٨٥
- استراتيجية حل الدولتين والدولة الواحدة في الخطاب الاعلامي الاسرائيلي ..... عماد موسى ٩٥

## قوانين وتشريعات

- انتهاء ولاية محكمة جنائية دولية مؤقتة: محكمة رواندا نموذجا ..... محمد الميداني ١١٥
- عقوبة الإعدام في النظام القانوني الفلسطيني .. ..... محمود أبو صوي  
جدلية الوجود وضمانات التنفيذ ..... أشرف صيام ١٢٣

## تقارير

١٤٥ الصحفيون وأخلاقيات النشر في الشبكات الاجتماعية ..... ميرفت أبو جامع

## ثقافة

١٥٥ هل هو غرق في وحل العولمة؟ ..... محمد غاني

مرة اخرى يكون اختيار موضوع الافتتاحية صعبا. ليس بسبب عدم وجود المواضيع التي تستحق، بل لتزاحمها دوليا واقليميا وفلسطينيا. فهناك أحداث جرت في الفترة الأخيرة، ليس من السهل استيعابها مهما كان العقل الذي يتعامل معها قادراً على التخيل والإبداع.

من كان يتصور أن التقارب العربي الرسمي مع إسرائيل سيصل إلى هذه الدرجة؟ ... ومن كان يتخيل أن الجامعة العربية ستعتبر حزب الله حزبا إرهابيا؟ ... ومن كان يتصور أن انقسام فلسطينيا عجيبا سيتشكل جراء إضراب المعلمين من أجل تحسين أوضاعهم الاقتصادية. هذا الإضراب هو الذي سنسلط الضوء على معانيه وملايساته في هذه الافتتاحية.

أخيراً وبعد تدخل الرئيس أبو مازن علق المعلمون إضرابهم على أمل إيجاد حلول لمشاكلهم ولو بالحد الأدنى. ومع أن إضراب المعلمين كان من حيث هدفه ومن حيث أسلوبه طبيعياً وسلمياً مثل أي إضراب عادي يكفله الدستور وقوانين حقوق الإنسان، إلا أنه حمل ملايسات لا بد من الإشارة إلى أهمها :

- لم تتصرف السلطة للأسف، على أساس أن الإضراب حق لمن يقوم به خاصة إذا كان حراكاً ديمقراطياً وسلمياً واعياً كما كان عليه إضراب المعلمين.
- إن مطالبة أية فئة اجتماعية تشعر بالظلم بتحسين أوضاعها يعتبر عملاً طبيعياً ينبغي ان يتركز التفكير على كيفية معالجة الأسباب التي أدت له، وليس قمعه واحباطه كما جرى.
- إن الفوارق في الرواتب في فلسطين كارثية، وهناك رواتب شهرية لأشخاص تقرب من رواتب ما لا يقل عن أكثر من مئة معلم.
- يجب على السلطة أن تدرك أهمية المعلم. إنه مواطن إضافة إلى أن بصماته موجودة على كافة المواطنين الآخرين. وبالتالي لا ينبغي تجاهل مطالب المعلم أو الاستهانة به.

- لأنه لا يوجد بتروول في فلسطين يصبح المعلم الذي يربي الأجيال بتروولها. إن عدم وجود الموارد الطبيعية سبب إضافي للاهتمام بالإنسان أكثر.
- ينبغي التمييز بين النقابات والعمل النقابي المطليبي وبين الاتحادات الشعبية التي شكلت جزءاً من منظمة التحرير. هذا اشكال تاريخي ينبغي التعامل معه ضمن الظروف الجديدة.
- التعامل الأمني مع الإضراب غير ناجح وغير مقبول.
- الذعر الذي ساد من أن حماس تستغل الإضراب غير مقبول أيضاً. ليس لأن حماس أو غيرها لا يقوم بذلك. بل لأن عمل أية معارضة سياسية استثمار الأزمات التي لا تستطيع الحكومات حلها.
- مرة أخرى تثبت الحركات السياسية الفلسطينية غيابها.

كلنا أمل في أن يستجاب لمطالب المعلمين، وأن تعالج الأمور المماثلة التي قد تحدث في المستقبل بعقلانية أكبر.

رئيس التحرير

دراسات  
ومقالات





# المثقفون والسياسيون في فلسطين ... أي علاقة وأي مآل؟

عماد سليم محسن \*

## مقدمة

عاش الفلسطينيون تجربة ثقافية مهمة وملهمة في مختلف مراحل صراعهم الطويل مع المستعمر، بل إن التجربة الثقافية الفلسطينية تسبق بكثير تجربة الكفاح الوطني، فقد كانت مدن يافا والقدس حاضرة في المشهد الثقافي العربي حتى قبل نكبة العام ١٩٤٨، وكان المثقفون العرب يتوافدون إليها كعاصمة ثقافية وفكرية وكمركز إشعاع حضاري وتنوير معرفي، وعرف الفلسطينيون الصحف والمجلات والإذاعات، وحتى المسرح والسينما قبل أن تبصر الكثير من البلدان العربية حريتها، ثم كان للمثقفين الفلسطينيين بصمتهم في المسيرة الوطنية الفلسطينية، بدءاً من معين بسيسو وجيل الخمسينات، ثم تجربة غسان كنفاني فيما يُعرف بالأدب المقاوم، وبعدها تجربة ناجي العلي، وعلى مدى تلك الحقبة وبعدها كانت بصمة محمود درويش حاضرة، وتجلت فيها بوضوح شديد علاقة المثقف الفلسطيني برجل السياسة، وتبينت المسافات التي تفصل عمل المثقف عن عمل السياسي في ظل تجربة خصبة وغنية، اتضحت فيها دلالة وجود القلم بجوار البندقية في المشهد الكفاحي.

يقرر الناس عادة إطلاق صفة «المثقف» على من كان له نصيب من المعرفة والعلم والتحصيل العلمي، أو من امتلك الخبرة والدراية والحكمة، إذ لم يعد يقتصر الوصف على الأدباء والفنانين والكتاب والمفكرين دون سواهم، فحتى هؤلاء «يقتبسون» أحياناً معلومات وتحليلات تتفق معها الأحاديث المرسلة مع أشخاص «عاديين»، متعلمين وغير متعلمين، متخصصين وغير متخصصين، على اعتبار أن المعرفة والفكر والعقل والحكمة والذوق قاسم مشترك بين أفراد الجماعة الإنسانية، تتجلى في لغاتهم المختلفة وأنماط حياتهم وعلاقاتهم الاجتماعية والإنسانية، ما يعني أن الثقافة، هي تعبير عن تجربة الإنسان في الزمان والمكان، تتجاوز الحدود الضيقة المرتبطة بالبعد الطبقي والديني والوطني.

يعد مفهوم الانتماء والولاء عاملاً حاسماً في تحديد مستوى ودرجة علاقة الفرد بالسلطة من جهة، وعلاقة المثقف بالسلطة من جهة أخرى، فهناك انتماء فطري أو طبيعي، وهناك ولاء

عقلي وأخلاقي، وهذا الأخير ناجم عن استقلال الوجدان واجتهاد المعرفة وهو ما يؤسس للثقافة والحضارة والمدنية، بأبعادها المادية والمعنوية، ولكن لعلاقة الفرد بالسلطة دوماً طابعاً مزدوجاً، فهي علاقة طاعة من جهة، ومقاومة من جهة أخرى، على تناسب ما بين الطاعة والمقاومة تحدده ظروف ذاتية وموضوعية، وينطبق هذا على المثقف بطبيعة الحال.

تستند الثقافة في مفهومها على ركيزتين أساسيتين: تساوي البشر في الكرامة الإنسانية، على الصعيد العالمي، وتساوي المواطنين، في الحقوق والواجبات، على الصعيد الوطني، ومن الثابت أن الأولى أساس الثانية، المساواة، بهذا المعنى هي الصيغة العملية للعدالة، وليس من ضمانة واقعية وأخلاقية لهذه وتلك سوى الحرية، فنحن أحرار لأننا مختلفون، فلو كنا متشابهين ومتماثلين لما كنا في حاجة لا إلى المساواة ولا إلى العدالة ولا إلى الحرية.

قامت التيارات الثقافية الكبرى في التاريخ على مبدأ التشابه والتماثل، فأنتجت القطع والجزم واليقين على الصعيد الفكري، وظهرت "الصنمية الفكرية" التي قادت إلى تأليه الحكام والولوج إلى حقب تاريخية ساد فيها الظلام على صعيد الفكر وعلى صعيد الإنتاج الإنساني، وأنتجت، بالتالي، الاستبداد على الصعيد السياسي، وفي القرن الحادي والعشرين آن للعقل الإنساني أن ينطلق من مشروعية الاختلاف وواقعية التفاوت، اللذين لا سبيل إلى إغائهما، إلا بثورة على الطبيعة البشرية، لكي تتأسس المساواة والعدالة على الاختلاف والتفاوت، وتتأسس المشاركة على حرية الإرادة وحرية الاختيار.

## تعريف الثقافة والمثقف

تعد كلمة مثقف (intellectual) جديدة في دلالتها الاجتماعية، حتى في اللغة الإنجليزية، ومعناها القديم يقتصر على كل ما هو خاص بالذهن أو العقل أو الفكر المنطقي، في مقابل العاطفة أو الشعور والإحساس، وهذا المعنى الجديد يستبعد الفصل التعسفي بين العقل والعاطفة، واستعمالها اسماً للدلالة على صاحب الفكر استعمال حديث، كما يقول رايوندويليامز في كتابه "كلمات أساسية"، وكذلك ارتباطها بالكلمة الحديثة نسبياً، إنتلجنسيا (intel-ligentsia) التي جرى العرف في العالم العربي على ترجمتها بالمتقفين أو فئة المثقفين، أي الذين يقومون بأعمال ذهنية وتلقوا قدرًا من التعليم يؤهلهم للقيام بهذه الأعمال، وتطلق عليهم صفة المهنيين، مقابل صفة الحرفيين الذين يقومون بأعمال يدوية أو عضلية، ولكلمة إنتلجنسيا الجديدة دلالات اجتماعية وسياسية في الفكر الاشتراكي<sup>1</sup>، وعموماً يبدو المثقف كما لو أنه الذي يقف على مسافة بعيدة من نظام قائم، ويكون أكمل تعبير عن الأتلجنسيا بالأخص الدعوة إلى تصورات مستقبلية تبشر بنظام جديد يحل محل النظام القديم<sup>2</sup>.

يمكن وصف أي إنسان بأنه مثقف إذا ما نظرنا إلى الثقافة على أنها مجال عام أو فضاء عام، وطني وإنساني في الوقت ذاته، وإذا ما نظرنا إليها على أنها مجال خاص مستقل عن سائر مجالات الحياة الاجتماعية، مع أنه يؤسسها جميعاً ويؤسس استقلال كل منها، يغدو لصفة المثقف أو المفكر معنى خاص يدل على من يعمل في إنتاج الثقافة وإنتاج الفكر، أو على من يتخذ من العمل الذهني مهنة له، و«يُعزى للمثقف، القيام بالعمل الذهني مقابل من يقوم بالأعمال اليدوية، ويصيرُ اتجاه آخر في تعريف المثقف على التفريق بين مثقف عام ومثقف مختص في الوقت الذي يرى فيه آخرون، أن المثقفين يشكلون طبقة مالكة لرأسمال رمزي / ثقافي يؤهلهم للحصول على الجانب الأكبر من فائض القيمة الاجتماعي»<sup>٣</sup>.

تتمظهر علاقة المثقف بالسلطة في شكلها الأول في الولاء الطبيعي، الفطري، أو الغريزي، ونعني هنا الولاء للعشيرة والعقيدة، فهو أقدم من الولاء العقلي، الأخلاقي، المقترن بالتحضر والتمدن، وفي جميع الأحوال، يمكن القول إن «علاقة فكر الفرد وجهده وخياله بسلطان الهيئة الاجتماعية قضية أخلاقية»، وفق منظومة الأخلاق السائدة لدى الجماعة المعنية، سواء كان ولاء المثقف غريزياً أم عقلياً، ويمكن القول أن الولاء الغريزي لا يزال هو الأقوى في المجتمعات التقليدية، كمجتمعنا الفلسطيني، وليس مستهجناً وهذه الحال أن تكون أقوال «الأب القائد» و«القائد الرمز» و«القائد الضرورة» و«الزعيم الملهم» و«القائد الرباني» مرجعاً لمثقفين يوالونه ولاء غريزياً أو نفعياً، خوفاً أو طمعاً، هو أقرب إلى الولاء الغريزي، وبدا هذا الأمر أكثر وضوحاً مع ظروف الانقسام التي عاشها الفلسطينيون في السنوات الأخيرة، حيث باتت كل القرارات والمواقف تأخذ طابعاً أقرب في تبريره إلى انسياق «القطيع» منه إلى الفناعة الإنسانية.

لماذا يتوجب على علاقة المثقف بالسلطة في عالمنا العربي أن تكون ملتبسة؟، ولماذا يعد الشك والريبة وعدم الثقة أداة الحكم على هذه العلاقة؟، ومن أين جاء التعارض والتناقض بين المثقف والسياسي؟، ولماذا ظل الصراع وحده هو الثابت الوحيد في هذه العلاقة تاريخياً؟، وما هي الصورة التي ينبغي أن تكون عليها هذه العلاقة؟، وكيف يمكن توظيف العلاقة بما يخدم صيرورة المجتمع ومستقبل الأجيال فيه؟، هذا غيضٌ من فيض الأسئلة التي يتوقف أمامها الكاتب حال دخوله على خط علاقة النخبة المثقفة بالنخبة السياسية، وهو موضوع استحوذ على حيز كبير من كتابات الفلاسفة والمفكرين والأدباء والمثقفين منذ أقدم العصور، وما يزال يشغل الكثيرين حتى يومنا هذا، وربما لن يتوقف هذا الجدل ولو بعد حين.

لم يحدد ابن خلدون، الذي يُنسب إليه الفضل في تأسيس علم العمران البشري (الاجتماع) وظيفة المثقف في المجتمع، وإنما ربطها بالسلطة، وقرر أن دوره يتأسس في تلك المسافة التي

تربطه أو تفصله عن السلطان وحاشيته، ولذلك نجد يسخر من المثقف المستقل عن السلطة الذي لا يجد من يطلب منه العلم أو النصيحة<sup>٥</sup>، وتعد هذه المقاربة، من وجهة نظرنا أول ما تأسست عليه، منهجياً، العلاقة التي يمكنها أن تحدد «دور المثقف». بمسافة محددة عن «وظيفة المثقف» في السياق الاجتماعي.

اعتبر كارل مانهايم أن كلمة «مثقّف» تشير إلى دور اجتماعي وليس إلى شخصية متكاملة، وحدد دوره كمواطن ينتمي إلى هيئة اجتماعية وليس إلى طبقة اجتماعية، إن تحديد المثقف لدى مانهايم هو ناتج من تحليله للعلاقة بين الثقافة والمجتمع، على اعتبار تأكيده أن المجتمع يحدد الثقافة فلا يقتصر أثره على مضامينها ومحتوياتها، بل يمتد ذلك الأثر إلى أشكالها وأجناسها، وأن العلاقة بينهما ليست علاقة سببية على نحو ما ذهب إليه ماركس، بل علاقة وظيفية، ومن هذا المنطلق جاءت دعوة كارل مانهايم إلى ضرورة دراسة طرائق التفكير وأساليبه عبر علم جديد، هو علم اجتماع المعرفة<sup>٦</sup>.

كان لمساهمة المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي أهمية معترف بها من الجميع في هذا المجال، فهو يقول بصدد إجابته عن كيفية التمييز بين المثقفين وغير المثقفين «يُخيل لي أن الخطأ المنهجي الأكثر شيوعاً، هو أن معيار التمييز ذلك قد جرى البحث عنه في باطن النشاطات الفكرية، لا في منظومة العلاقات التي نجد فيها هذه النشاطات، وبالتالي الفئات التي تجسدها (أي المثقفون) وقد صارت في المجتمع العام للعلاقات الاجتماعية»<sup>٧</sup>.

يؤكد غرامشي على أهمية ودور المثقف العضوي في المجتمع، منطلقاً من مشكلة أساسية وجوهرية مفادها أن جميع الناس هم مثقفون، بمعنى من المعاني، ولكنهم لا يؤديون وظيفتهم الاجتماعية في المجتمع، التي هي من اختصاص المثقفين النوعيين من ذوي الكفاءات الفكرية العالية، الذين يؤمنون وينادون بقيم ومعايير الحق والعدالة والمساواة، ويقسم غرامشي المثقفين إلى نوعين: الأول هو المثقف العضوي الذي يحمل هموم جميع الطبقات وقضايا أمتة وشعبه، والثاني هو المثقف التقليدي الذي يجلس في برجه العاجي، ويعتقد بأنه فوق الجميع، كما يؤكد غرامشي أهمية المثقفين ودورهم الفعال في التغيير والتغيير الاجتماعي وصنع المعجزات إذا ما التزموا بقضايا الشعب الأساسية التزاماً عضوياً.

تستخدم لفظة المثقف في سياقها العربي، للدلالة على دور شغله أهل الرأي والفقهاء وعلماء الدين، وهو استخدام حديث العهد نسبياً، وذهب المفكر العربي محمد عابد الجابري إلى النتيجة التالية: «كان الأمراء هم العلماء، كان الصحابة، أمراء وعلماء في الوقت نفسه، يحكمون بالشرع ويشرعون للحكم، ثم حصل خلاف حول الحكم، فاستأثر الأمراء بالسلطة

وتمسك العلماء بالرأي، وحصل استبداد بد(الأمر) أدى إلى استقلال الرأي، فانفصل العلم والثقافة عن السياسة وبدأت فئة المثقفين الأوائل في الإسلام بالظهور<sup>٨</sup>، وبالتالي، كانت الخطوة الأولى في البحث عن المثقف إسلامياً، تقتضي التمييز بين المثقف، وبين الفاعلين الاجتماعيين الآخرين.

يمكن تتبع المفهوم، أوروبياً، اعتباراً من القرن الرابع عشر، حيث كان رجل الدين في الكنيسة، هو وحده المتعلم، ومع نمو البرجوازية، أخذ الأدباء بالظهور وتبعهم رجال القانون، والمهنيون، ثم تلاهم علماء الرياضيات، والفلكيون، وأخيراً فلاسفة عصر التنوير<sup>٩</sup>، وبحلول الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، شاع استخدام مصطلح المثقفين إثر قضية «دريفوس» الشهيرة في فرنسا، والتي كان من نتائجها، إضفاء صفة الشرعية على وجود المثقفين، وكان أول من استخدمها، هو «كليمانصو» في مقال افتتاحي بعنوان: «بيان المثقفين»<sup>١٠</sup>.

يظل السؤال المطروح: هل يمتلك المثقف سلطة في المجتمع؟، قد لا تكون الإجابة بكلمة نعم كافية، لأن المثقف بحد ذاته، هو سلطة لكن ما يجب الإشارة إليه هو: أي مجتمع نقصد؟، والواضح هنا أن المجتمع المقصود، هو المجتمع الذي يمرُّ في مرحلة التحول التاريخي، ففي هذه الفترة الحرجة، بالضبط تتجلى سلطة المثقف، فهو مطالب بتشكيل الوعي وضبطه للطليعة القائدة للتحول، لكونه منتجاً للوعي (ونعني بالمثقف هنا، المفكر، إذ ليس كل مثقف منتجاً للمعرفة، المفكر هو منتج المعرفة)، ومجتمعنا الفلسطيني يمرُّ في هذه المرحلة، ولكن تقف في وجه هذا المثقف مجموعة من العوامل، الذاتية والموضوعية.

تأثر المفكر الفلسطيني ادوارد سعيد بأفكار غرامشي وطالب بضرورة استقلال المثقف عن السلطة، فالمثقف الحق هو من لديه أفكار يعبر عنها لغيره وعليه أن يتمسك بقيم عالية كالحرية والعدالة وعدم قبول الحلول الوسط باعتباره مشاركاً في الحياة العامة كما عليه «تمثيلاً عاماً في معارضة جميع أشكال السلطة منطلقاً مما يؤمن به من قيم ومبادئ إنسانية عامة.

تنتج العلاقة الملتبسة بين المثقف والسلطة هاجس خوف يستولي على المثقف من السلطة ومن الذات وكذلك من الآخر، وحتى من الحرية نفسها، كل ذلك يعمل على اعاقه المثقف عن تحقيق ذاته، بخاصة إذا كان تابعاً للسلطة، لأن الدولة التي تحتكر كل شيء توصل في وجهه الأبواب، وتجعل منه إما تابعاً متحيزاً للسلطة، أو مثقفاً نوعياً يقف في وجه السلطة ويكون مستعداً للتحدي والتضحية، أو أن يهرب إلى الرموز والإشارات والتأويلات لإيصال صوته وإسماع صرخته التي بالكاد يرجع صداها أو أن يهرب إلى أقرب منفى ممكن.

على المثقف الذي يريد تحرير ذاته من أسرها أن يمارس دوره التنويري بحرية في نقده المركب: نقد الموروث القديم وتفكيكه، نقد الوافد الجديد وفرزه، ونقد الواقع المعيشي وتحليله، بمعنى آخر نقد الفكر ونقد المجتمع والسلطة معاً، على ألا يشكل النقد عنده، سلطة تصدر أحكاماً أخلاقية مسبقة أو تعسفية مطلقة، وألا يكون أداة بيد أي سلطة.

## علاقة المثقف بالسلطة السياسية

جرت العادة أنه لا يوجد سلطة بلا مقاومة، من داخلها ومن خارجها؛ كل سلطة تنتج أشكال مقاومة، وهنا بالتحديد، أي في موالاة السلطة أو مقاومتها، تتموضع الحرية، بشقيها الإيجابي والسلبي، وبهذه الحرية، تتحدد علاقة المثقف بالسلطة، وتعين صورته، وجميع الأمور الأخرى تصبح مجرد تفاصيل على هامش المحتوى الأساسي، ويرى مثقفون أنه «لا يمكن أن يلتقي المثقف بالسياسي، لأن السياسي نتاج اليوم، أما المثقف فهو أكثر استراتيجية، وسنة الحياة (أي الوضع الطبيعي) أنهم لا يتفقون»<sup>١١</sup>.

يتفاوت المثقفون في درجة مقاومتهم للسلطة أو ولائهم لها، ويختلف الأمر تبعاً لنوع السلطة التي يقاومونها أو يوالونها أو يدعون لها، وترسم صورة المثقف أو المفكر في ذهن جمهوره وفق السلطة التي يوالونها أو يعارضونها، ويمكن لنا أن نتساءل هنا: كيف ينظر المثقف إلى نفسه في حال المعارضة أو الموالاة، وكيف ينظر إلى نفسه في حال معارضة بعض السلطات وموالاة بعضها الآخر، والسلطة هي السلطة في كل زمان ومكان؟ أو بعبارة أخرى، متى يكون المثقف أو المفكر متصالحاً مع نفسه، وكيف يربح نفسه حتى لو خسر كل شيء؟.

تبدو السلطة وكأنها حالة لا بد منها، ولا غنى عنها، هي خيار الضرورة للمجتمع الإنساني، أي انتقال الأشياء والأحياء وتحولها من القوة إلى الفعل، ومن الفوضى إلى الانتظام، وتجسد الأفكار والتصورات في الواقع الطبيعي والأخلاقي على السواء، بل هي أحد شكلي وجود الحرية في صيغة الإيجاب والإثبات، ولو أمكن أن نحذف السلطة من الوجود لما كنا في حاجة إلى الحرية والمساواة والعدالة، وهذه الوضعية المزدوجة للحرية هي أساس فكرة التاريخ وفكرة التقدم، وهنا تتجلى جسامة المهمة الملقاة على عاتق المثقف أو المفكر، حيث يقوم بمهمته التي اختارها لنفسه، لا يختار نفسه فقط، بل يختار نموذج النوع الذي ينتمي إليه، ونموذج المجتمع الذي يصبو إليه، يختار النموذج الذي ينبغي أن يكون عليه الإنسان.

هل بوسع مثقف أن يدافع عن قضية، كقضية الحرية مثلاً، إذا لم يكن حراً في تفكيره أولاً؟ حرية التفكير التي يظن بعضنا أنها قضية سهلة هي من أصعب الأمور، إذ لا يمكن بلوغها إلا

بمغالبة جميع السلطات التي تضغط على وجدان المثقف والتحرر من آثارها في نفسه، ولعل سلطة اللغة من أشد السلطات قوة بما تحمله مفرداتها من دلالات متراكمة طبقة فوق طبقة على مر تاريخها، لذلك كان التحرر من سلطة اللغة وسحر الكلام أول مظهر من مظاهر حرية الفكر، ناهيك عن بقية السلطات التي تقف السلطة السياسية على رأسها، فإلى أي مدى يمكن أن يكون المثقف صادقاً في دفاعه عن الحرية إذا كان يدافع عن حرية قومه وبني جلدته ولا ينبس ببنت شفة إذا انتهكت حرية آخرين واستبيحت حقوقهم؟.

يختلف المثقف في رؤيته للعالم وموقفه من السلطة، عن المناضل السياسي، ومهنته التي ازدهرت في بلادنا منذ أكثر من نصف قرن، وانتهت بالمثقف إلى تابع لسلطات مستبدة، ومستكين في بلاط سلطان، فالمثقف هو من يؤسس السياسة فكرياً وأخلاقياً، ولكن ممارسة السياسة في أحزاب شمولية، كالتي عايشها المثقف العربي، مفسدة للمثقف، تعمي بصيرته وتحد من أفعه وتشل طاقاته الإبداعية وتحرمه من لذة المعرفة.

يعيش المثقف أو المفكر كغيره من الأفراد في مجتمع ما، وينتمي إلى جنسية معينة لها لغتها وتقاليدها وظروفها التاريخية، «فإلى أي مدى يمكن اعتبار المفكرين خدماً لهذه الحقائق الواقعية، وإلى أي حد يعتبرون أعداء لها، ويصدق هذا التساؤل على علاقة المثقفين بالمؤسسات (بالجامعة والكنيسة والنقابة) وبالسلطات الدينية التي استقطبت طبقة المثقفين في زماننا إلى درجة فذة، كما يقول إدوارد سعيد، وكان من ثمار ذلك أن أصبح الكتاب، كما يقول الشاعر ويلفريد أوين، يسوقون الناس جميعاً ويصبحون بهم بالولاء للدولة، وهكذا فإن الواجب الفكري الرئيس اليوم هو البحث عن التحرر النسبي من أمثال هذه الضغوط، ومن هنا تنبع صورة المفكر المنفي أو الهامشي أو الهاوي، صورة تحاول أن تنطق بالصدق في وجه السلطة»<sup>١٢</sup>.

يدرك فريق من المثقفين أن السلطة السياسية محصلة جميع السلطات الأخرى فيخرجون عليها جميعاً، بدءاً من سلطة المعرفة، وسلطة الأب، كما وصفها سيغموند فرويد، وهذا النوع من المثقفين هو الذي وصفه إدوارد سعيد بالمثقف المنفي أو الهامشي الذي يقوم بدور اللامتمي، ويحاول تحطيم القوالب الجامدة والأنماط الثابتة والتعميمات الاختزالية التي تفرض قيوداً شديدة على الفكر الإنساني وعلى التواصل ما بين البشر<sup>١٣</sup>، المثقف الحق هو من يقاوم جميع أنواع السلطة وجميع أشكالها، فإن ما يمثل وعي المثقف أو المفكر هو روح المعارضة لا القبول والتناغم، فما تتسم به الحياة الفكرية من جاذبية وتحديات يكمن في الخلاف والانشقاق والخروج على «الوضع الراهن»<sup>١٤</sup>، وفكره وثقافته السائدة.

## المثقف العربي والسلطة السياسية

يعكس المثقف العربي حالة الشرذمة الموجودة في مجتمعه ويعيش حالة اتهامبأنه «فقد فاعليته، لأنه لم يعمل بخصوصيته وهي: إنتاج المعرفة وقد أمسى في مؤخرة المجتمع، وفي عزلة عن الناس»<sup>١٥</sup>، ويذهب مثقفون إلى اعتبار أن الطرد والقمع هو المثال العربي على علاقة المثقف بالسلطة، والحقيقة أن فصائل السياسة هي نخب مجتمعية بالأساس، وبالتالي هي أقدر على تصويب العلاقة، لكن هو اجس السياسي تجاه المثقف هي التي تجعل الأمور دوماً لا تُرام<sup>١٦</sup>.

يُتهم المثقف أيضاً، بالميل إلى الخيال في طرح مشاريعه التي ما زالت تعتمد على الخطاب الثقافي المجرد، وبالتالي فإن ثقافته أقرب إلى ثقافة الصالونات، منها إلى ثقافة الشارع وقاع المجتمع، فطاقات المثقف لا يمكن أن تكون فعّالة إلا من خلال توظيفها ضمن تيار الحركة الثورية العربية، وتمثل إشكاليته المثقف العربي في أن الناس اعتادت على اعتباره عنصراً غير مؤثر في الشؤون العامة والقضايا الكبرى والمصيرية، كغيره من الفئات الاجتماعية العريضة، وهذا الفهم ما زال مسيطراً بشكل أو بآخر على الأحزاب السياسية التي لا تولي شأغلي المواقع القيادية الثقافية، ما توليه من أهمية واهتمام لباقي المواقع، مما أدى ويؤدي إلى تكريس هذا الفهم لدى عامة الناس.

يرى هادي العلوي أن المثقف وحده القادر على إحداث التوازن بين البشري والمعرفي، وهو في هذه الحال مبدع وليس بمثقف «فما أكثر المثقفين، وما أندر المفكرين، خصوصاً في العالم العربي حيث غاب المفكر لأصالح المثقف»<sup>١٧</sup>.

يمكن بسهولة رصد العوامل الموضوعية التي تعيق عمل المثقف في ظروف الوطن العربي، ويتمثل أولها في الدولة القطرية، المعادية في جوهرها للمشروع النهضوي، الحضاري، الشامل، وثانيها ضعف تطور المجتمع العربي، وقد تجلّى هذا الضعف في عدم انتقال الطبقات من مستوى «الطبقة بذاتها» إلى مستوى «الطبقة لذاتها» وإن عدم الانتقال هذا، مؤثر على غياب المثقف العضوي الذي يحل وينشر تصوّره للعالم ويعرّف بمشروعه الحضاري الذي ينزع إلى بنائه، وثالثها طبيعة العلاقة التي تربط الثقافي بالسياسي، كحقلين للممارسة الاجتماعية، هذه العلاقة التي يعبر عنها باسم علاقة المثقفين بالسلطة، فالقول بأن علاقة المثقف بالسلطة هي علاقة صراع، هو قول خاطئ، فالمعرفة بُعد من أبعاد السلطة (المعرفة هي ذاتها سلطة - «فرنسيس بيكون») ولا سلطة بغير ثقافة، ولا ثقافة إلا وتتسبب إلى سلطة ما، سائدة أو تسعى لأن تسود، فهناك ثلوث عضوي متماسك من: النظام والمعرفة والسلطة<sup>١٨</sup>.



يرى منظرون أن المثقفين هم أهم وأدق من يعكس تصور المصالح الطبقية والقوى السياسية في كل مجتمع، ففي أقطار الشرق «حدّد الدور السياسي للأنتلجنسيا منذ نشوئها، تطور ثورة التحرر الوطني عبر مرحلتها: مرحلة الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالي، ومرحلة بناء الدولة الوطنية في ظروف الاستقلال السياسي والنضال الوطني من أجل التقدم الاجتماعي، إن السياسة في الشرق، مهنة ثانية للمثقف»<sup>١٩</sup>، ويعتقد البعض «أن المطلوب من السياسي أشياء كثيرة، والمثقف ينبغي أن يقف على رأس المطالبين بإصلاحات، والسياسي لا يستطيع أن يلبي كل الاحتياجات، ناهيك عن أنه يمتلك الحق في استخدام القوة، ومن هنا يبدأ التناقض بين المثقف والسياسي داخل السياق الاجتماعي»<sup>٢٠</sup>.

إن دور المثقفين العرب، يختلف ولا شك عن دور المثقف في الغرب فالأصل في العقائد نشأ أولاً في أحضان السياسة، وتأثر بها زمناً طويلاً، فأول خلاف عرفه المسلمون، كان خلاف الإمامة (أي من يخلف الرسول الكريم بعد وفاته) ثم بعد ذلك، شروط الإمامة، هل هي بالانتخاب والاختيار أو بالنص والتعيين<sup>٢١</sup>، ومنذ ذلك الوقت، كان واحداً من مهام المثقف، مهام السلطة، أن يكون هناك جسر بينهما، ليس المهام، شكل الجسر، من الذي يجب أن يتقدم باتجاهه، وإن كان ذلك في النهاية يصبُّ في اتجاه السلطة، في ظل غياب المثقف الحقيقي.

يفخر العالم الغربي ونخبه المجتمعية بتأثير المثقفين في صيرورة مجتمعاتهم، ويذهب بعضهم إلى الاعتقاد بأن مساهمة علماء الاجتماع في حل المشكلات التي يواجهها المجتمع تفوق مساهمة السياسيين مرتين على الأقل، بينما بقي المثقف العربي يراوح مكانه، في إطار ما يعرف بحالة «نقل الأحداث» وترجمة الأزمات من اللغة الدارجة إلى اللغة العلمية والبلاغية الأكثر اتزاناً، دون أن يتكبد عناء محاولة خلق رأي عام وتحشيد الجمهور لحلحلة قضاياها وأزماتها.

يرى د. حسن حنفي أن الثقافة عمل النخبة، والسياسة حركة الجماهير، الثقافة للأقلية، والسياسة للأغلبية، الثقافة نظر وبحث عن الحقيقة، والسياسة عمل وتحقيق للمصلحة، لكن اللافت في حركات التغيير الاجتماعي، أنها قدمت تصوراً أصبحت فيه الثقافة سياسة غير مباشرة، وأن السياسة ثقافة بلا جذور، وأن التمهيد للسياسة بالثقافة وتحقيق الثقافة في السياسة وبدونها تصبح الثقافة منعزلة عن الواقع الذي تعمل فيه، وتصبح السياسة مجرد غوغائية، دماغوجية، نفعية وارتراق، مجرد قوة وتسلط<sup>٢٢</sup>.

قام رواد النهضة العربية بالجمع بين الثقافة والسياسة، كان الهدف من التنوير، إنارة العقول وتحريك الأذهان كمقدمة لتغيير المجتمعات والنظم السياسية، فقام جمال الدين الأفغاني أشهر ممثل للإصلاح الديني بإعادة فهم العقائد من أجل المقاومة، مقاومة الاستعمار في الخارج،

والقهر في الداخل، وقد أفاض في شرحه، عبد الرحمن الكواكبي من خلال كتابه (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد)، وينظر إلى الأفغاني والكواكبي ومحمد عبده على أنهم رواد في حركة (العروبة والإسلام)، وقدم كل من رفاة الطهطاوي (تخليص الإبريز في تلخيص باريز) وخير الدين التونسي (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك) مساهمات مهمة في هذا الجانب، وكما قامت ثورة عرابي في مصر إثر تعاليم الأفغاني، وقامت ثورة ١٩١٩ بفضل الفكر الليبرالي، قامت الثورات العربية اللاحقة بفضل الأفكار الوطنية التي روّجت الفكر العلمي.

الشائع الآن هو تبرير السياسة باسم الثقافة كما يفعل مثقف السلطة، يجعل السياسة هي الأصل، والثقافة هي الفرع، وقد ينشأ تبرير الثقافة باسم السياسة كما هو الحال في الدعاية السياسية، وإذا حاول المثقف الالتزام بالثقافة كسياسة، وبالسياسة كثقافة فإنه يجد نفسه بين المطرقة والسندان، بين واجبات السلطة وحقوق الجماهير، بين العمل في إطار الشرعية ومن خلال قنواتها ورعاية مصالح الناس.

وإذا ما رفض المثقف طريق التبعية للسلطة فإنها تعتبره منافساً لها، فتسعى إلى محاربتة بشتى الوسائل، وفي عصر الإعلام لجأت السلطة إلى جرّ الثقافة إلى حقل الإعلام بغية القضاء على الثقافة كحامل الأيديولوجيا المعارضة، والجماهير عن طريق تفكيك عناصرها وشرذمتها، وتوزيعها الإعلامي، وهناك إجماع على أن المثقفين «يشعرون بالسخط المزدوج من الإعلام المحلي الذي لا يليب الطموح ومن الإعلام العالمي، إعلام التوجيه والتسلط الذي يقوم على الثقافة المضادة ويريد تدجين الشعوب وإعاقة تقدمها.

تنبأ بعض الدراسات بثورة ضد الفساد بأشكاله، وضد الهيمنة والتفرد والاستبداد السياسي، يشارك فيها كل المثقفين، لكن ذلك يتطلب في أبسط متطلباته موقفاً دفاعياً شعبياً وموقفاً وطنياً تعمل فيه السلطات على دعم الثقافة والإعلام والاقتصاد، وهذا لن يتحقق إلا بتكامل سلطة المثقف وثقافة السلطة، تكاملاً عضوياً وبما يؤدي إلى رفاهية المجتمع وتحقيق العدل والمساواة، وهي مهمة ليست بالعسيرة ولا باليسيرة لكنها تتطلب جهداً مستمراً وعملاً دوّياً.

## المثقف الفلسطيني والسلطة السياسية

تعاني النخبة السياسية الفلسطينية الراهنة من مأزق كبيرة، حيث يقع عليها مهام كالقيادة في مرحلة ابتعد وابتعد فيها تحقيق هدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأكثر هذه المآزق يتمثل في فقدانها للشرعية بمضامينها المختلفة (الكفاحية والديمقراطية الانتخابية والبيروقراطية الخدمية)، ناهيك عن مسؤوليتها المباشرة في توليد انقسام سياسي حاد نتج عنه سلطتان متعاديتان (لكل

منهما أجهزتها الأمنية والبوليسية وسجونها ووزاراتها ومرجعياتها وفصائياتها وصحفها وعلاقاتها الخاصة الإقليمية والدولية)<sup>٢٣</sup>.

فشلت النخبة السياسية الفلسطينية كذلك (ومعها النخبة الاقتصادية والنخبة الاجتماعية) في إرساء أساس لاقتصاد وطني يفك تبعية النشاط الاقتصادي في الضفة والقطاع عن الاقتصاد الإسرائيلي ويبعده عن سمة الربعية المتمثلة في الارتهان شبه الكامل لتمويل الخارجي، لذا كان أكثر ما تحتججه الحركة الوطنية الفلسطينية (داخلاً وخارجاً فلسطين المحتلة) هو قيادة سياسية تنشط في أطر مؤسسات وطنية مبنية على أسس ديمقراطية موجهة نحو إشراك الشعب الفلسطيني في المواقع المختلفة في معركته من أجل الحرية والعودة<sup>٢٤</sup>.

يُنتج المثقف بالعادة معرفة، وطالما وُجد المنتج وجب وجود مستهلك لهذه المعرفة، لكن نوعية هذا المنتج مرتبطة بالأساس بالمواد الخام المتوفرة، والتي نعني بها سمات النخب المثقفة في فلسطين، ونقصد بهذه السمات: (الزبائنية) والصراع على السلطة، ربما يأخذ الحال في غزة أفضلية نسبية، لأن الوحدة فيه بمثابة حالة سياسية مضمونة، بحكم الأمر الواقع، في غزة الناس «موحدة» بالهموم المشتركة، لأن غزة وأزماتها تجمعهم، وبالعادة فإن حالة (الاضطراع) مهم لأنه يقود إلى العقد الاجتماعي، لأن الاندماج السياسي هو المطلوب بعد الوحدة السياسية، وهذا الاندماج يتأسس على إجماع على قواعد اللعبة، ومن ثم البحث في القواسم المشتركة فيما بعد البرنامج المشترك<sup>٢٥</sup>.

ينشأ العقد الاجتماعي، وفق هذا التصور، من خلال وجود قوة مهيمنة، ثم ينهض لها نقبض، ويتساويان في مرحلة من المراحل، ثم يحدث التغيير المطلوب، وتأخذ هذه الوضعية أشكالاً ثلاثة، بحسب الباحث تيسير محيسن، أولها نموذج (قاييل وهابيل) ليقتل أحدهما الآخر في نهاية المطاف، أو النموذج الذي ابتدعه مدعي النبوة (مسيلم الكذاب). بمنطق «لنا نصف الأرض ولقريش نصفها»، أو نموذج (إنتاج الأمم) الذي يتم التعبير عنه بالدولة المدنية، وعلى ما يبدو أن كلاً من حركتي فتح وحماس اختارتا النموذج الثاني في إدارة هذا التغيير<sup>٢٦</sup>! وعلى هذا المنوال، ما يزال المثقف الفلسطيني متعاشياً مع منطق «الينبغيات»، ويقدم رؤيته للتغيير من خلال الحديث عن حلول لأزمات المجتمع الفلسطيني، عبر بوابة الخيال، بمنطق «طوباوي» عاجز عن التعامل مع الواقع وإمكاناته، وتفصيل الأزمة ومفرداتها.

ليس لدينا أحزاب سياسية في فلسطين، إذا ما استثنينا حالة حزب الشعب، وإنما لدينا فصائل، بنيتها غير ديمقراطية، ومسلحة بحكم المواجهة مع المحتل، والسلطة إذن مع فصائل عسكرية بالأساس وليست مدنية، وهي سلطة تحت الاحتلال، بشكل أو بآخر، وبالتالي فإنها تتعارض

مع فصائل مسلحة أخرى، ناهيك عن فشلها في احتكار القوة.

علاقة الدين بالثقافة ذات طابع اشكالي، فالمتدين لا يرى في الشعب مرجعاً دستورياً، وهذا هو منطوق (الدولة العابدة)، وعندما تلبس السلطة عباءة دينية تكون أشد خطورة على المثقف، وعندما يوظف السياسي الدين لخدمة برنامجه، فإن مجابته مع المثقف تصبح حتمية<sup>٢٧</sup>.

المثقف جزء من حالة (النخب المجتمعية)، وهناك مثقف محسوب على فصيل سياسي، وهنا تصبح العلاقة مركبة، حيث صعوبة التمييز بين المثقف المستقل والمثقف السياسي، في الحالة الفلسطينية تحديداً، ناهيك عن وجود نظامين سياسيين، وتمكن المشكلة بين المثقف والسلطة في أن القيادة السياسية تأخذ التفويض الشعبي وبعد ذلك ترى نفسها أقدر على إدارة المشهد دون استشارة أحد، وتبدأ بعدها معركتها في مواجهة المثقفين<sup>٢٨</sup>.

لا شك أن حالة الثقافة والمثقفين في فلسطين هي ضحية الاحتلال والحصار وضحية نخب سياسية مأزومة لا تنظر بأريحية للمثقفين لأنهم يعبرون عن ضمير الأمة وكرامتها، وهو ما يُشعر هذه النخب بعجزها وتقصيرها إن لم يكن بتواطؤها، ولكن، ومن جهة أخرى فإن علاقة مُعقدة وملتبسة وتصارعية أحياناً تربك المشهد الثقافي الفلسطيني، سواء العلاقة ما بين المثقف والسلطين القائمتين في غزة والضفة، أو ما بين المثقف وضميره، أو ما بين المثقف واستحقاقات المكان الذي يعيش فيه<sup>٢٩</sup>.

يقودنا هذا الأمر إلى محاولة توصيف المشهد الفلسطيني على وجه الخصوص، حيث الاحتلال والحصار والانقسام وغياب التوافق على برنامج سياسي واحد، والتدخلات الخارجية، وطبيعة النخبة الحاكمة في الضفة والقطاع، حيث المرجعية الدينية والعسكرية في غزة، وهي مرجعية لها غلبة على المستوى السياسي، في مقابل مرجعية سياسية في الضفة الغربية، ولكن مع دور سياسي مرهون بمعطيات الواقع والجغرافيا وغياب القرار المستقل، وهنا يصبح المثقف الفلسطيني بلا دور، ولا سبيل إلى الخروج من المأزق والأزمة إلا بحوار جاد يعيد توصيف الحالة ويقدم تصوراً لمستقبل العلاقات والقوى في المجتمع الفلسطيني<sup>٣٠</sup>.

يقع المثقفون الفلسطينيون بين مطرقة الاحتلال والسلطين من جهة، وسندان الحاجة ومتطلبات الحياة اليومية من جهة أخرى، الأمر الذي يُعيق تشكّل حالة ثقافية ضاغطة سواء على الاحتلال أو على السلطين في الضفة وغزة، وهي حالة أنتجت منذ أوسلو انزلاقاً للنخب الثقافية في الوظائف الحكومية، وبالتالي غياب دورهم المجتمعي، ودورهم في عملية التغيير، ثم تداعى دورهم القيادي ودورهم كمثقفين.

يواجه المثقف الفلسطيني معضلة ترتيب أولوياته ما بين متطلبات مواجهة الاحتلال من جانب، ومتطلبات مواجهة حالات الخلل في النظام السياسي الفلسطيني أو السلطة القائمة، والسبب المباشر هنا يتعلق بمواجهة ثلاثية الأبعاد، حيث ينبغي على المثقف أن يختصم أطرافاً ثلاثة، الاحتلال من جهة، والسلطة الحاكمة في الضفة الغربية، والسلطة الحاكمة في قطاع غزة، وهو أمر يوقع المثقف في حالة تشتت استثنائية في حياة المثقفين في بقاع أخرى من العالم، وبالتالي وجب تأمين حماية للمثقف قبل أن يخوض معاركه، بمنصرة من كل الجهات التي تقف على حماية الحريات في فلسطين وخارجها<sup>٣١</sup>.

يتوجب على المثقف الفلسطيني أن يتصرف بما يمليه عليه واجبه وضميره في الاصطفاف إلى جانب الشعب وقضاياه الوطنية والحياتية في مواجهة أية تجاوزات من الحكومة أو السلطة أو أي جهة تسلطية، لكنه يبقى في نهاية المطاف إنسان له متطلبات عيش وإنفاق على أسرة، وحتى يُعيل نفسه وأسرته فهو مضطر لأن يتدبر أمره بوظيفة حكومية، وهو أمر يجعله في حالة «أزمة ضمير» ما بين ما واجبه كمثقف، وما واجبه كرجل أسرة يجب أن يؤمن لها معيشتها، وهي ظروف وضعت المثقف أمام خيارات ثلاثة، «إما التساوق مع السلطة السياسية القائمة وفقدان دوره، أو معارضة السلطة السياسية القائمة وبالتالي الاستعداد لدفع الثمن، أو الانزواء وعدم المشاركة في العمل العام»<sup>٣٢</sup>، وهناك وجهة نظر أخرى تقول أن «المثقف صدامي مع كل أنواع السلطات، وليس بالضرورة أن ينصاع الموظف للسلطة التي يتلقى راتبه منها، أو أن يتساوق معها، وعليه أن يحافظ على موقفه ودوره كمثقف بغض النظر عن هذه الاعتبارات»<sup>٣٣</sup>، وهناك حالات لكثير من المثقفين الذين لم يخضعوا لابتزاز هذه السلطة أو تلك المنظمة أو الجهة الأجنبية التي يعملون لديها، وأبدوا مواقف وطنية شجاعة سواء كانوا في الضفة أو في غزة أو الشتات، وبعضهم أصبح حذراً في كل ما يقول ويكتب ويلجأ غالباً لخطاب ملتبس ومُبهم حتى لا تتضرر مصالحه ويتعرض لعنت من هذه الجهة أو تلك<sup>٣٤</sup>.

تتلور مع مرور الوقت أنواع ثلاثة من النخب المثقفة في فلسطين، النوع الأول هو (الداعية) ويقوم بهذا الدور الشيخ ورجل الأيديولوجيا والناطق الإعلامي، وهي حالات موجودة في أغلبية النماذج بغض النظر عن الهوية الحزبية لكل طرف، والنوع الثاني هو (الأكاديمي الحياضي/ التعليمي) الذي لا ينتج معرفة ولكنه يمتلكها، ولا يسمح لنفسه أن يدخل كطرف في المواجهة، والنوع الثالث هو (النقدي/ التنويري) الذي يمتلك وجهة نظر بديلة دون أن يصطدم بالسلطة، لكن الصدام حاصل حتماً في نهاية المطاف<sup>٣٥</sup>.

تعاني بعض النخب الثقافية في فلسطين من حالة من الترجسية، تجعل بعضهم يرى نفسه محور العمل الثقافي والفكري، وبالتالي لا يقبل أن يكون جزءاً من كل، بل يتوجب على الآخرين

الالتحاق به والدوران في فلكه، وهذا سبب رئيس في حالة الشردمة التي تعاني منها النخب المثقفة، وغياب الناظم المؤسسي أو المجتمعي لعملها، كما أن بعض المثقفين ما يزال يرى أن الإبداع ليس لصيقاً بإنتاج حالة ثقافية وطنية، وبالتالي نراه يضرب طوقاً على نفسه ويعمل بصمت وبعزل نفسه عن أي عمل ثقافي ذو صبغة جماعية.

وفي إطار الهواجس التي تنتاب السياسيين من رجالات الفكر والثقافة، استهتر النظام السياسي الرسمي بالشأن الثقافي، سواء تعلق الأمر بمنظمة التحرير أو بالسلطة الوطنية، وتم عن سبق اصرار وترصد تهमيش أو الغاء الدائرة الثقافية في منظمة التحرير، التي كان من المفترض أن ترعى شؤون ثقافة الفلسطينيين كلهم وفي كل أماكن تواجدهم، ومن ثم جرى تهميش وزارة الثقافة المختصة بالشأن الثقافي في مناطق السلطة، بل ازداد الأمر سوءاً (بإفلاس) الجهات التي كان ينبغي لها أن ترعى الإبداع الثقافي، فعلى سبيل المثال لم يتمكن اتحاد الكتاب الفلسطينيين من تأمين (بدل إيجار) مقره في غزة لعدة سنوات، وخزينته خاوية تماماً، وبالتالي لا يملك القدرة على طباعة منتج واحد لأحد المثقفين والمبدعين، وهو أمر محزن لو جرى مقارنة الأمر مع موازنة هذه المؤسسة الحكومية أو تلك، بشكل يدعو إلى الشعور بأن عملية هدم وتدمير منظمة تجري لكل المشروع الثقافي في فلسطين.

وبطبيعة الحال، فقد كان للانقسام أثره المدمر على الثقافة الوطنية، وشكّل حاجزاً مانعاً لبروز حالة ثقافية جامعة تؤسس على قاعدة وطنية تتسع للجميع)، وامتد هذا الانقسام البشع حتى للحقل الثقافي، لتصبح الرموز الثقافية للأحزاب والفصائل موضع شك وريبة واتهام بالجنوح والتطرف والتغريد خارج السرب، ليس على قاعدة الاختلاف مع ابداعه وإنما على قاعدة الاختلاف مع برنامجه السياسي بالأساس.

## خلاصة

تبين من العرض السابق أن علاقة المثقف بالسياسي إذن، هي أعقد وأعمق وأكثر تنوعاً من أن تختزل في نموذجي «القطيعة» و«الاتفاق»، فالمثقف - كما السياسي - مدعو إلى «الاستقلال» وتأسيس «سلطته المرجعية» الخاصة التي تغني الإنسان وتوسع الآفاق ببصيرة خلاقة تعين على الخلاص من البؤس المهيم وتُدفع لتحقيق مستقبل أفضل.

وهذه البصيرة وما يتبعها من مشاريع تنبثق منها بالأساس، هي التي ينبغي أن تقرر نوعية وحدود العلاقة بين المثقفين والسياسيين أيضاً كانت مواقعهم: (في السلطة، أو المعارضة، أو المقاومة)، وينبغي أن يكون السياسي في هذه الوضعية المثالية مترجماً لهذه البصيرة في الممارسة العملية الواقعية، ومثرياً لها بالخبرات الحية والتجربة العملية في الوقت نفسه.

في الحالة الفلسطينية، كان ينبغي أن يكون المجال مفتوحاً أمام ظهور «المثقف الميسر» و«السياسي المثقف» المنشغلين بالشأن العام والحاملين - في المجال الخاص بكل منهما - لمشروع التغيير والتجديد المعبر عن طموح الشعب الفلسطيني، فإذا كان السياسي مطالباً بالانشغال اليومي في الشأن العام لشعبه، وبتطويره باستمرار، وتوسيع مده بتعزيز المشاركة الشعبية، ومصالحتها؛ فإن المثقف، إضافة إلى إسهامه في تعيين وتعريف الشؤون العامة، مطالب بخلق وتعميق وتجديد الإدراك والاحساس بالمجتمع وقضاياها، ومنحه المعنى الذي يليق بمفردات واقعه وصورته نحو المستقبل، وبغير هذا فإننا نخسر الاثنين معاً، المثقف والسياسي، ونبدد الكثير من آمالنا وإمكاناتنا ومقدراتنا.

يعاني المجتمع الفلسطيني من مشكلات مركبة، ليس الاحتلال أولها ولا الفقر والبطالة وانحيار البنى المؤسسية والخدمية آخرها، لذا فإن آخر ما يحتاج له مجتمعنا هو جماعة الحاملين والحمقى على حلبة الصراع الاجتماعي والسياسي، لأنها حلبة يكون فيها المجتمع هو الخاسر الأكبر، ولسنا نرى أن خلق صراع مفتعل بين المثقف والسياسي في الذات الإنسانية، إلا من أجل أجندات لا تخدم المجتمع، فالسياسي الملتزم يأخذ بيد المثقف، لمساعدته على تقريب الحلم إلى حقيقة، والمثقف يأخذ بيد السياسي بعيداً عن الوقوع في خنادق الصراع مع طواحين الهواء، لأنه يتخيل معركة بدون ساحة نزال.

عادة ما تنتهي جولة الصراع بين المثقف والسياسي لمصلحة السياسي، لأنه يملك الأدوات الحدية في المواجهة، وعلى المثقف أن يعمل جاهداً على توطين نفسه كمثقف، وتحجيم النفس

السياسية فيه، وأن يعيد السياسي إلى دائرة الحلم، لأن المشروع الكفاحي يبدأ بحلم، والحلم يسبق الواقع، وبالتالي يمكن اختزال الثورة في مشروع ثقافي لو شئنا أو لو شاء الساسة في بداية الأمر وبعده.

الشعب الفلسطيني مستلبة حقوقه، ومستهدف من الاحتلال ومؤازريه عبر العالم، وفي الوقت نفسه مخترقه جدران من قبل الآخر، وبالتالي، فهو في أمس الحاجة إلى الثقافة الملتزمة، بمعنى أن تكون الثقافة والسياسة وجهان لحالة واحدة، وأن نعمل دوماً على تضييق الفجوة فيما بين الحالتين، وأن لا نجعل من الصراع بينهما لصالح أعداء الشعب الفلسطيني، للنفوذ منها إلى دواخلنا، فتضيع بوصلة السياسي، كما هي بوصلة الثقافي، ويتحجر المثقف الملتزم عند حدود الأفق السياسي الضيق، ويبقى المثقف هائماً في أحلامه.

الفلسطينيون بحاجة إلى ثقافة سياسية غير متواطئة مع النظام السياسي، وإلى مثقف مبدع في خدمة مجتمعه، بعيداً عن سطوة السياسة، متميزاً في مواقفه عن النظام السياسي، يعرف حدود الفرق بين التبعية والالتقاء، لأن التبعية تدمير له ولثقافته، والالتقاء تصويب للآخر، ودعم لمسيرة ثقافة المجتمع، ومن أجل أن يحقق شيئاً قاتل الفلسطينيين من أجله طويلاً.

كانت تجربة رائدة في التاريخ الفلسطيني يوم أن تقاسم السياسي والمثقف الأدوار، كان الأول يراعي الظروف المحلية والمحيطية وما يجري في الساحة الدولية، يلجأ للمواجهة تارة وللتكتيك تارة أخرى، أما الآخر، فكان يكتفي بدور المحرض على العمل والبناء، مستخدماً قلمه بوضوح ودون موارد، وهو في ذلك، يقدم كل الدعم للسياسي، في مواجهة الضغوط المحيطية والدولية من حوله، حين يسلم الجميع بحجم الضغوط الشعبية على الحاكم كي يتبنى مواقف أخرى جديدة ومتوازنة، تخدم أهداف النهضة وتحمي المبادئ دون تفریط في الحقوق، إن الضغوط التي يمارسها المثقف على السياسي في فلسطين التي جرى توريطها باتفاقيات غير عادلة مع الاحتلال هي أوراق هامة يمكن توظيفها للتخلص من الوضع الراهن، لحالة أرقى يتحقق فيها التخلص من أغلال تلك الاتفاقيات تحت ذريعة عدم القدرة على مواجهة الضغط الشعبي، هكذا يشارك المثقف في إسناد السياسي وتقديم الدعم له، وذلك يعني أنه بالقدر الذي تتسع فيه الفضاءات التي يعمل من خلالها المثقف، بالقدر الذي تتعزز فيه مشروعية السياسي، ويصبح فيه المجتمع أكثر قرباً من تحقيق طموحاته وغاياته.



## الهوامش:

١. إدوارد سعيد، المثقف والسلطة، ترجمة وتقديم: محمد عناني، دار رؤية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، المقدمة
٢. نديم الانصاري، المثقف العربي والسلطة، مجلة الوحدة، العدد ١٠، يوليو ١٩٨٥، ص ١٣
٣. مجلة الوحدة، العدد ٦٦، ١٩٩٠، ص ٨٥
٤. برتراند رسل، السلطة والفرد، ترجمة: شاهر الحمود، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦١، ص ٢٢
٥. إبراهيم الحيدري، بين المثقف والسلطة، جريدة الحياة، لندن، الثلاثاء ١١ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٤
٦. د. عبد السلام حيمر، في سوسيولوجيا الثقافة والمثقفين، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩، ص ٩٠-٩١
٧. د المختار بنعيدلاي، الثقافة العربية ومعطيات الواقع الراهن والآفاق المتطورة، مجلة الوحدة العدد ١٠١-١٠٢، مارس - فبراير ١٩٩٣، ص ٤٧
٨. ناجي علوش، المثقف العربي والنضال القومي، مجلة الوحدة، المثقف العربي بين السلطة والمجتمع، العدد ١٠، تموز ١٩٨٥، صفحة ٦٠-٦٢
٩. كريم أبو حلاوة، تحديات المستقبل، ط ١، دار الأهالي، دمشق، ١٩٩٩، ص ١٢
١٠. محمد نور الجين افاية، المثقف والسلطة: جدل الاقصاء والاعتراف، مجلة الوحدة، المثقف العربي بين السلطة والمجتمع، العدد ١٠، تموز ١٩٨٥، ص ٧٣
١١. محمد حجازي (كاتب فلسطيني)، مداخلة على هامش طاولة مستديرة بعنوان "العلاقة بين النخب المثقفة والنخب السياسية"، نظمتها مركز رام الله لحقوق الإنسان في مقر مؤسسة فلسطينيات، غزة، ٢٣/٢/٢٠١٦.
١٢. إدوارد سعيد، المثقف والسلطة، ترجمة وتقديم محمد عناني، دار رؤية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٦
١٣. إدوارد سعيد، المثقف والسلطة، ترجمة وتقديم محمد عناني، دار رؤية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٤
١٤. المصدر نفسه، ص ٢٧
١٥. علي حرب، الفكر والحدث، ط ١، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٧، ص ١٢٠
١٦. يحيى أبو عودة (ناشط سياسي)، مداخلة على هامش طاولة مستديرة بعنوان "العلاقة بين النخب المثقفة والنخب السياسية"، نظمتها مركز رام الله لحقوق الإنسان في مقر مؤسسة فلسطينيات، غزة، ٢٣/٢/٢٠١٦
١٧. تركي الربيعي، في خيارات المثقف، ط ١، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٨، ص ٤٩
١٨. كريم أبو حلاوة، المثقف والسلطة في الوطن العربي، ط ١، دار الأهالي، دمشق، ٢٠٠٢، ص ٢٤
١٩. شوكت يوسف، (ترجمة)، المثقفون والتقدم الاجتماعي، ط ١، وزارة الثقافة، ١٩٨٤، ص ١٢٦-١٢٩
٢٠. محمد حجازي (كاتب فلسطيني)، مداخلة على هامش طاولة مستديرة بعنوان "العلاقة بين النخب المثقفة والنخب السياسية"، نظمتها مركز رام الله لحقوق الإنسان في مقر مؤسسة فلسطينيات، غزة، ٢٣/٢/٢٠١٦.
٢١. كريم أبو حلاوة، المثقف العربي بين السلطة والمجتمع، <http://www.mokarabat.com/s1341.htm>
٢٢. حسن حنفي، في الثقافة السياسية، ط ١، دار علاء الدين، دمشق، ١٩٩٨، ص ١٨٢-١٨٦
٢٣. جميل هلال، إضاءة على مآزق النخبة السياسية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢١
٢٤. جميل هلال، م.س، ص ٣٢
٢٥. تيسير محيسن (باحث وكاتب وناشط سياسي)، مداخلة على هامش طاولة مستديرة بعنوان "العلاقة بين النخب المثقفة والنخب السياسية"، نظمتها مركز رام الله لحقوق الإنسان في مقر مؤسسة فلسطينيات، غزة، ٢٣/٢/٢٠١٦.
٢٦. تيسير محيسن، م.س
٢٧. محمد حجازي، م.س
٢٨. مصطفى إبراهيم (كاتب فلسطيني)، مداخلة على هامش طاولة مستديرة بعنوان "العلاقة بين النخب المثقفة والنخب السياسية"، نظمتها مركز رام الله لحقوق الإنسان في مقر مؤسسة فلسطينيات، غزة، ٢٣/٢/٢٠١٦.
٢٩. ابراهيم ابراش، إشكالية الثقافة والمثقفين في فلسطين، وكالة معاً الإخبارية، ٢٩/٩/٢٠١٥

٣٠. د. عبير ثابت، مداخلة على هامش طاولة مستديرة بعنوان "العلاقة بين النخب المثقفة والنخب السياسية"، نظمها مركز رام الله لحقوق الإنسان في مقر مؤسسة فلسطينيات، غزة، ٢٣/٢/٢٠١٦.
٣١. حسام أبو النصر (كاتب وناشط مجتمعي)، مداخلة على هامش طاولة مستديرة بعنوان "العلاقة بين النخب المثقفة والنخب السياسية"، نظمها مركز رام الله لحقوق الإنسان في مقر مؤسسة فلسطينيات، غزة، ٢٣/٢/٢٠١٦.
٣٢. إبراهيم المصري (كاتب وناشط سياسي)، مداخلة على هامش طاولة مستديرة بعنوان "العلاقة بين النخب المثقفة والنخب السياسية"، نظمها مركز رام الله لحقوق الإنسان في مقر مؤسسة فلسطينيات، غزة، ٢٣/٢/٢٠١٦.
٣٣. هاني حبيب (صحفي وكاتب)، مداخلة على هامش طاولة مستديرة بعنوان "العلاقة بين النخب المثقفة والنخب السياسية"، نظمها مركز رام الله لحقوق الإنسان في مقر مؤسسة فلسطينيات، غزة، ٢٣/٢/٢٠١٦.
٣٤. ابراهيم ابراش، إشكالية الثقافة والمثقفين في فلسطين، وكالة معاً الإخبارية، ٢٩/٩/٢٠١٥.
٣٥. تيسير محيسن، م.س

## نخب قطاع غزة: بين التواطؤ والاضمحلال الثقافي

م. تيسير محيسن \*

أيا ما كانت التسمية، زائفة أو موضوعية، التي تطلق على قطاع غزة منذ ١٠ سنوات، إمارة أو دويلة أو كيانا منفصلا أو شطرا من وطن أو سجنا كبيرا، أو إقليما متمردا، فالملاحظ أنه بات يشكل «انضباطية» قائمة بذاتها إلى حد كبير. من منظور سوسيولوجي يمكن مقارنة هذه الانضباطية بوصفها نسقا أو حقلا اجتماعيا منفصلا.

تقع العوامل التي أسهمت في تشكل هذه الانضباطية، وهي سياسية واستراتيجية، خارج اهتمامنا. هذه الانضباطية، بحكم الواقع، هي مجرد حالة مؤقتة أو انتقالية، أي أنها مرشحة إما للعودة إلى الاندماج في تشكيل سياسي واجتماعي أوسع، دولة أو سلطة أو نظام سياسي أو حركة تحرر، وإما الاندفاع قدما، طبقا لمخططات جهنمية أو ارتباطا بتحويلات دراماتيكية أو تداعيات إقليمية، نحو إعادة تعريف ذاتها بتكريس الانفصال التام.

تقدم هذه المقالة قراءة سوسيولوجية باستخدام مقولة «النخبة» كأداة تحليل وبوصفها ظاهرة اجتماعية موضوعية. فالقراءات الكمية والوصفية، سياسية أو اقتصادية، لم تعد تكفي وخصوصا التركيز على نسب البطالة والفقر وبعض الظواهر الاجتماعية أو حتى مجرد محاكمة سياسية لتجربة حماس في الحكم بالتجريم أو المناصرة. وفرضية الكاتب هنا واضحة؛ إذ لا يصعب الاعتقاد أنه ما بقيت نخب قطاع غزة على حالها الراهن، فسوف تسهم لا محالة في دفع الانضباطية المتشكلة نحو الانفصال التام. غني عن البيان أن هذه المقالة لا تصدر عن أبحاث إمبريقية، وأحكامها ليست نهائية ويصعب تعميمها، وهي أقرب للانطباعات الشخصية الناجمة عن المعاشة والملاحظة والتجربة المحسوسة وإلى بعض الكتابات التي صدرت تعالج جانبا من جوانب هذا الموضوع.

طبقا للتصميم الميكيافيللي للمجتمع، تنتمي النخب إلى الطبقة الحاكمة. إذ أنها تسهم في تحديد اتجاهات المجتمع واختياراته ومساراته الكبرى وتضع السياسات والقرارات. تنقسم

هذه النخب، لأغراض هذا المقال إلى نخبة حاكمة، تمتلك القدرة على التحكم في الخبرات العامة وتوزيعها، ونخبة معارضة، بوصفها فئات وجماعات نافذة ومؤثرة وتقوم بوظائف الهيمنة والاتصال والتوسط بامتلاكها المواهب والمهارات. تضم نخبة المعارضة سياسيين ونشطاء مجتمع مدني ومثقفين.

## في مفهوم النخبة ونقد النخبوية:

ظاهرة تاريخية واجتماعية، يراها البعض ضرورة لتوجيه المجتمع وتحديد مساراته وتعيين حركته. ومن منظور علم الاجتماع يشكل مفهوم "النخب" أحد المفاهيم الأساسية المستخدمة في تحليل الطواهر الاجتماعية والإنسانية، ولاسيما القضايا الاجتماعية التي تتصل بالسلطة والطبقة وتوزيع الثروة والتطور الاجتماعي والتنمية، أي بحوث القوة والمجتمع والسياسة. من أبرز مميزات النخبة طبقا لمختلف التعريفات: قلة العدد (أقلية) وعلة المكانة الاجتماعية والقدرة على التأثير والمشاركة في صنع القرارات الهامة في المجتمع. وتتنوع نظريات النخبة على ثلاثة اتجاهات؛ السيكولوجي، التنظيمي، الاجتماعي - الاقتصادي<sup>1</sup>.

تحفل الدراسات بالكثير من النقد للنخبوية، سواء بوصفها مفهوماً أو نظرية، أو بوصفها ممارسة أو ظاهرة اجتماعية. تمارس النخبوية على نحو يجعلها منفصلة عنهم ليسوا نخبا وإنما عوام أو عامة أو جمهور. تستحوذ على الثروة والنفوذ وتنفرد بتحديد المسارات والاختيارات الكبرى للمجتمعات أو للدول دون كبير اهتمام بمصالح الناس ودون مشاركتهم.

من الظواهر اللافتة، ما يسمى بتواطؤ النخبة: حيث تتداخل مصالح الأفراد على نحو متكامل في دائرة النخبة. لا تكفي بالاستحواذ على السلطة والثروة وإنما تمنعها عن الآخرين، أو تدير توزيعها دائما على الناس العاديين. تتعاون النخب وتنسق فيما بينها، فتعقد التحالفات وتبني علاقات اجتماعية، بما يعزز قوتها، من ذلك ظاهرة تحالف رأس المال مع رموز السلطة السياسية (المصاهرة، الشراكة التجارية،..).

من المثالب الأخرى، فساد النخب، أي فقدان بعض الرواسب، بلغة باريتو، التي تمنح الحماس والفعالية (التحلل والانحلال). من ذلك أيضا عجز النخب، ما يجعلها غير قادرة على وضع السياسات واتخاذ القرارات بسرعة ونجاعة وفاعلية، ولا يتيح لها الاستجابة الفورية للظروف المتغيرة فتفقد قدرتها على التماسك والتنظيم. أخيرا يمكن الحديث عن عزلة النخب، أو انفصالها عن الواقع المعاش بما فيه هموم الناس وحاجاتهم. فهذه النخب تراهن على

١. انظر دراسة «في مفهوم النخبة - مقارنة بنائية»، أ.د. علي أسعد وطيفة على الرابط <http://anfasse.org>

الخارج، وترتبط به عضويًا، ولا تراهن على مجتمعاتها التي تسلبها إرادتها ثم تزعم أنها تمثل مصالح الناس وتدافع عنها تحت مسميات زائفة أو أيديولوجية «الطليعة الثورية» أو «الثقف العضوي» أو النخبة المؤمنة/المتعلمة، أو وكلاء التغيير. هذا الاستلاب يجعل الناس مجرد مخزون بشري للتعبئة والتجيش لمشاريع طوباوية من ناحية، ويبقي الناس في حالة من الفقر والعوز والعجز والتبعية من ناحية ثانية.

يقول أحد المفكرين العرب: النخبوية العربية المعارضة بقيت على هامش سلطة الدولة، لا تناضل ضد التيار وإنما معه، ولا تسير باتجاه الجمهور وإنما بعكسه. أخيراً، يجدر التوقف عند ظاهرة النخبوية الحزبية. أي النزوع إلى التفرد بالسلطة داخل الأحزاب أو النقابات أو المؤسسات الأهلية، باستخدام الدهاء السياسي والتآمر من أجل استمرار قلة من الأفراد في الحكم والسيطرة والتحكم في الموارد لخدمة مصالحهم الشخصية أو الجهوية.

## لمحة تاريخية:

غلب على النخب الفلسطينية في زمن ما قبل النكبة السمة التنويرية باعتبارها نتاجاً طبيعياً للمدينة الناشئة. انشغلت بالتعبئة الثقافية السريعة تحت يافطات سياسية. ولما أجهضت الحداثة الوليدة بفعل النكبة، احتلت فكرة التحرير مكاناً مركزياً، وقد تميزت بالنزعة التبشيرية والتحريرية.

ساهم التعليم في بروز نخب جديدة من أصول هامشية بالمعنى الثقافي واكبت حركة التحرر الوطني واحتلت مكاناً مميزاً في قيادتها، ولهذا، اتسمت بالقلق وعدم الثبات والانتهازية السياسية والفكرية والبلاغة الفارغة. هذا وقد واكب تجربة السلطة الفلسطينية وصعود الديني بروز نخب أصولية وسلطوية ونخب معولمة في إطار ما عرف بالمجتمع المدني، شكلت هذه النماذج نقائص للنخب التنويرية والتحريرية.

ومهما كان عليه حال النخب حالياً من مثالب وسلبيات، يجدر القول أن النخبة الفلسطينية بتنويراتها السياسية والثقافية تحديداً قد لعبت دوراً محورياً في حياة شعبها، وخصوصاً من زاوية تنمية وتكريس قيم مجتمعية إيجابية والتعبئة السياسية والأيديولوجية والاجتماعية ساهمت في تعزيز صمود الشعب، واستنهاض قواه، وقطع الطريق على محاولات تذويب شخصيته وهويته الوطنية والثقافية. في غضون ذلك، دفع العديد من هؤلاء حياتهم ثمناً لذلك، سواء كانوا في محراب العلم أو على خطوط المواجهة الأمامية، أو في الدفاع عن القضايا العامة في مواجهة جحافل الظلام وقطعان الخراب.

شكل قطاع غزة ما بعد النكبة «سفينة نوح» الفلسطينية، وخذق المواجهة المتقدم، انطلقت بواكير الحركة الوطنية بتياراتها المختلفة من مدنه ومخيماته. كان للنخبة المتعلمة عموما والمتقنين على وجه الخصوص دورا رياديا وقياديا. وسرعان ما أفرزت التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية الناشئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ نخبتها، ممثلة في أشخاص وهيئات وأطر على جميع الصعد. اتسم فعلها العام بالجمع بين التنوير والتحرير والتحرير وبناء تخيلية سياسية واعدة، وسرعان ما امتلكت رؤية تقدمية شاملة للتغيير (الصمود والمواجهة).

إبان الانتفاضة الأولى تبلورت «نخبة مقاومة» تضم سياسيين وإعلاميين ومتقنين ونقابيين ومهنيين ونشطاء عمل طوعي، تعبيراً عما عرف بمجتمع الصمود. يقدر البعض أن استراتيجية «تحييد النخب» بدأت منذ ذلك الحين بتفعيل ديناميات التدمير الذاتي (العسكرة، الفساد، ..) علاوة على تأثيرات الخارج (التمويل، العولمة، العزل) وكذلك بإعادة تركيب النخبة، ليس تعبيراً عن تطور طبيعي، مع عودة نخب فلسطينية من الخارج، واستخدام استراتيجيات الاقصاء والاحتواء، وتشجيع أنماط حياة وقيم مختلفة. وقد فاقم في تشويه النخب ضرب البنية الإنتاجية وتدمير العملية التعليمية وشيوع الفساد والاستقطاب، مع ضعف التيار اليساري وصعود الاتجاهات الدينية والاعتماد على المال الخارجي.

منذ عام ٢٠٠٥ تعرض قطاع غزة لتأثيرات أربعة أحداث كبرى؛ الفصل والانقسام والحصار وتكرار العدوان الإسرائيلي، ساهمت في الإجهاز على النخبة القائمة ودورها وفعاليتها من ناحية، وفي بروز نخب جديدة تضم نخبة حماس أساسا وبقايا نخب قديمة أعادت تقديم ذاتها بما يتلائم مع الوضع الجديد من ناحية ثانية.

## النخبة السياسية الحاكمة (نخبة حماس):

أطلق نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية عملية كبرى، تدريجية وتراكمية، تمثلت في تفكيك وإعادة تركيب شبكة عميقة من الهوية والبرامج والمؤسسات والموارد والعلاقات والمواقف والشرعيات بما في ذلك مكانة النخب ودورها ومحملاتها الأيديولوجية.

كان من بين عوامل نجاح الحركة في الانتخابات، ما تحقق لها من «هيمنة» على يد دعاء وتكنوقراط وعمال خيريين، شكلوا لاحقا نواة نخبة جديدة صاعدة إلى جانب النخبة السياسية والعسكرية للحركة. الظاهرة اللافتة في هذا السياق، نجاح الحركة وحكومتها وأجهزتها الأمنية في ضبط ايقاع حركة «النخبة المعارضة» علاوة على استقطاب أو توظيف أو اخضاع أفراد من نخب خارج تيارها الفكري والسياسي (أكاديميين مستقلين، نشطاء اجتماعيين، مثقفين وإعلاميين، ..).

إذا كانت السيطرة السياسية والأمنية والاقتصادية تحققت لحماس دون شريك إلا ما تركته من هامش محدود ومحكوم بقواعد تفرضها هي ذاتها، إلا أنها لازالت تصارع من أجل احكام هيمنتها في مواجهة «النخبة المعارضة» التي تذوي في هذه الأثناء وتضمحل يباعها الفكرية والجماهيرية وفعاليتها وقدرتها على التعبئة ناهيك عن التنوير. ولهذا السبب تولي الحركة أهمية قصوى لما يدور في فضاءات التواصل الاجتماعي وخصوصا الفيسبوك.

## النخب المعارضة:

تضم هذه النخب قيادات ونشطاء التنظيمات السياسية المنضوية في إطار م.ت.ف، مدراء ونشطاء بارزين في مجال العمل الأهلي، كتاب وإعلاميين وأكاديميين منخرطين بهذا القدر أو ذاك في الشأن العام، علاوة على رموز شبابية نشأت وتبلورت في سياق الحركات الشبابية والعمل المدني، وأيضا بعض رموز القطاع الخاص. السمة الأبرز لكل هؤلاء ضعف التنسيق والتعاون والافتقار إلى الرؤية المشتركة واضمحلال الجذور الشعبية، وأن معظم فعاليتها وأعمالها «مدفوعة الأجر»، كما أن بعض الرموز القيادية لهذه النخب نسجت علاقات «تفاهم» مع نخب حماس السياسية والأمنية تحديدا.

لا يصعب القول أن ما ذكر آنفا من نقد النخبوية ينطبق بصورة أو أخرى على النخبوية الفلسطينية في قطاع غزة من حيث فساد النخبة (التحلل والانحلال)، تواطؤ النخب، العزلة الجماهيرية، الأوليغارشية الحزبية، الرهان على الخارج، العجز (الكسل والجبن) الافتقار للخيال السياسي والقدرة على النقد والمواجهة.

في الواقع، لا يصعب الاستنتاج أن هذه النخبوية الذاتية هي نتاج الانتكاسات الكبرى في العشرين سنة الأخيرة؛ اجهاض الانتفاضة الأولى وتحول أهدافها وانعكاساتها السلبية على الذات، فشل تجربة السلطة الوطنية (انقسامها والصراع عليها واعتماديتها وعدم تحولها إلى دولة)، الفشل في اختبار الجدارة علاوة على الاقتتال الداخلي والاستقطاب، الفصل وما نجم عنه من انعدام القدرة بفعل سياسة الاحتواء الاقصائي، وبالطبع لا يمكن إغفال عوامل أخرى تتعلق بالعولمة وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وكذلك تأثير ممارسات الاحتلال.

## التنظير للانضباطية:

هلل بعض النخب للانقسام وجعل منه طريقاً نحو استعادة بهاء النضال الوطني وصرح المقاومة الأشم، بالمبالغة في مدح قدرات الانضباطية في تحقيق الأمن والاكتفاء والتحلي بالشجاعة رغم أنف الاحتلال، والاسراف كثيراً في ذم نموذج رام الله المنتهات مقابل نموذج غزة الأسطورة. سكتوا عن الاعتقال السياسي بحجة التخابر مع رام الله، ورضوا بالتقسيم الثنائي للهوية وبرروا انشطارها. ساهموا في ترويح أفكار حول الاكتفاء والثقة الزائدة وضمن القبول وتغيير الاتجاه.

بعيد تشكلها كأمر واقع، ازداد عدد الذين باتوا يتكيفون مع هذا الواقع من بين النخب المعارضة حتى وإن علا صوتهم الداعي لانتهاء الانقسام. أنتج هذا الواقع ما يشبه الاقتصاد السياسي للتكريس، يضم مروجين ومهرجين ومنتجين وموزعين ومستهلكين يتوزعون على أثرياء وقادة ومنظرين ومراكز قوى. تأسست هذه الانضباطية على كذبة انبتت على نحو الذاكرة وخلق ذاكرة بديلة على أيدي نخب تحسب على السياسة والثقافة وبإضفاء معاني ليست موجودة على أشياء تمس الهوية والانتماء والمعاناة والفقر والجباية وتصريحات قادة الاحتلال.

بالإجمال هذا التنظير المنتهات هو أحد العوامل التي شرعت وسرعت الفصل والدفع بالقطاع نحو المجهول. إذ تكفل المنظرون من كل نوع بالتنظير والتبرير والتأويل: تكيف مع الاتجاه العام بتسويغات مبسطة ومسطحة ومبتذلة (أهل الضفة لا يريدون غزة، مصر تحاصر غزة، يمكن قيام كيان في غزة ومن ثم يتوسع،..) بالطبع يمكن تفسير ذلك بالحياد المرتكز إلى الخوف من المواجهة، وبنضوب الخيال السياسي وانعدام الإرادة وضغط المصالح الذاتية وبانعدام المعيارية القيمية والموضوعية، وباللعب على ثنائية نقد حماس/فتح تحقيقاً لمكاسب فتوية. غير أن المؤكد أن علاقة نخب غزة المهزوزة بالمكان بالمعنى التاريخي والتراثي والإنتاجي والفلكلوري هو ما يفسر ليس فقط الانفصال عن هموم الناس، وإنما التكيف مع وجود انضباطية منفصلة، مثلما كانت بيروت، لسلفهم، ذات مرة مجرد حالة انتقالية مؤقتة.

## تواطؤ النخب:

جميع النخب بشكل عام لها مصلحة مشتركة في المحافظة على النظام القائم الذي يؤمن مصالحها. بما في ذلك استمرار وصايتها على الناس، ما يشكل الأساس الموضوعي للتفاهم والمشاركة. قد لا يكون الاتصال رسمياً بالاتفاق والمشاركة يقومان إذن عفويًا. غير أنه ليس نادراً ملاحظة النزاعات بين شرائح النخبة القائدة أو المهيمنة. من هنا يقال أن التفاهم والتآمر



ضروريين في إدارة ديناميات النخب.

في حالة نخب قطاع غزة، وعموم النخبة الفلسطينية تبدو النزاعات سمة طاغية سواء تعلق الأمر بالنخبة السياسية أو غيرها من النخب، وصلت حد الاتهام بالحيانة أو الارتهان لإرادة القوى الخارجية أو غير ذلك، لكنها لم تصل حد الشقاق أو الاقتراق إلا في حالتين: صراع نخبة فتح في أعقاب حرب بيروت ١٩٨٢، وصراع قيادة حركتي فتح وحماس ما بعد انتخابات ٢٠٠٦.

تكشف وقائع إدارة لقاءات ممثلي القوى والفصائل وحواراتهم الثنائية والجماعية، الرسمية وغير الرسمية، عن قدر كبير مما يسمى بالتواطؤ. ينتج عنه في كثير من الأحيان حلول سريعة للخلافات، بلورة توافقات أو اتفاقات معينة، تكون في مصلحة الجميع، وعلى وجه الخصوص مصلحة هذه النخب في استمرار اللعبة وحفظ بقاءها داخلها حتى لو كانت على حساب الناس أو القضية الوطنية. لكن التواطؤ في أزمان الخلافات الكبيرة ينعكس بالضرورة سلبا على مصالح الشعب.

يأخذ التواطؤ في سياق صراع النخب في قطاع غزة أشكالا مختلفة: الصمت أحيانا، والسكوت يفسر بوصفه علامة على الرضا أو تعبيراً عن العجز. تزييف الواقع والوقائع، كأن يتفق البعض على سبب معين لمشكلة ما، لكنه في الحقيقة ليس السبب الفعلي. ثمة وجه اتفاق آخر هو المحافظة على المكتسبات الشخصية وعدم المس بها بما في ذلك تبادل المنافع والخدمات (سياسيون أعضاء مجالس أمناء جامعات، أكاديميون أعضاء مجالس إدارة في جمعيات أهلية، الترشيح للمناصب العامة، الاستكتابات المتبادلة لأوراق العمل والمقالات والأبحاث...).

بالطبع لا يخلو تواطؤ النخبة من فساد بالمعنى المباشر للكلمة وبالمعنى العلمي من حيث نضوب الرواسب أو فقدان الميزات والمهارات (قيادات فصائلية تفقد حافزية العمل الكفاحي، دكتور جامعي لا يتصرف بموجب مقتضيات اختصاصه، ناشط مجتمع مدني يفقد ثقته بالناس...).

إن ما يجعل من تواطؤ النخب مظهرا عاما وسمة غالبية هو تحكم المال الخارجي في صيرورة تشكل النخب وبروزها وفعالها، والهياريات التنظيمية المركزية في العائلة وفي الحزب السياسي وفي المنظمة الأهلية وفي الوزارة والنقابة، وأيضا الفقر المعرفي والحاجة إلى عدم الإحراج بالكشف عن العورات. وأيضا خوفا من السلطة (قائد معارض يتصل بجهاز الأمن لتبرئة نفسه من تهمة مساندة حراك شبابي، ناشط في المجتمع المدني يستجدي بالقول: نحن نتقدم رام الله أكثر كثيرا مما نتقدمكم...)، وطمعا فيها (مزايا القرب من صانع القرار للحصول

على المعلومات من مصدرها، تسهيل تأمين الحاجات، الطمع في منصب عام،..). هناك عامل آخر يجعل هذه النخب، على اختلاف تنوعاتها، قريبة من بعضها البعض وهو الاتصال والتفاعل عبر اللقاءات، والندوات، والسفر خارجي، ما يخلق قدرا من التفاهم وأحيانا التآمر بالطبع. إن ما يفاقم من ظاهرة التواطؤ، الانفصال عن الناس، التشوه الاجتماعي وغياب المساءلة وكثرة الاخفاقات التي تحتاج إلى من يستر ويتستر على من تسبب فيها.

من مظهرات تواطؤ النخب طريقة التعامل مع المشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية (أزمة الكهرباء، أزمة المعابر، أزمة المياه، الفقر، البطالة،..). إذ شكلت مادة خصبة للاشتغال عليها من قبل النخب بهدف التكسب (دراسات وأبحاث، جلب التمويل،..). والظهور الإعلامي المتأنق (كيل الاتهامات، تزييف الواقع، تحقيق النجومية)، وتحقيق مكاسب سياسية فنوية (عبر تحويل بعض الأزمات إلى مادة تفاوضية بين طرفي الانقسام وتنطع لجان وساطة من بين النخب المعارضة وإيجاد الحلول التي غالبا لا تحدث أو تكون على حساب المواطن).

### ظواهر ومظاهر الاضمحلال الثقافي:

لعل المظهر الأساسي للاضمحلال يتمثل في اختفاء المثقف الاصلاحى والتنويرى والتحررى والعضوى والنقدى من واجهة المشهد النخبوى. كما لا يصعب ملاحظة إلى مدى تراجع الثقافة إنتاجا واستهلاكا ومضمونا. فمنذ سنوات لم يعد أحد يسمع عن وزارة الثقافة أو اتحاد الأدباء والكتاب، ومراكز ثقافية فاعلة، إذ لا توجد فعاليات ثقافية؛ كالندوات والأمسيات والعروض السينمائية والإصدارات المميزة، أو أنشطة تعميم القراءة وغرس عاداتها لدى الأجيال الصغيرة والشابة. بالطبع يوجد استثناءات قليلة في هذا الشأن.

المظهر الثانى يتمثل فى بروز أنماط جديدة للمثقف تجاوبا مع متطلبات تطور تكنولوجيا المعلومات والفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعى، ومتطلبات السوق المرتبط بحاجة جهات خارجية للرصد والمتابعة للتحويلات داخل الانضباطية، ومرة أخرى ضمن سياق تخيلي وليس واقعي بالضرورة وبالطبع مدفوع الأجر ويتخلله الفساد. من ذلك المحلل السياسى، الباحث، الكاتب الصحفى، المدرب، المستشار، الخبير. غنى عن البيان أن هذه الأنماط تقوم على نضوب المهوبة، انعدام الرؤية النقدية، التكرار، الحشو اللغوى، سرقة الأبحاث، تزوير الحقائق، وغير ذلك، يقابل هذه الأنماط ظاهرة موت المثقف الكبير.

ومن مظاهر الانحطاط أيضا انسحاب بعض المثقفين من المعترك العام وانزواءهم بعيدا بحثا عن لقمة عيش فى مجال آخر، تغيير جلودهم الفكرية أو التنظيمية، الرتبة المملة دون خيال

ودون إلهام. اندراج البعض في نسق السلطة، أو نسق المعونة الخارجية من خلال المنظمات التي تعمل تحت مسميات مراكز أبحاث ودراسات واستشارات. في غضون ذلك، تواصل الجامعات دورها «التخريبي» من منظور منظور العلم والثقافة والتربية والدور المجتمعي. تبدو غزوة وكأن الجميع تواطئ على افقارها روحيا ووطنيا!

مع كثرة الجامعات ومراكز البحث والدراسات وزيادة عدد الكتاب والشعراء والباحثين والسياسيين والناطقين الإعلاميين إلا أن الثقافة والسياسة، ضربتا في الصميم بوصفهما ركائز الهوية الوطنية، وحقول الممارسة الثورية الناشدة للحرية والاعتناق. فأما السياسة فقد باتت سياسة زائفة وبوليسية مع الانقسام وانعدام القدرة وشيخوخة القيادة وترهل الهياكل، وأما الثقافة فأضحت مجرد كلام مرسل ولغو لا طائل منه.

ضربت الثقافة ومعها التنوير والفكر التحرري والتقدمي مع تدمير العملية التعليمية وإهمال الأحزاب والتنظيمات السياسية للثقافة والتعبئة الفكرية، وقد أصبح الجميع يلتمس أساليب أخرى لل صعود الاجتماعي غير المعرفة وغير الثقافة. في غضون ذلك تحولت الثقافة إلى سلعة وخدمة مدفوعة الأجر ووسيلة للتكسب السريع، كالتحدث في شؤون عامة على شاشة الفضائيات بين إعلانين، باجترار ذات الكلمات وذات الأفكار في عالم شديد التعقيد والتغير.

إن تشكل «الانضباطية المنفصلة» خلق حاجة إلى متحدثين ومنظرين استسهلوا عرض قوائم «الينبغيات» في غياب التحليل الموضوعي، يمارسون التأفف والشكوى عوضا عن النقد والمواجهة، يستبدلون الحوار العقلاني والسجال العمومي بالردح والشتائم. طابع الانضباطية وشروط الحصار جعل الجميع يعيش حالة اكتفاء، لذلك تشعر النخب بأن لديها ما يكفي من الكلمات الطنانة أو المبادرات الخلاقة أو الحلول السحرية ولذلك تراهم يرفضون أي نقاش عقلائي وعلمي حول أي مشكلة بادعاء أن كل شيء واضح!

حين يختفي النقد الذاتي يصبح المثقف مجرد بوق يتشدق بالأفكار ويستمر بالإدعاء بامتلاك الحقيقة ويرفع عن قضايا الحياة اليومية وينحى باللوم على الرعا ع أو العامة. وحين تكون السلطة حافزه للفعل أو القول، خوفا أو طمعا، فمن المنطقي أن يلتمس العذر أحيانا للسياسي صاحب القرار، بينما لا يغفر للناس العاديين وجعهم وشكواهم، قال لي أحدهم ذات مرة: مشكلة صدام حسين في شعبه!

لقد أوغلت النخب في صناعة الوهم، وجعل الناس ومعاناتهم مجرد موضوعات لمشاريعهم «الثورية» و«التنموية» و«التحررية» وليس بوصفهم ذوات فاعلة ومنفعلة، فكان أن عم

الخراب وحلت الهزائم. لا عجب أن نزعم أن المثقف العلماني المستنير والتحرري قد أخلى منبره لصالح الداعية الأصولي أو لصالح الموظف السلطوي أو وكلاء التنمية المزعومين. وهؤلاء، وجميع أنماطهم، ليسوا في حاجة إلى نظرية أو رؤية أو فلسفة أو عقل للتعبئة والتغيير، أو حتى للقراءة، إذ تكفي بعض الشعارات الممندجة أو لغة إنشائية طنانة أو ترديد مواقف سياسية متهافئة كالقول الذي شاع ذات مرة «لن تسقط القلاع»، و«يا جبل ما يهزك ريح» وإسرائيل مجرد «بيت عنكبوت».

إن منتج هذه النخب التي اضمحلت ثقافتها وتهافتت، يعبر عن ضحالة معرفية ولهاث محموم وراء المكاسب بإرضاء مزاج السياسي وتوجهاته وهروباً من مواجهة الواقع الذي يزداد قتامة يوماً بعد يوم. هذه الضحالة أو الاضمحلال بات يشكل ركيزة قوية للحيلولة دون فهم العالم وتفسيره على طريق تغييره. في قطاع غزة لم يعد للثقافة حاجة أن تقوم بوظائف الإبداع والتماسك والتوازن وإعطاء شرعية للعدالة والزمن المعاش، علاوة على وظيفة النقد بالطبع، ومع كل ذلك ثمة مؤشرات إيجابية لافتة نابغة من فعل شبابي واعد!

تتسم النخبة الثقافية، على محدودية وجودها وضعف تشكيلها التنظيمي، بانعدام فعاليتها في مواجهة الفساد والاستبداد، غموض الرؤية والموقف السياسي، الاشتغال على المصالح الخاصة، التعالي والتجريد، تضخم الأنا والإدعاء بامتلاك الحقيقة.

خلاصة القول أن النخب المعارضة في قطاع غزة، ما بين الاحتواء والانزواء والمواجهة النقدية المؤجلة والخجولة، تعيش حالة من التواطؤ والاضمحلال يفقدانها القدرة على الخيال السياسي وتبني رؤية شاملة للتغيير، القدرة على النقد والتأثير في مجرى الأحداث. كما يفقدانها القدرة على التحليل والفهم الموضوعي، لتستمر في ترويح وتعميم أفكار مسطحة وتعميمات ممندجة. كما أن هذه الحالة جعلت من النخبة، إلى حد كبير، مجرد تابع للسياسي وحتى للميليشياتي والأمني أو الممول/الموجه الخارجي، وهؤلاء هم من يمتلكون القوة الحقيقية المقررة على الأرض في كل شأن. يحدث هذا في غياب الأغلبية الصامتة، وتحت وطأة الخوف من الأصولي والسلفي والأمني. ومن شأن ذلك أن يدفع نحو مزيد من الأزمات وتفاقمها ليصبح، من ثم، أي حل، يتعلق بمصير قطاع غزة أو «هذه الانضباطية» مقبولاً وقابلاً للتنظير والدفاع عنه.

# العلاقة الملتبسة بين المثقف الفلسطيني والسلطة (قيود وإذعان وحاجة إلى التمرد)

د. عاطف سلامة \*

## مقدمة

لم تستطع الحركات السياسية الفلسطينية المختلفة عبر مثقفيها، أن تفصل المعرفة عن السياسة، فتحوّلت المعرفة عن وظيفتها وفقدت الثقافة مهمتها التغيرية المستقلة عن السياسة، فترتب على هذا الواقع نتائج خطيرة أهمها خسارة المثقف لدوره التاريخي الذي كان حرياً به التصدي له وإنجازه، وهو ما هددته بفقدان صفته كمثقف.

عدا عن غياب المشروع الثقافي الشامل، السابق للمشروع السياسي، تصدّى السياسي لحل إشكاليات الثقافي وتحول المثقف إلى رجل سياسة» فخسرت السياسة، ولم تريح الثقافة « وقام المثقف بإلغاء دوره، وإعطائه للسياسي، الذي بدوره قام بإلغاء الثقافة والسياسة معا

وبتغيب الثقافة، انحصر فعل الأحزاب والحركات السياسية في مجالين محددتين، التطلع إلى السياسة، والتنافس فيما بينهم حول مسائل صغيرة وآنية، كالدرجات الوظيفية والمسميات المختلفة والمراتب والمرتبات.

## الثقافة الفلسطينية

تشكل الثقافة في فلسطين جزءاً لا يتجزأ من هوية الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والعصور، فظهور المجالات والملاحق الثقافية في فلسطين يعود إلى عام ١٩٠٥؛ فانتشر المثقفين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي الشتات، إضافة إلى الكثير من المثقفين وكبار الكتاب والشعراء والأدباء العرب الذين ناصروا القضية الفلسطينية.

وبدأت مستويات التعليم بين الفلسطينيين تزدهر بشكل كبير منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهو ما يعتبر تكوين أكبر نخبة من المتعلمين بين جميع الشعوب العربية.

الثقافة الفلسطينية هي الأوثق صلة مع الثقافات الشرقية القريبة وبالأخص بلدان العالم العربي. فالمساهمات الثقافية الفلسطينية لمجالات الفن والأدب والموسيقى والملابس والمطبخ أعربت عن تميز التجربة الفلسطينية، وهي لازالت تزدهر، على الرغم من الفصل الجغرافي الذي حدث في فلسطين التاريخية بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل والشتات، وحتى يومنا هذا وفصل الضفة عن القطاع بعد الانقلاب وحدوث الانقسام ٢٠٠٧

### الذاكرة الفلسطينية مثقلة

ما حلّ بالحياة الثقافية الفلسطينية عند دخول المحتل إلى فلسطين؛ كارثة بالمعنى الحقيقي بعد أن كانت الآمال كبيرة قبل أن يأتي الصهاينة ويهدموا صروحاً من الفكر والأدب والثقافة، فقد جنت تلك المأساة المروعة على تراث فلسطين الفكري والأدبي، عدا عن الإنسان، فاضطر العلماء والأدباء والمفكرون إلى الهجرة من فلسطين مخلفين وراءهم ثمار وإنتاج عقولهم، ومكتباتهم الخاصة الحافلة بأمهات الكتب وأعظم المصادر في اللغة والأدب والتاريخ والشريعة».

النكبة بدورها أرجعت العقل الثقافي للمبدع إلى الوراثة رغماً عنه، وتلقت المكتبة الفلسطينية خسارة فادحة، وغيبت الهوية الثقافية الفلسطينية وتخلصت من كل تراث فكري لأهلها، كي تبدو وكأن الديار بكل ما فيها من تاريخ خالصة لهم، مع إلغاء كل ما يشير بصلته إلى أصحابها الحقيقيين. من هنا جاء تطبيق المؤامرة، على المثقف الفلسطيني وإبداعه وكلما يشير إلى ارتباطه بالأرض عندما نهبت العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨ المكتبات الخاصة و العامة بما فيها من ثروات فكرية، وبخاصة في مدينة القدس. وتبددت ثروة فكرية ضخمة من المؤلفات الفلسطينية ومن آثار المفكرين والعلماء والكتاب والشعراء من أبناء فلسطين، وتعذر الوصول إلى تلك الذخائر من المطبوعات والمخطوطات النادرة التي لا تقدر بثمن». هذا وشكلت الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٤٩ لجنة علمية متخصصة لتغيير معالم المكان الذي تم الاستيلاء عليه وطرده سكانه، وكانت مهمتها تغيير أسماء الأماكن العربية إلى أسماء عبرية.

## مرحلة جديدة

عادت الحالة الثقافية إلى النهوض شيئاً فشيئاً من الكبوة التي فُرِضت عليها، واستطاع المثقف الفلسطيني أن يؤسس، ولو بشكل بطيء، حالات من تجاوز المحنة التي أصابته كي يخوض مرحلة جديدة من مراحل ارتباطه بقضيته، والدفاع عن وطنه بقلمه أدبا وفكرا وثقافة. ولربما كان «أعظم نضال خاصه الكتاب الفلسطينيون وأعظم انتصار حققوه في النصف الثاني من القرن العشرين. ومع أنهم لم يتوقفوا أبداً عن الإحساس بالمعضلة التي يحيها شعبهم، فإنهم يبدون من قوة التحمل ما يعلو على المسألة ويتجاوز الضرورة، وهذا ما لَوّن الأدب الفلسطيني المعاصر وحدد وجهته ولَهَجَتَهُ».

## تعريف الثقافة

يبقى المفهوم الجاد للثقافة شبه غائب بحيث تبدو كلمة «ثقافة» ثابتة ولكنها في الحقيقة «متحوّلة»، وتقسّم الثقافة إلى صنفين: ثقافة نخبوية أو عليا وثقافة شعبية **pop-culture**، بمعنى ثقافة منفصلة وأخرى متّصلة. و«كلمة مثقف (intellectual) كلمة جديدة في دلالتها الاجتماعية، حتى في اللغة الإنكليزية. ومعناها القديم يقتصر على كل ما هو خاص بالذهن أو العقل أو الفكر المنطقي، في مقابل العاطفة أو الشعور والإحساس. وأن معناها الجديد يستبعد هذا الفصل التعسفي بين العقل والعاطفة والخيال والشعور والإحساس والذوق. وهي تشير إلى دور اجتماعي وليس إلى شخصية متكاملة، فالمثقف مواطن ينتمي إلى هيئة اجتماعية وليس إلى طبقة اجتماعية.

غرامشي بدوره أكد أهمية ودور المثقف العضوي في المجتمع، منطلقاً من مشكلة أساسية وجوهرية هي أن: جميع الناس مثقفون، بمعنى من المعاني، ولكنهم لا يؤدون وظيفتهم الاجتماعية في المجتمع، التي هي من اختصاص المثقفين النوعيين من ذوي الكفاءات الفكرية العالية ألبالغي الندرة اليوم، الذين يؤمنون وينادون بقيم ومعايير الحق والعدالة والمساواة.

## أشكال العلاقة بالسلطة

لعلاقة المثقف بالسلطة شكلين الأول: هو الولاء الطبيعي، الفطري، أو الغريزي، الولاء للعشيرة والعقيدة. والثاني: الولاء العقلي الأخلاقي المقترن بالتحضر والتمدن. الشكل الأول أقدم من الثاني ويمكن القول إن «علاقة فكر الفرد وجهده وخياله بسلطان الهيئة الاجتماعية قضية أخلاقية»، وفق منظومة الأخلاق السائدة لدى الجماعة المعنية، سواء كان ولاء المثقف

غريزياً أم عقلياً. والولاء للجماعة» الطبيعية» يدعمه الولاء للزعيم، ويمكن اعتبار الثاني رمزاً للأول، في ظل العلاقة بين الزعيم ومن يوالونه، وتجدر الإشارة إلى أن الولاء الغريزي لا يزال هو الأقوى في مجتمعنا.

## أنواع المثقفين

حسب غرامشي فالمثقفين نوعين: الأول: المثقف العضوي الذي يحمل هموم جميع الطبقات وقضايا أمتة وشعبه ويستمر في العطاء جيلاً بعد جيل. والثاني: المثقف التقليدي الذي يجلس في برجه العاجي ويعتقد بأنه فوق الجميع، مؤكداً على أهمية المثقفين ودورهم الفعال في التغيير والتغيير الاجتماعي إذا ما التزموا بقضايا الشعب الأساسية التزاماً عضوياً. إدوارد سعيد من جهته تأثر بأفكار غرامشي وقال: المثقف الحق هو من لديه أفكار يعبر عنها لغيره وعليه ان يتمسك بقيم عالية كالحرية والعدالة وعدم قبول الحلول الوسط باعتباره مشاركاً في الحياة العامة كما عليه» تمثيل» العامة في معارضة جميع أشكال السلطة منطلقاً مما يؤمن به من قيم ومبادئ إنسانية عامة كمحترف وليس هاو.

## المثقف المستقل «الهامشي»

ثمة فريق ثالث وهو المثقف المستقل أو المثقف الحر الذي يدرك إدراكاً واضحاً أن السلطة السياسية محصلة جميع السلطات الأخرى فيخرج عليها جميعاً بدءاً من سلطة المعرفة، وسلطة الأب، كما وصفها فرويد، ذلكم هو المثقف أو المفكر الذي وصفه إدوارد سعيد بالمثقف المنفي أو الهامشي أو الهاوي، ويحاول تحطيم القوالب الجامدة والأنماط الثابتة والتعميمات الاختزالية التي تفرض قيوداً شديدة على الفكر الإنساني وعلى التواصل ما بين البشر.

## المثقف الحق القدوة:

هو من يقاوم جميع أنواع السلطة وجميع أشكالها. فإن ما يمثل وعي المثقف أو المفكر هو روح المعارضة لا القبول والتناغم. فما تتسم به الحياة الفكرية من جاذبية وتحديات يكمن في الخلاف والانشقاق والخروج على «الوضع الراهن» وفكره وثقافته السائدة. المفكرون الحقيقيون، كما وصفهم جوليان بندا، «أقرب ما يكونون إلى الصدق مع أنفسهم حين تدفعهم المشاعر الميتافيزيقية الجياشة والمبادئ السامية، أي مبادئ العدل والحق، إلى فضح الفساد والدفاع عن الضعفاء وتحدي السلطة المعيبة الغاشمة».



على حد تعبير «غرامشي»: إن المثقف القدوة هو المثقف الذي استطاع منهجياً ووظيفياً أن يمتلك القدرة النقدية في التعامل مع الواقع تحليلاً وتركيباً، لمعرفة الكثير من معوقات تقدمه، وعوامل نهضته، والأهم هو ما ينتج هذا الواقع من تخلف على كافة المستويات. وبالتالي غالباً ما يشكل هذا المثقف جزءاً من التركيبة الثقافية في بلده، حيث يساهم هنا وهناك بنشاطاتها، إن كان من خلال عمله الوظيفي الرسمي، أو من خلال مؤسسات ثقافية أهلية، وذلك إيماناً منه بضرورة التأسيس لوعي وثقافة عقلانية وتنويرية في وطنه، يمكن نشرها عبر ما هو متاح له من وسائل ثقافية تسمح بها ظروف نشاطه الثقافي والفكري.

## إشكالية المثقف

إن إشكالية المثقف لا تفصل عن إشكالية الثقافة السائدة، وإشكالية الثقافة لا تفصل بدورها عن إشكالية المجتمع، وإشكالية المجتمع لا تفصل عن إشكالية السلطة وایدولوجيتها، فهناك علاقة عضوية وجدلية تربط بين المثقف والثقافة وبينهما وبين المجتمع والسلطة. والمثقف باعتباره عضواً في المجتمع يكتسب معرفته وثقافته وسلوكه منه، فهو يساهم في إنتاج المعرفة الثقافية ويضيف إليها من إنتاجاته الإبداعية. غير أن المثقف ليس من الضروري أن يمثل طبقة معينة، فالمثقفون عموماً ينتمون إلى فئات وشرائح وطبقات اجتماعية مختلفة، ولكن ما يجمعهم هو كونهم «منتجي ثقافة» وتحدد وظيفتهم بالدور الريادي الذي يقومون به في الدفاع عن حرية الفكر وازدهاره ومساهمته الفاعلة في عملية توعية وتنوير الأفراد وإخصاب معارفهم وتوسيعها مثلما يتحدد دورهم في نوع الثقافة التي ينتجونها والكلمة التي يبدعونها والمسحة الجمالية التي يضيفونها إلى عملهم الثقافي.

## وظيفة المثقف

إن وظيفة المثقف ودوره التنويري في المجتمع لا يمكن أن تكون فاعلة إلا باستخدام المنهج النقدي العقلاني الذي يقف ضد الامتثال والوصاية والتبعية والتهميش. ومعنى آخر وجوب استخدام المثقف لمنهج نقدي يربط الفكر بالممارسة العملية ربطاً جدلياً، داخلياً وليس سطحيّاً، وهي مهمة المثقف النوعي مثلما هي مهمة المثقف التنويري المتحرر من الوصاية. وعليه، يجب أن يمارس دوره التنويري بحرية في النقد. نقد الموروث القديم وتفكيكه، نقد الوافد الجديد وفرزه، ونقد الواقع المعيشي وتحليله، بمعنى آخر نقد الفكر ونقد المجتمع والسلطة معاً، على ألا يشكل النقد عنده، سلطة تصدر أحكاماً أخلاقية مسبقة أو تعسفية مطلقة، وإلا يكون أداة بيد أي سلطة.

فالمثقف هو ذلك الذي لا يعبد لا أرباب السياسة ولا أرباب الشركات ولا يؤمن بهم مهما كان نوع هذا الربِّ لأنَّ اتخاذ المفكر صفة العابد لربِّ سياسيٍّ هو نشوز عن دور المفكر وسلوكه فعلى المثقف ألا يسمح بطاقة سلبية لأيِّ راعٍ من الرعاة أو سلطة من السلطات توجِّهه أو توجيه خطابه لخدمتها لأنه عادة ما تخذل هذه الأرباب عبَّادها.

## علاقة الشك بين المثقف والسلطة

ثمة علاقة ملتبسة بين المثقف والسلطة، وهي علاقة تحكمها الشك والريبة وعدم الثقة وأحياناً التعارض والتناقض. هذه الإشكالية نلاحظها في الصراع التاريخي بين المثقف والسلطة، التي تنعكس في كتابات المفكرين والأدباء والمثقفين منذ أقدم العصور.

هذه العلاقة تنتج هاجس خوف يستولي على المثقف من السلطة ومن الذات وكذلك من الآخر، وحتى من الحرية نفسها. كل ذلك يعمل على إعاقة المثقف عن تحقيق ذاته، خاصة إذا كان تابعاً للسلطة، لأن الدولة التي تحتكر كل شيء توصلد في وجهه الأبواب، لتجعل منه تابعاً متحيزاً لها، أو مثقفاً نوعياً يقف في وجه السلطة ويكون مستعداً للتحدي والتضحية، أو أن يهرب ويتنحى.

وثمة ترابط جدي بين السلطة في الأنظمة الشمولية ولا يمكن فهم هذه العلاقة وتحليلها إلا في حالة هيمنة الدولة على الثقافة و أدلجتها وتوجيه العلاقات الفكرية والاجتماعية والسياسية حسب مصالحها. بحيث يتحول النشاط الثقافي الى ما يخدم مصالحها وتحقيق أهدافها عن طريق تشكيل مؤسسات وأجهزة إدارية تستطيع توجيه «الرأي العام» نحو رؤية ذات بعد واحد تقوم على احتكار المعرفة والثقافة وتوجيهها. وهو ما يقود في الأخير إلى نفي الآخر المختلف وإلغاء وجوده. وهذا يستدعي منها أيضاً تحويل «المثقف» إلى داعية وقولته وفق أيديولوجية السلطة الحاكمة التي تنتج الثقافة والمثقف في آن. وحين تهيمن الدولة على الثقافة وتتسلط على المثقف يتحول المثقف بدوره إلى متسلط من جهة والى مقموع مهزوم من جهة أخرى.

## تعريف السلطة

يقودنا هذا إلى تعريف السلطة بأنها «علاقة قوة»، حسب ميشيل فوكو، أو علاقات بين قوى مختلفة ومتفاوتة تنتج منها سلطات مادية ومعنوية ومؤسسات خاصة بهذه وتلك، بدءاً من سلطة الأب على أفراد أسرته، وسلطة الرجل على المرأة وصولاً إلى السلطة السياسية.

وإذا ما تأملنا فكرة السلطة أو مفهوم السلطة، بمعزل عن آلياتها وأدواتها وأشكال ممارستها، يتبين لنا أنها ليست سوى معرفة وعمل فرديين تحولاً في بوتقة الجماعة إلى قوة، بفعل نوع من (كيمياء اجتماعية) تُنتج من العناصر الفردية مركبات فكرية وقيمية عامة يختفي فيها الطابع الفردي، ولا تلبث هي ذاتها أن تصير سلطة عليا وأطراً اجتماعية وأخلاقية صلبة للمعرفة والتفكير المنظم، تقيد حرية الفرد وتحد من نزوعه إلى المغامرة والاستكشاف والمعرفة والانفتاح على آفاق أبعد من حدود مجتمعه.

## نظرة المجتمع للمثقف

اعتادت الناس على اعتبار أن المثقف عنصراً غير مؤثر في الشؤون العامة والقضايا الكبرى والمصيرية، كغيره من الفئات الاجتماعية العريضة كالعمال والفلاحين. هذه العادة مازالت مسيطرة بشكل أو بآخر على الأحزاب السياسية التي لا تولي شأغلي المواقع القيادية الثقافية، ما توليه من أهمية واهتمام لباقي المواقع مما أدى، ويؤدي إلى تكريس هذا الفهم لدى عامة الناس. ويزداد الأمر سوءاً عندما تُسند المواقع القيادية لغير مستحقيها، فيبدو الأمر كالأعمى الذي يطلب منه قيادة المبصرين.

ديمقراطيس الذي يعتبر مؤسساً للفلسفة المادية، قال: «المثقف وحده القادر على إحداث التوازن بين البشري والمعرفي. وهو في هذه الحال مبدع وليس بمثقف».

## مقاومة السلطة

كل سلطة تنتج أشكال مقاومتها. ولا سلطة بلا مقاومة، سواء من داخلها أو من خارجها، هنا تتموضع الحرية بوجهيها: الإيجابي والسلبي، وبها تتحدد علاقة المثقف بالسلطة، وتتعين صورته، وجميع الأمور الأخرى تابعة. وهنا لا يتفاوت المثقف ونفي درجة مقاومتهم للسلطة أو ولائهم لها فحسب، بل في نوع السلطة التي يقاومونها أو يوالونها ويدعون لها، وهكذا ترسم صورة المثقف أو المفكر في أذهان متابعيه وفق السلطة التي يوالونها أو يعارضونها. ومن أوتي من شجاعة العقل والقلب يمكنه مقاومة السلطة والخروج على تقاليد وقيمتها. ذلكم هو أحد وجوه الدراما الإنسانية القائمة على تناقض بين التقليد والتجديد، بين حقيقة السلطة وسلطة الحقيقة. فكل جديد مستهجن؛ ولكن ثمة دوماً من يتصدر حقيقة تحرره. ولو أمكن أن نحذف السلطة من الوجود لما كنا بحاجة إلى الحرية والمساواة والعدالة. هذه الوضعية المزدوجة للحرية هي أساس فكرة التاريخ وفكرة التقدم. هنا تتجلى جسامة المهمة الملقة على عاتق المثقف أو المفكر وخطورتها.

## مهمة ورسالة المثقف

يقول إدوارد سعيد: مهمة المثقف أو رسالته إنسانية بامتياز وكونية بامتياز، تنطلق من واقع الشقاء الإنساني في العالم، انطلاقاً من واقع الشقاء الإنساني في مجتمعه.

المثقف الحق ينفر من التبعية لأي سيد والإذعان لأي سلطان، ولذلك هو منفي ومهمش. هكذا يمكن الإمساك بجذر المسألة ولب القضية.

علاقة المثقف بالسلطة علاقة تناف متبادل، هو يعمل على نفي جميع السلطات القائمة، لتقوم محلها سلطات أخرى أقرب إلى العدالة، وأكثر استجابة لمطالب الروح الإنسانية، وجميع السلطات القائمة تعمل على نفيه، وهذه أيضاً علاقة قوة، أي علاقة سلطة.

سلطة المثقف هي سلطة الحقيقة، النسبية والمتغيرة، التي ينتجها عمل الرأس واليدين، ويعيد إنتاجها، في مقابل حقيقة السلطة الثابتة والمطلقة. ولذلك يتوجه المثقف، بحكم مهمته التي اختارها، إلى أوسع جمهور ممكن من المتابعين، يحصنه بالمعرفة وبطائنها الأخلاقية، ويتحصن به. وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن يكون المثقف رسولاً، أو مناضلاً سياسياً، أو مجاهداً، بخلاف ما يوحي به ظاهر الكلام. رسالة المثقف هي ما يكونه هو فقط، هي كونه مثقفاً حين يجهر برأيه لا يقول سوى حقيقته، والبقية تتولاها «الكيمياء الاجتماعية».

## حرية التفكير أولاً

هل يوسع مثقف أن يدافع عن قضية، كقضية الحرية مثلاً، إن لم يكن حراً في تفكيره أولاً؟ حرية التفكير التي يظن بعضنا أنها قضية سهلة هي من أصعب الأمور، إذ لا يمكن بلوغها إلا بمغالبة جميع السلطات التي تضغط على وجدان المثقف والتحرر من آثارها في نفسه، شتان ما بين صورة المثقف أو المفكر ومنهجه وأسلوبه في الحياة ورؤيته إلى العالم وموقفه من السلطة، وبين صورة المناضل السياسي، ومهنته التي ازدهرت في بلادنا منذ أكثر من نصف قرن، وانتهت بالمثقف إلى تابع ذليل لسلطات مستبدة.

## الولاء الغريزي للسلطة

المثقفون يدعون إذعاناً تاماً لسلطة التقليد أو سلطة السلف أو سلطة الدين الوضعي أو سلطة الحزب، ويقاومون السلطة السياسية (المستبدة) في الوقت نفسه، إلى هذا الحد أو ذاك.

وآخرون يدعون للسلطة السياسية المستبدة إذعاناً تاماً، ويوالونها ولاء خالصاً، ويقاومون سلطة التقليد أو سلطة السلف أو سلطة الدين الوضعي، إلى هذا الحد أو ذاك أيضاً. هذه الوضعية التناقضية لا تشي بما سماه كارل ماركس نقصاً في المبدأ فقط، بل هي عامل من أهم عوامل ركود المجتمع وتأخر الوعي والفكر، لأن محصلة هاتين القوتين الأساسيتين في الحياة العامة تساوي صفراً أو تنتهي إلى الصفر، ولا سيما إذا أضفنا إليهما قوة كثر ممن يجمعون بين الإذعان للسلطة السياسية المستبدة والإذعان لسائر السلطات الأخرى. لا يمكن تفسير هذه الوضعية التناقضية في علاقة المثقف بالسلطة إلا بمبدأ الولاء الغريزي. وكلما كان هذا الولاء خالصاً يقابله براء خالص، يغدو معه المثقف مجرد مساجل همه إفحام الخصم، ولو أدى به ذلك إلى قول الشيء ونقيضه في وقت واحد.

## المثقف الفلسطيني

المثقف الفلسطيني بدوره يعكس حالة التجزئة والشرذمة الموجودة في المجتمع ويعيش حالة اتهام، فهو متهم بأنه «فقد فاعليته، لأنه لم يعمل بخصوصيته وهي: إنتاج المعرفة.

هذا الاتهام، يعكس رؤية أيديولوجية، اغترابه، فعدم الفاعلية ليس عائداً، لكون المثقف لم يعمل بخصوصيته، وهي إنتاج المعرفة، بل عائداً، لكونه لم يعمل بخصوصيته، وهي هنا، إنتاج المعرفة، وطنياً وقومياً، بما تعنيه من مظاهر الالتزام الفكري، الوطني والقومي والعمل من أجل قضايا الأمة وتجسيد تطلعاتها. وهو لهذا السبب، أمسى في مؤخرة المجتمع، وفي عزلة عن الناس. فالخصوصية هنا ليست إنتاجاً لمعرفة بل الفعل المعرفي، المطابق لاحتياجات الأمة ومفاهيمها.

## اتفاقية أوسلو وانعكاساتها على الثقافة الفلسطينية

نستحضر أوسلو لسبيين: لأنها تقترن بأسوأ الذكريات السياسية لدى الشعب الفلسطيني ولأن «اتفاقية أوسلو» كانت مرحلة تحول كبير في الثقافة الفلسطينية، وفي صورة المثقف الفلسطيني، وفي شكل صراعه حتى يومنا هذا. فبعد «أوسلو»، عرف «مثقف منظمة التحرير» - كما سماه غالب هلسا في دراسة مبكرة له بهذا العنوان - طورا جديداً أصبح فيه «مثقف السلطة» في صيغة قريبة من نمط «مثقف السلطة» العربي التقليدي في بلاطات الأنظمة الشقيقة.

ولعل فترة السبعينيات والثمانينيات وصولاً إلى بداية التسعينات كانت كافية لإهتراء نموذج «مثقف منظمة التحرير» ولانكشافه. لأن المنظمة نفسها كانت في طريقها إلى الانكشاف

والموت أيضاً بتأسيس «السلطة الفلسطينية»، التي غلب عليها اسم «سلطة أوسلو» التي أنتجت «ثقافة أوسلو» وتمت ترجمة فلسطين عن العبرية لتكون فلسطين هي «الضفة الغربية وقطاع غزة». وترجمة الشعب الفلسطيني إلى سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وترك البقية (قراية ٦ ملايين فلسطيني في أرض اللجوء) وتحويل عودتهم إلى «حق مقدّس»

ولعل أخطر ما صنعه «مثقف منظمة التحرير» هو ضربه حراك المثقف الفلسطيني الآخر الخارج على الامتثالية والذرائعية كأنيص صايغ مثلاً. وثمة تاريخ من التهميش مارسه التيار الرسمي على معارضي أو منتقدي سياسات المنظمة. (راجع سيرة الشهيد ناجي العلي (١٩٣٦-١٩٨٧) ورسومه، وسيرة عشرات غيره من المثقفين، الذين ظلوا في الهامش. (راجع قراءة الإفادات التي قدمها محمد الأسعد صاحب رواية «أطفال الندى»). ويمكن أيضاً مراجعة ما واجهه المفكر الفلسطيني هشام شرابي (١٩٢٧-٢٠٠٥) عام ١٩٩٦ وهو من «مثقفي المنظمة»، كما يوثقها كتاب «بيت بين البحر والنهر- محاورات حول فلسطين والعودة» (٢٠٠١) لنوري الجراح الذي يتضمن حوارات أجراها المؤلف مع عشرة مثقفين فلسطينيين بينهم هشام شرابي وإدوارد سعيد وشفيق الحوت ومحمود درويش، وثلاثة من المفاوضين في مؤتمر مدريد: حيدر عبد الشافي وحنان عشراوي وإلياس صنبر. الكتاب الذي يقدم صورة عن حالة المثقف الفلسطيني بعد أوسلو والهيمنة التي كانت تمارسها «منظمة التحرير» من خلال «مثقفيها» على المثقفين الفلسطينيين المستقلين.

## أسباب إعاقة عمل المثقف الفلسطيني

أولاً: الاحتلال الصهيوني، حيث وضع الصهاينة خطتهم لاقتلاع الثقافة الفلسطينية ومحاربة المثقفين الفلسطينيين، فإنّ التطبيق العملي لهذه الخطط وما دعمها من قوة، ومواصلة لهذه الخطط من كافة الأحزاب الصهيونية التي تعاقبت على المؤسسة الحاكمة فيه، كان من الطبيعي أن تتراجع الحركة الثقافية من جديد، وسط حرب متواصلة، فلقد تراجع وبشكل ملحوظ الإنتاج الثقافي الفلسطيني. بمختلف أشكاله، نتيجة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التعسفية ضد الشعب الفلسطيني.

ثانياً: «حالة المثقف الفلسطيني» حيث تعتبر مرحلة جديّة من مراحل المواجهة تمثلت ب «الحصار» الثقافي الذي جاء امتداداً لمعركة فيها من الحصار السياسي والعسكري والفكري ما فيها. فلقد حرّم الفلسطينيون في فلسطين المحتلة عام ٤٨ من الكتاب العربي بعمامة، والفلسطيني بخاصة. وفي المناطق المحتلة عام ٦٧ اختفت المكتبات القليلة لأن المحتل الصهيوني حارب الثقافة الفلسطينية، وقطع الأرض، ومزق الشعب بغرض تدمير الشخصية الفلسطينية.

ثالثا: الحروب وحالة التشرد والهجرة وظروف الحروب الأهلية التي تعيشها الدول المحيطة  
وضعف التطور وتراجع المجتمع العربي

رابعا: غياب المشروع النهضوي، الحضاري الشامل، وقد تجلّى هذا الضعف في «عدم انتقال  
الطبقات من مستوى «الطبقة بذاتها» إلى مستوى «الطبقة لذاتها» وإن عدم الانتقال  
هذا، مؤثر على غياب المثقف العضوي

خامسا: العلاقة المفككة التي تربط الثقافي بالسياسي، كحقلين للممارسة الاجتماعية، هذه  
العلاقة التي يعبر عنها باسم علاقة المثقفين بالسلطة، فالقول «بأن علاقة المثقف بالسلطة  
هي علاقة صراع، هو قول خاطئ ويتوقف على طبيعة الثقافة وطبيعة السلطة، فالمعرفة  
بُعد من أبعاد السلطة (المعرفة هي ذاتها سلطة - «فرنسيسبيكون») ولا سلطة بغير  
ثقافة، ولا ثقافة إلا وتنتسب إلى سلطة ما، سائدة أو تسعى لأن تسود، فهناك ثلوث  
عضوي متماسك من: النظام والمعرفة والسلطة».

لقد ارتبط، ومنذ القدم، وضع المثقف، بوضع السلطة وموقعها. وإن العلاقة بين هذين  
القطبين، تحكمها إمّا حالة صراع، وإمّا حالة هدنة وذلك حسب الهوية الطبقية لكل  
من المثقف والسلطة.

سادسا: المعتقلات فقد امتدت أذرع الاحتلال الصهيوني إلى المعتقلات فكان الحصار الثقافي هو  
العنوان الأبرز الذي تمت به مواجهة المثقف الفلسطيني داخلها. ونجد كيف عمل الصهاينة  
على تفرغ المعتقلات الفلسطينية من أي عطاء إبداعي، وحرصوا ألا يكون في الاعتقال إلا  
ما يهدد الهوية الثقافية للإنسان الفلسطيني بشكل عام، والمثقف بشكل خاص.

سابعا: الانقسام وفعله في تقويض ما تبقى من المشروع الثقافي الفلسطيني. «فإغلاق المعابر  
من جهة ومداهمة ومصادرة وإغلاق الجمعيات والمؤسسات الثقافية ووسائل الصحافة  
والاعلام من جهة ثانية ومنع السفر وحظر التجمعات وتعطيل إقامة المؤتمرات والندوات  
واللقاءات والرقابة الصارمة على المثقف وحظر الصحف والمجلات والدوريات  
ومراقبة المطابع ومنع التجمعات وحرية التعبير وحرية الكلمة ومنع التواصل مع الآخر  
من جهة أخرى، ساهم وبشكل كبير في تردي الحالة الثقافية بقطاع غزة على وجه  
التحديد، ناهيك عن تبادل الاتهامات وانتشار ثقافة الردح بدلا من ثقافة المقاومة  
، والتي خلقت عند المثقف صدمة وشكلت حالة استياء عامة جعلته ينأى بنفسه عن  
المشاركة ويتفوق على ذاته أو يبحث عن سبيل الى الهجرة.

## قيود الاحتلال على الثقافة في ظل الانتفاضة

إنّ مسلسل الحصار الدامي الذي تتابعت فصوله وحلقاته، لم يكن مفرّغاً من الأهداف، ولم يأت من قبل الصهاينة بشكل عشوائي، بل جاء عبر إجراءات مدروسة، ووسائل كثيرة تؤدي في النهاية غرضها في أن تحاصر المثقف الفلسطيني كي يصاب باليأس، وتصبح الهوية دون ملامح، أو تجرد من يعبر عن ذات أحلامها وطموحاتها، وآلامها وآمالها. ولذلك تواصل تطبيق هذه المخططات، فلقد «تعرضت دور النشر للمداهمة، ووُضعت قيود على استيراد الكتب» وتمت «مداهمة المؤسسات الثقافية إضافة إلى انعدام الأمن والتعرض للمثقفين والحياة الثقافية كلها، ومنع إدخال المواد الخام». كما أنّ «الإجراءات الإسرائيلية المشددة على المعابر تمنع التواصل الثقافي مع العالم العربي والاطلاع على أحدث الإصدارات». ولم يقف الأمر عند هذه المؤسسات الثقافية ودور النشر بل امتد إلى الجامعات الفلسطينية فلقد واصلت «قوات الاحتلال اعتداءاتها على الجامعات الفلسطينية وأغلقت بعضها مما عطل إقامة المؤتمرات والندوات العلمية وتطوير أبحاثها».

كما تأثرت الساحة الثقافية الفلسطينية والمثقف الفلسطيني، بما يجري على الأرض من انتفاضة فلسطينية وما يتم التصدي لها من قبل الصهاينة، فكان أن انخفض حجم المطبوعات الثقافية خلال انتفاضة الأقصى -نتيجة الإجراءات الإسرائيلية- إلى أكثر من ٦٠٪. وانخفض أيضاً الطلب على الكتب نتيجة الضائقة الاقتصادية التي يمر بها الفلسطينيون.

وهكذا تراجع الإبداع الثقافي رغماً عنه، وصار يبحث عن مجالات تفتح الفضاء الثقافي أمامه بعد أن حجب دخان الاحتلال كثيراً من الطموحات الثقافية الفلسطينية وكان الحصار الخانق الذي يمارسه الاحتلال سبباً إضافياً لسد الآفاق في المدى المنظور. وهكذا توقف إلى حد كبير إنتاج الكتب وإقامة المعارض وغيرها من الأنشطة الثقافية وتوقفت بعض المجالات الثقافية عن الصدور بسبب صعوبة التوزيع والأزمة المالية، وتعرض المكاتب للتدمير.

## الثقافة عمل النخبة والسياسة حركة الجماهير

يقول د. حسن حنفي: إن الثقافة عمل النخبة، والسياسة حركة الجماهير. الثقافة للأقلية، والسياسة للأغلبية. الثقافة نظر وبحث عن الحقيقة، والسياسة عمل وتحقيق للمصلحة. الثقافة ميدان الصدق، والسياسة عالم الكذب.



وهنا نتساءل، كيف تجتمع الحقيقة والزيف، الصراحة والنفاق، إن تاريخ الثقافة، وحركات التغيير الاجتماعي، يدحض هذا التصور الثنائي، ويبيّن أن الثقافة سياسة غير مباشرة، وأن السياسة ثقافة بلا جذور، أن الثقافة سياسة على مستوى النظر، وأن السياسة ثقافة على مستوى الممارسة، فهنا كما يسمى بالثقافة السياسية، وهو التمهيد للسياسة بالثقافة وتحقيق الثقافة في السياسة وبدونها تصبح الثقافة منعزلة عن الواقع الذي تعمل فيه، وتصبح السياسة مجرد غوغائية، دماغوجية، نفعية وارتزاق، مجرد قوة وتسلط.

## الأصل والفرع

ما هو شائع اليوم هو تبرير السياسة باسم الثقافة كما يفعل مثقف السلطة، يجعل السياسة هي الأصل، والثقافة هي الفرع، وقد ينشأ تبرير الثقافة باسم السياسة كما هو الحال في الدعاية السياسية. وإذا حاول المثقف الالتزام بالثقافة كسياسة، وبالسياسة كثقافة فإنه يجد نفسه بين المطرقة والسندان بين واجبات السلطة وحقوق الجماهير، بين العمل في إطار الشرعية ومن خلال قنواتها ورعاية مصالح الناس.

الرأسمالية والاشتراكية معا، تؤكّدان أن لافرق بين الثقافة والسياسة، لأن تلك الأيديولوجيات كأنظمة سياسية إنما كانت بالأصل تيارات فكرية. ومع ذلك هنا كالحّد الأدنى من الالتزام الثقافي والسياسي، الخط الأحمر المتبادل، من أعلى ومن أدنى للسلطة وللجماهير، دون الخروج على السلطة أو خيانة الجماهير وهي معادلة صعبة وميزان يصعب تعادل الكفتين فيه. فقد تميل الكفة مرة إلى أعلى نحو السلطة فتفرح وتغضب الجماهير، ومرة إلى أسفل فتغضب السلطة وتفرح الجماهير، ويمكن بالمران اكتساب مهارة الالتزام الثقافي والسياسي، وتعدد أشكال التغيير.

إن الظروف التي تمرُّ بها الأزمة الفلسطينية تجعلنا نفترض على المثقف الفلسطيني ألا يكون خارج تلك الظروف ومفاهيمها، بل أن ينغمس فيها من أجل تفكيكها من داخل منظومتها وهنا تزداد خطورة المهمة في ظروف الثورة الثقافية، فالمثقف اليوم «لا يلتقي بالسلطات القائمة استناداً إلى توافق سياسي، وأيديولوجي، بل يلتقي بها عبر باب جديد هو الاختصاص الذي يفرضي إلى أيديولوجيا التكنيك أو التحديث». ولكن كما يرى الفيلسوف الفرنسي «جان بول سارتر» (١٩٠٥-١٩٨٠) فإن «الأيديولوجيا تلقن تقنيّة المعرفة دورين: فهي تجعل منهم في آن واحد اختصاصيين في البحث وخادمين للهيمنة، أي حراساً على التقاليد، أما الدور الثاني فيهيئهم ليكونوا على حدّ تعبير غرامشي، موظفين في البنى الفوقية». وإذا ما رفض المثقف طريق التبعية للسلطة فإنها تعتبره منافساً لها، وتسعى إلى محاربتة بشتى الوسائل.

## المثقف الفلسطيني واستحقاقات المكان

لا خلاف بأن الحالة الثقافية في فلسطين ضحية الاحتلال والحصار وضحية نخب سياسية مأزومة لا تنظر بأريحية للمثقفين لأنهم يعبرون عن ضمير الأمة وكرامتها، وهو ما يُشعر هذه النخب بعجزها وتقصيرها.

وهنا كعلاقة مُعقدة تربك المشهد الثقافي الفلسطيني، سواء العلاقة ما بين المثقف والسلطين القائمتين في غزة و الضفة، أو ما بين المثقف وضميره، أو ما بين المثقف واستحقاقات المكان الذي يعيش فيه.

المثقفون الفلسطينيون وخصوصا في الأراضي المحتلة واقعون بين مطرقة الاحتلال والسلطين من جهة وسندان الحاجة ومتطلبات الحياة اليومية من جهة أخرى، الأمر الذي يُعيق تشكّل حالة ثقافية ضاغطة سواء على الاحتلال أو على السلطين في الضفة وغزة.

### الاحتلال وأسباب أخرى للتراجع:

الاحتلال ليس الذريعة الدائمة لتبرير تردي الحالة الثقافية واعتباره «الشماعة» التي تحمل كل العبء الفلسطيني، بالرغم من انه خطرا داهما على الثقافة الوطنية فهو يحاربنا ثقافيا بما لا يقل عن محاربتنا عسكريا. إلا أن وجود الاحتلال لا بد وأن يكون دافعا يفرض علينا أن نشكل تحديا يفتح آفاقا أوسع للعمل الثقافي والإبداعي بكافة أشكاله.

ورغم أنّ العدو الصهيوني له اليد الطولى في تراجع الحالة الثقافية، إلا أنّ الحالة الفلسطينية لا تنجو من هذا الحصار الداخلي غير المقصود تارة، أو تهميش الثقافة في حالات أخرى، فاتفاقات أوسلو قتلت وأخرست أقلام وهربت أخرى وتسلفت غيرها واستنكف المميزون.

الأديب الفلسطيني أحمد دحبور في حديث عن المشروع الثقافي الفلسطيني أشار إلى أن اتفاقية أوسلو لم تتضمن إشارة واحدة إلى الشأن الثقافي. كما أنّ القوى الفلسطينية تتحمل مسؤولية أيضا في الدفاع عن الهوية الثقافية الفلسطينية، والمثقف الفلسطيني، والدفاع عن التراث الأدبي والفكري والثقافي للوطن. وغيابهم عن هذا المضمار كان يبعث التساؤل ويؤلّد الحيرة:

## تحديد الأولوية

يواجه المثقف الفلسطيني معضلة تحديد الأولوية ما بين متطلبات مواجهة الاحتلال من جانب ومتطلبات مواجهة حالات الخلل في النظام السياسي الفلسطيني أو السلطتين القائمتين، سواء تعلق الأمر بالانقسام أو إعاقة الديمقراطية أو الفساد من جانب آخر. صحيح يجب تسبيق مقاومة الاحتلال ثقافيا وبكل الوسائل الممكنة على أي جهد آخر، ولكن في حالة وجود قوى سياسية أو مؤسسات تتعاون مع الاحتلال، أو تضع عراقيل أمام الشعب وحقه في مقاومة الاحتلال أو تشوه الثقافة والهوية الوطنية وتناصب المثقفين العدا، أو تحمي الفساد والمفسدين، آنذاك يصبح من الواجب على المواطنين والمثقفين خصوصا مواجهة الفساد والمفسدين وكل من يتعاون مع العدو بنفس شراسة مقاومة العدو.

على المثقف الحفاظ دائما على اتجاه البوصلة، فلا يغرق في مواجهة الفساد والمفسدين والانشغال بالانقسام وتداعياته على حساب مواجهة العدو الرئيس، الاحتلال وممارساته الاستيطانية والتهويدية والعدوانية. أحيانا يعمل الاحتلال على تشجيع فتح مواجهات فلسطينية داخلية لينشغل الفلسطينيون بمشاكلهم الداخلية وينسون الاحتلال.

وهنا لا بد على المثقف الفلسطيني بقدر ما يملكه عليه واجبه وضميره أن يصطف إلى جانب شعبه وقضاياه الوطنية والحياتية في مواجهة أية تجاوزات من الحكومة أو السلطة أو أي جهة تسلطية، فإنه في نفس الوقت إنسان له متطلباته الحياتية وصاحب أسرة، وحتى يُعيل نفسه وأسرته فهو مضطر لأن يعتاش على راتب، وهو الأمر الذي يخلق عند البعض أزمة ضمير وصراع داخلي ما بين واجبه الوطني كمثقف، وواجبه كرب أسرة يجب أن يُؤمّن راتباً يُعيل أسرته، وخصوصا في ظل اقتصاد مُدمر وسلطتين وانقسام وفساد.

## غرور وانعزال

سيطرة النرجسية والغرور عند كثير من المثقفين، وهي حالة تجعل كل منهم يرى نفسه محور العمل الثقافي والفكري وأنه أفضل من غيره من المثقفين وبالتالي لا يقبل أن يكون جزءا من كل، بل على الآخرين الالتحاق به والدوران في فلكه.

وبعض المثقفين ينتمون لمدرسة ثقافية فكرية لا ترى علاقة حتمية أو ضرورية بين إبداع المثقفين وإنتاج حالة ثقافية وطنية، ويرى أنه ليس من الضروري أن يؤدي الإبداع الثقافي إلى إنتاج حالة ثقافية وطنية. لذا فبعض المثقفين يضرب طوقا أو حصارا على نفسه ويعمل بصمت

ويعزل نفسه عن أي عمل ثقافي جمعي.

## غياب المؤسسة

المؤسسات الثقافية لا تصنع مثقفا، فالمثقف أو المبدع يوجد ويفرض نفسه أولا ثم يفكر بالانضمام للمؤسسات الثقافية القائمة أو تسعى هذه المؤسسات له لاستقطابه. لكن لو كانت اتحادات الكتاب والصحفيين والفنانين الخ جامعة وفاعلة، تدافع عن أعضائها وعن حقوقهم وخصوصا حق حرية الرأي والتعبير، في مواجهة السلطتين، لما كان المثقفون يعيشون تحت رهاب الخوف من الاعتقال أو قطع مصدر رزقهم. بالإضافة الى استهتار النظام السياسي الرسمي بالشأن الثقافي

## أثر الانقسام

كان للانقسام أثرا مدمرا على الثقافة الوطنية والحيلولة دون بروز حالة ثقافية جامعة، فالانقسام امتد للحقل الثقافي، فجماعات الإسلام السياسي تنظر بشك بل وبعداء إلى كل رموز ثقافتنا وهويتنا الوطنية، وهي جاهزة لأن تكفر وتتهم كل من يُبدع بما يتعارض مع أفكارهم التي تعبر عن رؤيتهم الخاصة للإسلام.

## • نحو ثقافة فلسطينية فاعلة

حتى لا يكون العرض للحالة الثقافية قولا على قول، وأملا في الوصول إلى خطة فلسطينية جامعة ترسم الشكل المطلوب من الهوية الثقافية الفلسطينية في وقت هي مهددة فيه بالخطر أكثر من ذي قبل، نرى أنه لا بدّ من التفكير جماعياً لاستنباط وسائل تسهّل التواصل بيننا وبين شعبنا حيثما كان. ثمة إمكانات تفتح لنا يمكن استغلالها للتغلب على بعد الأمكنة بيننا، وصعوبة العوائق التي يخترعها الاحتلال الصهيوني للتفريق بيننا، والانترنت أحد هذه الوسائل الجبارة».

وعطفا على ما ذكرناه من أسباب داخلية في التقصير الثقافي تجاه الثقافة والمثقف، وكيف أن المطلوب هو برنامج عملي بمراحل طويلة المدى، وخطط مرحلية أيضا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدني كأحد الضمانات الأساسية التي يمكن أن تساهم في تقوية الصفّ الفلسطيني والمساهمة في بقاء الحقوق حية لحين تغيير الظرف السياسي العام.

باختصار مؤلم، وكلمات موجعة.. الثقافة الفلسطينية تمر في منعطف خطير فالحرب الصهيونية عليه

أو الانقسام والحصار المبرمج والمتواصل يبعث أسئلة عن الدور المطلوب من المثقفين الفلسطينيين كي تحافظ على الهوية الثقافية الفلسطينية، التي تعتبر جزءاً مهماً من الهوية الثقافية العربية

## إرادة المثقف والجهد المأمول

أولاً: مقاومة ثقافة أو سلو، وعليه مقاومة «التطبيع» والأسرلة في الثقافة والإعلام، والأسرلة يمكن تلخيصها بقبول السردية الإسرائيلية، وخطاب الاحتلال، أو تسويغ الخطاب الاستعماري.

ثانياً: التمسك بالبعد الأخلاقي للقضية الفلسطينية، ونبد التسلط والاستبداد السياسي. وهذا لن يكون ممكناً إلا بنبد الهيمنة التقليدية ومفاهيمها والدعوة إلى قيم ثورية فعلية تعلي من قيمة الإنسان.

ثالثاً: إعادة القضية الفلسطينية إلى تعريفها الصحيح، كحركة تحرر وطني من احتلال كولونيالي، لا بد من إعادة طرح القضية الفلسطينية كقضية سياسية، لا كقضية «إنسانية»، وهنا لا بد من تعريف الدور الغربي تعريفاً صحيحاً، باعتباره مسوئلاً جرمياً عما حلّ بالشعب الفلسطيني. ويمكن العمل على استعادة البعد العربي

رابعاً: الإعداد لولادة حركة وطنية فلسطينية جديدة تستفيد من تجربة الماضي، ولاسيما الأخطاء. على أن تجمع بين الحلقات الثلاث (فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، وفلسطين اللجوء والشتات) وهذا يستدعي تكريس خطاب ثقافي يوحد بين أبناء الشعب الفلسطيني في الحلقات الثلاث (٤٨-٦٧-اللجوء).

خامساً: رفض تزييف القضية الفلسطينية وتصفيتها. وهذا يستدعي مواجهة مشروع «الدولة الفلسطينية» التي أصبحت، للمفارقة، مطلباً إسرائيلياً، باعتبارها مشروعاً لتصفية القضية الفلسطينية، ولا تملك من مقومات الدولة ومواصفاتها شيء

سادساً: إزالة آثار «أوسلو» وصياغة مشروع نظري يندمج خلاله المثقف في المجتمع عن طريق الكلمة والفكر من أجل زيادة معارف الناس وصقل وجدانهم وجعلهم أكثر إنسانية، يسعى باستمرار إلى تعديل القيم الثابتة وإلى العمل كجماعة ضغط معنوي من أجل المبدأ والقضية.

## المصادر

- « سعيد إدوارد، المثقف والسلطة، ترجمة وتقديم محمد عناني، دار رؤية للنشر القاهرة، ٢٠٠٦
- « مجلة "الوحدة" - كريم أبو حلاوة، ص. ٨٦ وحتى ٨٩
- « الربيعو، تركي، في خيارات المثقف، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٨ ط، ١ ص. ٤٩
- « حرب علي، "الفكر والحدث"، بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٧ ط، ١ ص. ١٢٠
- « يوسف، شوكت (ترجمة)، "المثقفون". والتقدم الاجتماعي، دمشق، وزارة الثقافة، ١٩٨٤ ط، ١ ص ١٢٦ وحتى ١٢٩
- « سعد محمد الكردي، مجلة المعرفة السورية، ٤١٤، ١٩٨٨، ص ١٨٢-١٨٣
- « ناجي علوش مجلة "الوحدة"، العدد ١٠ تموز، ١٩٨٥، ص ١٦-١٧.
- « ميشيل كيلو، ص ٩٨ وحتى ١٠٧.
- « حنفي، حسن - "في الثقافة السياسية"، دمشق، دار علاء الدين، ١٩٩٨ ط، ١ ص ١٨٢ وحتى ١٨٦.
- « سارتر، جان بول - "دفاع عن المثقفين"، بيروت، دار الآداب، ترجمة: جورج طرايبشي، ١٩٧٣ ط، ١ ص ٢٣.
- « عربي العاصي، صحيفة الثورة السورية - العدد ١٠٩٥٧ تاريخ ٢٢/٨/١٩٩٩، عرض لكتاب: "المتلاعبون بالعقول"، ترجمة: عبد السلام رضوان
- « ابراش، إبراهيم/ إشكالية الثقافة والمثقفين في فلسطين / وكالة معا: ٢٩/٠٩/٢٠١٥
- « سمير عطية مؤسسة القدس للثقافة والتراث. الثقافة الفلسطينية من النكبة حتى الحصار
- « نجوان درويش، أن تكون مثقفاً فلسطينياً بعد أوسلو، جدلية، سبتمبر ٢٠١٣
- « خضر زكريا، مجلة "الوحدة"، العدد، ٥٨، ٥٩، ١٩٨٩ ص ٢٦٦.
- « برتراند رسل، السلطة والفرد، ترجمة شاهر الحمود، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦١
- « مجلة "الوحدة" - العدد، ٦٦، ١٩٩٠، ص ٨٥.

# العلاقة بين النخب المجتمعية والسلطة السياسية في فلسطين

طلال أبو ركة \*

## مقدمة

بديهاً فإن المجتمع الفلسطيني ذو خصوصية تميزه عن باقي المجتمعات في المنطقة العربية، التي من أهم معالمها خوض تجربة نضالية طويلة كان ينبغي أن يترتب عليها تغيرات ظاهرة في أنماط الممارسة السياسية، والتحرر من أسر الكثير من التقاليد المحبطة والتعجيزية، بيد أن التجربة الفلسطينية أحيطت بقيود شديدة داخل الوطن المحتل وفي الشتات العربي والخارجي على حد سواء، بحيث خضع التطور السياسي الفلسطيني لرقابة صارمة من مختلف النواحي، وهو ما انعكس بشكل واضح على تطور الفكر والممارسة السياسية الفلسطينية.

إن التغييب الاضطراري للسلطة في الحالة الفلسطينية وعدم توفر إمكانية اللجوء إليها لتنظيم شئون الوضع الداخلي لحل الخلافات الداخلية، ووجود سلطة احتلالية لا يتم التعامل معها إلا بالمقاومة، دفع الفلسطينيين لأن يأخذوا على عاتقهم هذه المهمات، فصاغوا تحت الاحتلال وفي أحيان عبر تجارب اتسمت بالخشونة والقسوة، وبعضها كان مريباً، تراثاً كان يستند أساساً إلى الاعتراف بالتعددية والاختلاف، وتنظيم شئون حياتهم من خلال عقد الاتفاقيات والاحتكام إلى التوازنات المجتمعية المتعددة والتي تقوم على مبدأ التنازلات المتبادلة، ونتيجة لذلك نمت مع الوقت تقاليد وأعراف يمكن الاعتماد عليها كأساس داعم لقيم الديمقراطية والتسامح في المجتمع الفلسطيني»، ولكن يجب ألا يغيب عن الأذهان أن غياب السلطة الوطنية أدى في نفس الوقت إلى بروز نزعات اعتباطية فوضوية أخذت أحياناً تعيث فساداً داخل المجتمع. وفي إطار ذلك شكلت النخب الاجتماعية من وجهاء ومخاتير وبرفقتهم قوى سياسية مؤثرة (الفدائيون) في مرحلة لاحقة ضوابط وأعراف تحكم وتنظم الحياة المجتمعية في فلسطين، ولعل دور الشباب في الانتفاضة الأولى ١٩٨٧م، خير شاهد على ذلك.

يتبادر للذهن عند طرح مصطلح النخبة ، وكأن الحديث يدور هنا عن المثقف ، ورغم صحة ذلك ، إلا أنه يجب ألا يقتصر دور النخبة على شريحة المثقفين فقط ، حيث أن هناك مجموعات مختلفة يمكن تصنيفها ضمن دائرة النخبة بخلاف المثقفين ، كنتيجة طبيعية لدورهم المؤثر في الحقل السياسي كالنخب الاقتصادية والتي عادة ما تلعب دور مؤثر وخطير للغاية في رسم المشهد السياسي للدولة ، أو النخب الإعلامية التي توجه الرأي العام نحو سياسية معينة دون سواها حسب رؤيتها ، أو النخب المجتمعية والتي يفرزها الواقع الاجتماعي للمجتمع كقيادات النقابات العمالية والاتحادات الشبابية والطلابية وخلافه .

عقب قيام السلطة الوطنية الفلسطينية برزت العديد من النخب المجتمعية بخلاف المثقفين ، والتي أثرت بشكل أو بآخر في الحقل السياسي الفلسطيني ، مثل النخب الاقتصادية والنخب الأمنية ، إضافة لنخب المجتمع المدني الذي فرض نفسه بقوة في المشهد السياسي الفلسطيني .

يقر المتابع للشأن الفلسطيني بمدى خطورة الأزمة التي يمر بها المشروع الوطني الفلسطيني والذي بات يهدد مسيرة النضال الطويل للشعب الفلسطيني بالضياع . ولعله بديهياً القول أن القضية تجاوزت حالة الأزمة ودخلت في مأزق ومنعطف خطير لربما يتجاوز في خطورته أزمة الاقتلاع والتشريد لشعب كامل عقب نكبة آيار ١٩٤٨م ، خصوصاً مع اختلاط أوراق اللاعبين داخل المشهد السياسي الفلسطيني ، فمنذ مأزق الانقسام الفلسطيني والذي يدخل عامه التاسع الآن ، والوطن بشقيه لا يزال يعيشه بكل تفاصيله المنهكة والمتعبة ، ويتداعى للخروج منه ، ولكن دون جدوى حتى هذه اللحظة .

كانت الآمال ولا تزال تتمحور فيما إذا كنا قادرين على الخلاص من أسر مرحلة تهيمن على واقعنا السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي ، وتضرب بعمق في جذور وجودنا وشرعية قضيتنا ، وفيما إذا كنا قادرين على تجاوزها والبدء في صياغة عقد اجتماعي جديد يؤسس لاستعادة القضية جوهرها في بناء الوطن على قاعدة المواطنة المفقودة في الحالة الفلسطينية .

ومع تأزم الموقف السياسي وتباين المواقف وتصادم وتائر خطاب الكراهية السائد في الحالة الفلسطينية ، في ضوء تناحر قبلي بين فتح وحماس واستقطاب حاد بينهما ، مع ترهل وغياب للقوى الحزبية والسياسية والمدنية المتكيفة مع هذا المأزق والتي تستند في تعاملها معه على قاعدة إدارة الانقسام وليس انهائه ، يبرز تساؤل يستحضره الجميع عن مسؤولية النخب المجتمعية والسياسية في تقرير مصير الوطن؟! ، والتساؤل بطبيعة الحال يولد تساؤلات أخرى عن طبيعة المستقبل جراء سيادة العيشية التي تديرها الأطراف السياسية.. وأثر ذلك على واقع البشر والجغرافيا على امتداد الأرض المحتلة .



## مفهوم النخبة

إن تعريف النخبة ينطلق من كونها هي « عقل المجتمع » وفكره المدبر، وهى التي توفقه عن التجديد وتميل به إلى المحافظة، أو تنطلق به إلى التجديد بلا حدود و تنظم شئونه بما تجيده من فن الإدارة والتنظيم ، وتجمع في يدها خيوط اللعبة السياسية بل تحتكرها احتكاراً .

### أولاً: إشكالية مفهوم النخبة تاريخياً

التبس مفهوم النخبة منذ ظهوره بمضامين أيديولوجية. فقد كان عالم الاجتماع الإيطالي باريتو Pareto عندما استعار مفهوم النخبة elite من عالم السلع أو التجارة حيث ( كان المفهوم يستخدم عادة للتمييز بين السلع الرديئة والسلع المتميزة )، ليدخله إلى عالم الدراسات الاجتماعية، كان يريد أن يعاند مفهوم الطبقة الحاكمة كما صاغه كارل ماركس، فالمجتمع لا يتأسس على سيطرة الحياة المادية وعلاقاتها، كما لا تتأسس القوة فيه على سيطرة الطبقة الاقتصادية الحاكمة التي أطلق عليها ماركس الطبقة البرجوازية.

إذ كان الفكر الإيطالي الذى ظهر في مجتمع يختلف إلى حد ما عن باقي المجتمعات الرأسمالية، يبحث عن أسس مختلفة للتكوينات الاجتماعية، وعن أسس مختلفة لرصد التغيرات في المجتمعات الأوروبية، خاصة ظهور الدول البيروقراطية، وانتشار اقتصاد السوق، وانتشار عمليات التصنع والتحضر.

لذلك فقد شكك منظرو النخبة الأوائل - وجلهم من إيطاليا - في إمكانية أن تكون هذه التغيرات قد نتجت عن تغير في قوى وعلاقات الإنتاج. وأكدوا في المقابل أنها نتجت عن الدور الذى تقوم به النخبة الحاكمة.

ولقد أدى ظهور المفهوم في هذا السياق إلى نتيجتين: -

الأولى :- أن المفهوم قد ولد لصيقاً بفكر سسيولوجى ذي ظلال أيديولوجية واضحة؛ تنعكس بجلاء في معاداة مفهوم «الطبقة الحاكمة» بالصياغة الماركسية.

الثانية :- أن يصبح الحكم أقرب إلى «سيكولوجيا» البشر منه إلى الأبعاد الموضوعية المرتبطة بتركيب البناء الاجتماعي.

وقد انعكست النتيجتان في الصياغة المبكرة لمفهوم النخبة السياسية. فقد أصبح المفهوم يشير إلى تلك المجموعة من البشر التي تمتلك أوفر نصيباً من القوة والتحكم (أو حتى الثروة) بفضل

ما تملكه من خصائص شخصية. يتفق المنظرون الأوائل - باريتو وموسكا وميشلز - على هذا التعريف تقريباً؛ كما يتفقون على أن النخبة تقف في مقابل ((الجماهير)) التي تكون عموم الشعب.

#### خصائص النخبة :-

- « القدرة الفائقة على استخدام رواسب المحافظة أو التجديد؛
- « القدرة التنظيمية والتي تستند أحياناً إلى الثروة أو القوة العسكرية؛
- « القدرة على التنظيم الحزبي وعلى استغلال ما لدى العامة من ميل نحو الخضوع.

#### نخبة القوة عند ميلز

لعل الرابطة بين مفهوم النخبة ومفهوم القوة قد تبلور في صياغة ميلز الذي طرح مفهوم «نخبة القوة» Power elite. وقصد بها أولئك الذين يحتلون مواقع القوة والنفوذ في الدوائر العليا من النظم الرئيسية في المجتمع مثل كبار قادة الجيش، وكبار رجال رأس المال، وكبار رجال السياسة<sup>(٢)</sup>. تمسك ميلز في هذه الصياغة بمفهوم النخبة ولكنه لم يرجعه إلى أسس سيكولوجية بل حاول أن يكتشف المصادر التي تمنح بعض الأفراد القوة وتمنعها عن آخرين، والتي تأتي من النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري كما أوضح كيف تتداخل مصالح الفئات المكونة للنخبة وكيف تتشابك علاقاتهما بحيث يصعب الفصل بين الأدوار التي يمكن أن يلعبها أعضاء أية فئة من فئاتها. فهي تشكل مركباً معقداً من العلاقات والمصالح. لقد وسعت هذه الصياغة من الأسس التي يمكن أن يقوم عليها الحكم، ومن ثم وسعت من أسس تعريف النخبة، ولكنها ظلت تحافظ على "ضيق شديد" في قاعدة النخبة ذاتها. فنخبة القوة ما تزال أوليغاركية أو قلة قليلة العدد من الأفراد تحتكر القوة لنفسها وتمنعها عن الآخرين.

ولعل هذا هو الذي دفع مفكر سياسي مثل روبرت دال R.Dahl إلى اعتبار هذه الصياغة - وأمثالها - صياغة تنطلق من نزعة نخبوية elitism تفترض أن القوة توزع في المجتمع توزيعاً صورياً حيث تمتلك جماعة واحدة (نخبة) كل القوة وتحرم منها بقية الجماعات<sup>(٣)</sup>. ورغم أن السلوكيين وعلى رأسهم روبرت دال نفسه يرفضون مفهوم النخبة رفضاً نظرياً ومنهجياً، إلا أن صياغاتهم النظرية قد أفسحت مكاناً لمفهوم "النخب المتعددة" elite plural. فهم ينطلقون من فهم تعددي للحياة الاجتماعية يفترض أن القوة موزعة على كل الجماعات دون أن تحتكرها جماعة واحدة. فليس هناك من جماعة واحدة قادرة على أن تستحوذ على النسق برمته فثمة جماعات متباينة لكل منها تأثير في نطاق محدد؛ ومن ثم فإن القوة تظهر لا من طبيعة الجماعة نفسها أو الخصائص التي تميز هذه الجماعة، ولكن من قدرتها على أن تؤثر في مجموعة القرارات المطروحة على الساحة السياسية. المدخل للتعرف على "السياسي" وما فيه من ديناميات هنا يظهر من دراسة القرارات السياسية والقضايا السياسية ولا يظهر بحال من افتراض استحواذ

جماعة بعينها عليه. ورغم ذلك فإن هذه الصياغة الناكرة لمفهوم النخبة قد وسعت من استخدامه بحيث أمكن الحديث عن نخب متعددة plural elites بدلاً من "نخبة القوة" أو "نخبة حاكمة". وقد استخدم روبرت دال مفهوم "النخب المتعددة" فقد كان يؤمن أن للسياسة رجالها حتى وإن تعددت مصادر القوة ففي كل نطاق أو مجال من مجالات الحياة السياسية والاجتماعية هناك مجموعة من الأفراد أكثر تأثيراً على صناعة القرارات في هذه الدائرة بعينها. وكل يشكل نخبة في مجاله وهكذا تتعدد النخب بتعدد مجالات الحياة وتعدد مصادر التأثير.

ولكن مفهوم النخب المتعددة اتضح بشكل أجلى في دراسة سوزان كيلر Killer المنشورة عام ١٩٦٣ والتي افترضت فيها وجود نخب استراتيجية strategic elites في ميادين الحياة المختلفة ( في الاقتصاد والسياسة والثقافة والمجتمع المدني). ولكل واحدة من هذه النخب وظيفة في ميدان وجودها. لقد أصبح بمقدورنا الآن أن نتحدث عن نخب ثقافية ونخب اجتماعية تعمل في نطاق المجتمع المدني وفي الميدان الثقافي دون أن تصل بالضرورة إلى سدة الحكم. فالجماعات التي تحمل لواء الثقافة وتدافع عنها، وتلك التي تقود الصياغات الثقافية الحاكمة، وكذلك الجماعات الرائدة في مجال حقوق الإنسان وفي مجال الدفاع عن البيئة أو الأسرة أو التي تحقق وظائف معينة في مجال الإعلام أو الترويج أو التعليم كل تلك جماعات تتصافر جهودها مع جهود النخب الاستراتيجية في المجال الاقتصادي والنخب الاستراتيجية في المجال السياسي من أجل أن يعمل المجتمع في نسق فعال. ولم تسمح هذه الصياغة بدراسة النخب الثقافية والاجتماعية خارج نطاق العمل السياسي المباشر فحسب، بل سمحت أيضاً بدراسة النخب المحلية وتطوير أدوات للتعرف على هذه النخب<sup>(٤)</sup>.

إن التعريفات الحديثة لمفهوم النخبة لا تميل إلى التركيز على الأفراد الذين يشغلون مواقع داخل هذه النخبة وإنما تميل إلى التركيز على قضية السيطرة على زمام القوة سواء في المجال السياسي العام (النخبة السياسية) أو المجالات الخاصة (النخب الاجتماعية والثقافية والإدارية). فلم يعد لمفهوم النخبة - كجماعة متميزة تتربع على قمة المؤسسات السياسية والاجتماعية - قيمة في حد ذاته. وإنما يستمد المفهوم قيمته من كون النخبة جماعة اجتماعية تمتلك وعياً اجتماعياً وقدرة على التماسك الداخلي لها علاقات بالطبقات التي تشكل المجتمع أو أنها تشير إلى الأفراد أو الجماعات التي تمتلك القوة وتمارسها. وتفترض ممارسة القوة بطبيعة الحال علاقات مع الطبقات الاجتماعية وتفاعلات مع جماعات وفئات مختلفة. ولاشك أن مثل هذا التعريف يمكننا من أن نفهم النخب السياسية على أنها جماعات اجتماعية مختلفة المستويات. وكما قال أنطوني جيدنز بحق فإن مفهوم النخبة يمكن أن ينطبق على أولئك الذين "يتولون الصفوف الأولى من أي نوع من أنواع النشاط الاجتماعي"<sup>(٥)</sup>: والمفهوم بذلك يمكن أن ينطبق على نخبة المثليين والرياضيين كما ينطبق بنفس القدر على نخبة رجال السياسة أو رجال الاقتصاد.

## ثانياً: تغيير بناء النخب السياسية: تدوير النخبة

الإشكالية المطروحة هنا تتعلق بالتغيرات التي تلحق بالنخب السياسية والاجتماعية. فافتراض وجود نخبة فاعلة في مجال من مجالات الحياة، وعلى الأخص المجال السياسي لا يتأسس بالضرورة على ثبات هذه النخبة أو حكمها الأبدي. فطالما أن المجتمع يتعرض لتغيرات فإن هذه لا بد وأن تلحق بما هو سياسي؛ كما أن كل نطاق من نطاقات ممارسة القوة مهما كانت درجة انغلاقه - كما يوجد في الحكومات التي تتشكل النخب السياسية فيها من عائلة بعينها أو من شريحة أرستقراطية بعينها - لا بد وأن يفسح المجال ولو بقدر يسير لدخول عناصر جديدة إلى دائرة التأثير السياسي ومن ثم إلى دائرة النخبة السياسية. وإذا ما ظل الانغلاق على حاله دون أي تغيير فإن التاريخ لا بد وأن ينتج نخبة جديدة قادرة على اختراق حالة الجمود والثبات في بناء النخبة. ولذلك فقد كان باريثو يقول «إن التاريخ هو مقبرة الإمبراطوريات». وإذا كان تغيير النخبة يبدو وكأنه أمر حتمي، إلا أن سعى النخبة نحو المحافظة على هويتها وعلى تكوينها وعلى الاستمرار في السلطة يبدو وكأنه أمر حتمي أيضاً. فالدخول إلى دائرة النفوذ السياسي قد يصاحبه ميل نحو امتهان العمل السياسي واتخاذ وسيلة للعيش وأسلوب للحياة. ولذلك فقد أكد ماكس فيبر في مقاله الشهير بعنوان «السياسة كمهنة» Politics as vocation إمكانية تحول العمل السياسي إلى مهنة تكون ممارستها بحكم المهارة والحذق والقدرة على الإدارة والممارسة الديمقراطية<sup>(٦)</sup>.

ويحدث ذلك خاصة عندما يحقق «السياسي» قدراً من الاستقلال عن «الاقتصادي» و«الاجتماعي»، أي عندما تنفصل الممارسات الحزبية عن تكوينات الطبقة والمكانة، ويصبح الحذق المهني داخل الحزب هو السبيل إلى الدخول في دائرة النخبة السياسية.

ولعل هذا التناقض بين حتمية التغيير السياسي من ناحية وحتمية الميل النخبوي نحو المحافظة على السلطة من ناحية أخرى، هو الذي جعل من قضية تحول النخبة أو «تدوير النخبة» قضية محورية في التراث النظري. ويدور الجدل هنا حول منظورين الأول هو منظور الدوائر المغلقة للنخبة، والثاني هو منظور الدوائر المفتوحة للنخبة.

### الدوائر المغلقة للنخبة:

تمثل النخبة جماعة «مختارة» من الناس، تتمتع بقدر من التميز. ويدل ذلك على أن هذه «النخبة» تقابل الجماهير العريضة من الناس؛ وهي التي تدير شئون هذه الجماهير من أعلى. وعلى هذا الفهم تأسست نزعة النخبة، أي الاتجاه دائماً نحو فهم توزيع القوة على أنه توزيع

«مركز» في أيدي قلة قليلة العدد من الأفراد. وفي ضوء هذا الفهم أيضاً تأسست فكرة الدوائر المغلقة للنخبة، وراجت أفكار كثيرة حول خضوع الجماهير وحول ميل النخب السياسية نحو الانغلاق والتحكم.

فالنخب المسيطرة على زمام القوة لا تترك فرصاً كثيرة لأعضاء آخرين للانضمام إلى دائرة النخبة إلا في النذر اليسير، وبطريقة منظمة بحيث يكون دخول أعضاء جدد إلى دائرة النخبة السياسية مشروطاً باستمرار النخبة كأقلية، لها بناء داخلي خاص. وفي هذه الحالة تكون عملية تدوير النخبة عملية بطيئة لا تتم إلا في إطار محدد.

وتثير قضية الدوائر المغلقة للنخبة السياسية إشكاليتين نظريتين: الأولى تتصل بالسبب وراء هذا الانغلاق: لماذا تظل السيطرة السياسية مغلقة على أفراد بعينهم؟ والثانية تتصل بالطريقة التي يحدث بها تدوير النخبة في هذا الطرف «الانغلاقى» كيف تتغير النخبة مع المحافظة على سماتها ودون أن تغير تغييراً جذرياً من أسلوبها في التحكم؟

وفيما يتصل بالإشكالية الأولى فقد ظهر الاعتقاد بأن غلق فرص الحراك الاجتماعي أمام الصاعدين إلى سدة الحكم يرجع إلى عمل آليتين متقابلتين. فالنخبة السياسية تحقق درجة من الخبرة السياسية التي تمكنها من إحكام قبضتها على وسائل الاتصال بدرجة لا يمكن للشخص العادي أن يصل إليها، كما أنها تتروض على ممارسة السياسة بحيث تتولد لديها العقيدة بأن وجودها ضروري، وأن ترك مناصبهم سوف يكون كارثة لهم ولحزبهم السياسي. وفي مقابل هذا الشعور النخبوي تأتي الآلية الثانية من قبل الجماهير التي تخضع خضوعاً تاماً لأنها تقع في الغالب فريسة للدعاية والتأثيرات الخطابية للقادة<sup>(٧)</sup>. كما أن الحكومات النخبوية غالباً ما تلجأ إلى إضفاء الشرعية على النظام السياسي من خلال اللجوء إلى نفس المبادئ التي يعتنقها الأفراد والمستمدة من عاداتهم وتقاليدهم وتاريخهم في تكوين أيديولوجية للحكم. ويقصد بذلك قناعة الجماهير بأن نظام الحكم يعمل لمصلحتهم ويعمل في الاتجاه نحو حماية الوطن أو حماية الهوية الثقافية. وتكون النتيجة في الحالتين أن تحكم النخبة سيطرتها وأن يكون الانغلاق السياسي سمة مميزة لنظام الحكم. ولكن هل يعنى ذلك أن النخبة لا تتغير مطلقاً؟ الرد بالنفي طبعاً. فالتغير هنا يتم ولكن ببطء شديد، حيث يسمح بالحراك السياسي على استحياء وبشكل منظم.

ونأتي هنا إلى الإشكالية الثانية المتصلة بالطريقة التي تتغير بها النخب السياسية من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه. يأتي الانقلاب النخبوي كأحد الوسائل الهامة في هذا الصدد، حيث تحل نخبة محل نخبة آخذة منها زمام القوة والسلطة. ويرجع السبب وراء انتصار النخبة غير الحاكمة - من وجهة نظر باريتو - إلى أنها تستطيع خلال فترة تركها للحكم أن تقوى من

خصائصها وأساليبها في الوقت الذي تضعف فيه النخبة التي تتربع على سدة الحكم<sup>(٨)</sup>. وهذا رأى يذكرنا دائماً بأقول العصبية عند ابن خلدون. فالعصبية الحاكمة لا بد أن تخور قواها من فرط الترف والحمول الذي يسببه الحكم فتتفرض عليها عصبية أخرى تكون قد أعدت العدة لنفسها جيداً. وهكذا فإن ابن خلدون وباريتو يجمعان على أن الحكم لا يدوم لأحد وأن التاريخ هو دائماً تاريخ مأزوم لا يصل إلى نهاية على الإطلاق.

وقد يحدث الانقلاب النخبوي تدريجياً وبطريقة لا ترتبط بالضرورة باستخدام العنف. يحدث ذلك عندما تنجح نخبة من خارج الحكم، - على ما يذهب موسكا - في تحقيق تأثير على الجماهير يفوق تأثير النخبة الحاكمة، وفي تطوير «أيديولوجية» أو صيغة سياسية أكثر إقناعاً وأكثر قرباً من معتقدات الأفراد وأساليبهم في الحياة. حينئذ تستطيع هذه النخبة - أو الأقلية الموجهة بتعبير موسكا - أن تصل إلى الحكم<sup>(٩)</sup>. وبصيغة جرامشية تستطيع هيمنة مضادة أن تحل محل هيمنة قائمة إذا ما استطاعت أن تخترق حدود المجتمع المدني وأن تهيمن على حياة الناس وثقافتهم اليومية<sup>(١٠)</sup>. ولكن الانقلاب ليس هو الحل في معظم الأحوال، فقد تطور النخبة آليات لضم أعضاء جدد دون أن تفقد هويتها وترابطها الداخلي. ولذلك فإن نقاد الديمقراطية الغربية، والذين يعتبرون أن النخب السياسية في هذه المجتمعات هي نخب مغلقة - من أمثال ميشيلز ورايت ميلز - يذهبون إلى القول بأن النخبة السياسية - الأوليغارشية في صياغة ميشيلز ونخبة القوة في صياغة رايت ميلز - تحافظ على تماسكها الداخلي كما تحافظ على حدودها ولا تسمح بالدخول إلى دوائر النخبة إلا لمن تم تمرينهم لفترة طويلة من الوقت بحيث لا يشكلون بحال مصدر قلق أو تمرد. فقد أدى تدريجهم الطويل إلى أن يتخلقوا بخلق النخبة، وأن يندمجوا فيها اندماجاً لا يغير من خصائصها. فالاتصال البطيء والتدريجي من القادة القدامى والقادة الجدد يخلق «مزيجاً» من الخصائص المتشابهة<sup>(١١)</sup>. ويسمح هذا التحليل بتصور وجود سلسلة متصلة الحلقات من مستويات النخب السياسية فالنخبة الأم (التي تتربع على سدة الحكم) تحتفظ بقنوات اتصال مع المستويات الأدنى من النخب السياسية، بحيث لا يسبب صعود أي شخص من المستويات الدنيا تغييراً جذرياً في عالم السياسة.

#### الدوائر المفتوحة للنخبة:

يتبنى أنصار المدرسة التعددية ذات المنحى السلوكي نظرية الدوائر المفتوحة للنخبة. فليس هناك نخبة واحدة تمسك بزمام الأمور، وإنما هناك مجالات مختلفة للنخب السياسية. والدوائر المغلقة للنخبة لا توجد إلا في النظم الأحادية التقليدية أو النظم الشمولية ذات الحزب الواحد ولا يحدث انفتاح في هذه المجتمعات إلا إذا اتجهت نحو الليبرالية التي تسمح بالتنافس السياسي وبقدر من التعددية في توزيع القوة. أما النظم الديمقراطية فإن أنساقها السياسية مفتوحة إلى

أبعد حد. وهي نظم مستقرة تحقق درجة عالية من التنافس السياسي والمشاركة السياسية، ومن ثم فإن الدوائر فيها مفتوحة باستمرار لاستيعاب أعضاء جدد<sup>(١٢)</sup>. فليس هناك صفة واحدة مترابطة، وإنما لكل جماعة قاعدة قوة تنطلق منها. فالمجال السياسي والاجتماعي المدني مفتوح إلى أبعد حد أمام تنافس جماعات مختلفة للعمل العام من ناحية وللحصول على أصوات الناخبين من ناحية أخرى. يكون مثل هذا المجتمع متبايناً ومتسماً بتعدد مؤسساته وميادين نشاطه، ومن ثم فإن مجال التدرج ليس واحداً، وإنما هناك صور متعددة للتدرج تتبلور حول التدرج المركزي العام في المجتمع. وتكون المؤسسة أو مجال النشاط مفتوحاً أمام كل الفاعلين بحيث لا يمكن لأحد أن يستقل بالمؤسسة أو بمجال النشاط<sup>(١٣)</sup>.

ولكن كيف يدخل الأعضاء الجدد إلى هذا النسق المفتوح، لاشك أن النسق ليس مفتوحاً على إطلاقه بحيث يمكن القول مثلاً إن أي شخص في أمريكا يمكن أن يعتبر رئيساً للجمهورية. فلم تعد الديمقراطية ديموقراطية مباشرة تمارس فيها لبرالية مطلقة. ثمة آليات تأخذ بالبعث إلى الصفوف الأولى وتخلق من البعض أعضاء عاديين في الأنساق السياسية والاجتماعية. من هذه الآليات:

١. الاستعداد السياسي، أو الولع بالممارسات السياسية. فمهما تكن الأنساق السياسية مفتوحة فإن هناك دائماً فروقا فردية بين الإنسان السياسي والإنسان المدني.
٢. الانتخابات وهي من الآليات التي تطورها الأنساق المفتوحة لاختيار أفضل العناصر للقيادة.
٣. القدرات المالية والإعلامية، حيث تحتاج الانتخابات إلى دعاية وإلى عمليات إقناع من جانب المرشحين لا يقدر عليها إلا من يمتلك قدرات مالية تمكنه من أن يسخر لنفسه أدوات الإعلام.
٤. القدرات الفنية والتنظيمية، حيث تميل الأنساق المفتوحة إلى التخصص ومن ثم فإن الخبرة والكفاءة والمهنية تعد معايير هامة للحكم على الأفراد وعلى ما يمكن أن يحصلوا عليه من مكاسب.

#### المنظور الواقعي:

لاشك أن الحكم على «دائرة النخبة» بأنها مغلقة أو مفتوحة يعتمد على طبيعة السياق الذي تدرس فيه النخبة من ناحية، وعلى الإيديولوجية التي ينطلق منها الباحث لتحليل النخبة السياسية والاجتماعية من ناحية أخرى. فأصحاب النظرية التعددية ينظرون إلى الأنساق الاجتماعية في المجتمعات الغربية ذات الديمقراطيات المستقرة على أنها أنساق مفتوحة، ولكن آخرين من أنصار تيارات نظرية أخرى - مثل رايت ميلز على سبيل المثال - ينظرون إلى هذه الأنساق على أنها أنساق مغلقة، وأن الديمقراطية تخفى وراء قناعها الليبرالي آليات للتحكم في الناس. ومن ناحية أخرى فإنه يمكن القول بأن المجتمعات الشمولية هي مجتمعات

لا تعرف تدويراً سريعاً للنخبة وأنها تفرز دائماً نخبة مغلقة، ولكن أنصار الإيديولوجية الاشتراكية قد لا يقبلون ذلك ويذهبون إلى القول بأن هذه المجتمعات تعرف أساليب خاصة من الممارسات الديمقراطية.

ولذلك فمن الجدير ذكره أن فهماً أكثر كفاءة لعمليات تدوير النخب السياسية لا بد وأن يعتمد على أسس واقعية دون البدء بأطروحات مسبقة عن انغلاق النخب أو انفتاحها. ونطرح فيما يلي مجموعة من الأسئلة العامة التي يجب أن يجاب عليها بدقة لنتمكن من الحكم على الطريقة التي تتغير بها النخب السياسية والاجتماعية.

١. ما هي الظروف البنائية التي تتشكل منها النخب السياسية؟ يدعونا هذا السؤال إلى البحث عن السياق الاجتماعي العام الذي تتشكل منه النخب والعوامل الفاعلة في تشكيلها

٢. كيف تتشكل النخب السياسية؟ يدعونا هذا السؤال إلى النظر في بنية النخب السياسية من الداخل فيما يتصل بأنماط النخب، والقوة التي يمكن أن تتمتع بها كل نخبة في علاقتها بالنخب الأخرى، وعلاقة النخب السياسية بالبناء الطبقي القائم، ودرجة التجانس بين هذه النخب من حيث التكوين الاجتماعي من ناحية والتكوين الإيديولوجي من ناحية أخرى.

٣. ما طبيعة العلاقات بين النخب على المستوى الوطني والدوائر النخبوية المحيطة والمحلية؟ يدعونا هذا السؤال إلى توسيع الرؤية بحيث نبحث عن العلاقات بين النخبة المركزية والنخب المحيطة، والدور الذي يمكن أن تلعبه النخب المحيطة في توجيه النخبة المركزية أو العكس.

٤. كيف يتشكل التابع التاريخي للنخب السياسية والاجتماعية؟ ويدعونا هذا السؤال إلى البحث عن نقاط التحول التاريخي في حياة المجتمع وكيف تؤثر هذه النقاط في خلق تواصل أو انقطاع بين أجيال النخب. كما يدعونا إلى التعرف على طبيعة الاستمرار في التوجهات السياسية والثقافية للنخب السياسية والاجتماعية.

٥. هل ثمة تجانس في أساليب ممارسة القوة السياسية والاجتماعية بين النخب المختلفة؟ يدعونا هذا السؤال إلى تعميق مفهوم التجانس بين مكونات النخب السياسية وأدواتها السياسية. كما تمكننا الإجابة عليه من التعرف على درجة الاستقرار التي يتمتع بها النسق السياسي والاجتماعي.



## ثالثاً: الحداثة الطرفية وتشكيلات النخبة

ويقصد بها نمط البناء الاجتماعي والثقافي الذي يتشكل على أطراف النظام الرأسمالي العالمي، والذي يختلف في ظروف نشأته عن البناء الاجتماعي والثقافي الذي تشكل عبر مشروع الحداثة في الغرب. كانت الحداثة الطرفية منتجاً من تطورات غير متساوية وغير منتظمة ناتجة عن اتصال غير متكافئ - استعماري في الأساس - بين أبنية تقليدية وثقافة حديثة. وكان من نتيجة ذلك تأسيس النظم الحديثة في تنظيم الجيوش، وعمليات نقل الثقافة، وأسس الحكم. فمن تأسيس الدول القومية على أسس حديثة إلى تأسيس نظم التعليم والاتصال، إلى نشر أساليب الحياة الحديثة في حياة الناس اليومية. ولكن الحداثة التي أنتجت عبر هذا الاتصال غير المتكافئ لم تكن على غرار الجذر الحداثي الذي نشأت منه. فهذا الجذر الحداثي لم يكن قد تبلور عبر تاريخ مستمر من الداخل، بل جاء من الخارج، وفرض عبر عمليات تحديث قسري يتم من أعلى، وعبر عمليات من الانتقاء العشوائي، وعبر التركيز على الأشكال الحداثية دون مضمونها. والنتيجة بنية اجتماعية غير متجانسة وبناء طبقي غير ناضج، وثقافة "ثالثة" تجمع في داخلها القديم والجديد، تقاوم الجديد بقدر ما تتبنى الصور المتطرفة منه<sup>(١٤)</sup>.

ويتسم البناء السياسي في هذا الطرف بعدم الاستقرار، كما يفتقر إلى مجموعة من القواعد العمومية التي تنظم علاقة الفرد بالمجتمع وبالدولة أو حتى علاقة الأفراد بعضهم ببعض. وإن وحدت مثل هذه القواعد فإنها كثيراً ما تكون عرضة للخرق والانتهاك من قبل القائمين على حمايتها! ويؤدي عدم الاستقرار إلى أن يتحول النظام السياسي إلى "مختبر" لتجارب نماذج سياسية متعددة؛ ومن هنا تتعدد نقاط التحول عبر فترات وجيزة من الزمن. وهنا تنتقد النظم السياسية لا للفاعلية السياسية فحسب، بل تفتقد للشرعية في مقابل سكانها. وتميل القوة السياسية في هذا الطرف نحو التركيز في أيدي فئة قليلة من الأفراد؛ ويتقل مفهوم الاحتكار لأول مرة من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، حيث تصبح السياسة حكراً على أفراد بعينهم. ويؤدي تركيز القوة إلى مضاعفة الجهد للحفاظ عليها، ومن ثم فإن التخلف الاقتصادي والتكنولوجي الظاهر يقابله دائماً تضخم في الأجهزة البيروقراطية والسياسية، وفي الخطاب السياسي<sup>(١٥)</sup>.

وتتشكل النخب السياسية في هذا الطرف من أوليغاركيات عسكرية تتحالف مع فئات من البرجوازية (كبار ملاك الأرض أو وكلاء الشركات الأجنبية) ورجال البيروقراطية<sup>(١٦)</sup>. وبصرف النظر عن المسمى الذي يمكن أن يطلق على هذه الفئة الحاكمة، فإنها في معظمها تشكلت في رحم الحكم الاستعماري. فقد تكونت في عصر الاستعمار جيوش محلية أفرزت رجالاً لهم طموح سياسي، كما ظهرت بواكير برجوازية محلية من ملاك الأرض وكبار

التجار وكبار وكلاء الشركات الأجنبية، وأدى نشر بعض التعليم إلى ظهور كوادر محلية من التكنوقراط والبيروقراط. وقد تولدت لدى كل هذه الفئات نزعات قومية أثناء مكافحة الاستعمار، فظهرت لديهم ميول قوية نحو تملك السلطة بعد رحيله. بل يمكن القول بأن الاستعمار قد كون هذه الفئات أثناء وجوده لتسليمها السلطة، ولخلق علاقات مستمرة من التبعية السياسية والاقتصادية. وحاولت هذه الأوليغاركيات بعد أن تولت السلطة أن تطيح ببعض العناصر القديمة وأن تصفى نفسها من خلال سلاسل متصلة من الانقلابات والثورات والانقلابات المضادة. واستطاعت بعض الأوليغاركيات في المجتمعات القديمة الأكثر استقراراً أن تحقق قدرًا من الاستقرار السياسي الهش، غير أن بعضها فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق هذا الاستقرار إلى درجة أن هذه الأوليغاركيات قد دخلت في صراع مسلح تجاه بعضها البعض (نذكر أمثلة من السودان والصومال وتشاد واليمن ونيجيريا وأنجولا والكنغو وليبيريا وأفغانستان) وتعمل علاقات التبعية الاقتصادية على تدعيم هذه الصراعات وتحقيق مصالحها الاقتصادية من خلالها.

ولهذا السبب يميل دارسو النخب السياسية في البلدان النامية إلى التفرقة بين النخب القديمة والنخب الجديدة. النخب القديمة هي النخب المرتبطة بالطبقات القديمة ذات المصلحة في المجتمع القديم. وغالباً ما تكون النخبة الجديدة أكثر تحوراً وأشد ثورية في مقابل النخبة المحافظة القديمة التي تتمسك بالمحافظة على العلاقات المستقرة في المجتمع القديم (١٧). ورغم أن نظريات التحديث قد ذهبت إلى القول بأن النخبة الجديدة - المؤسسة على التعليم والإنجاز والخبرات المهنية الحديثة - هي التي سوف تنتصر وتحقق بناء المجتمع الحديث؛ نقول إنه بالرغم من ذلك، إلا أن الخبرات المعاصرة لكثير من بلدان العالم النامي تكشف عن ظهور بعض النخب الجديدة التي تتخذ منحى تقليدياً وتحاول أن تشد المجتمع إلى الماضي وتحاول أن تقيّد "قلدنة" الحياة الاجتماعية. وهكذا يظل البناء الاجتماعي في ظرف الحداثة الطرفية في شد وجذب دائمين بين محاولات تحديث التقاليد وقلدنة الحداثة. وينعكس ذلك على التوجهات الحاكمة لجماعات النخبة السياسية والاجتماعية حيث نجد أن معركة القديم والجديد، الأصالة والمعاصرة، الحداثة والتقاليد، العلمانية والدينية، معركة لا تنتهي، بل إن التطورات المعاصرة في عالم العولمة والتي طرحت قضايا الهوية والثقافات المحلية بقوة، قد أدت إلى تقوية هذه المعارك الثقافية، ومن ثم إلى زيادة الانقسامات في التوجهات للنخب السياسية والاجتماعية.

وتتسم النخب السياسية في هذا الظرف الحدائثي الخاص بخصائص معينة. فهي تميل إلى احتكار السلطة، وإلى التسلطية السياسية والاجتماعية. كما أنها تميل إلى استخدام الأساليب التقليدية في الممارسات السياسية وتركز على مفاهيم الأبوية وعلى مفاهيم الولاء السياسي. وكثيراً ما

تؤسس علاقتها على الشكلية حتى وإن كانت علاقات داخل تنظيمات حديثة. وتؤسس لمنظمات من العلاقات السياسية القائمة على علاقات التابع والمتبوع (علاقات الاستزلام السياسي على ما يذهب البعض). ويفسر البعض هذه النزعة التسلطية للنخب السياسية في ضوء السياق التاريخي الذي ظهرت فيه. فقد تكونت هذه النخب في أثناء عملية النضال من أجل التحرر والاستقلال ومن ثم فقد حدث أن طورت هذه النخب توجهات أيديولوجية قومية أدت بدورها إلى ظهور شعور بالتوحد بين الأمة وبين النخبة السياسية. وبمقتضى هذا التوحد فإن أعضاء هذه النخب يشعرون بأنهم هم الوطن، وأنهم يمثلونه حق تمثيل<sup>(١٨)</sup>. بل قد يصل الأمر بهم إلى أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم هم الوطن، ويتحدثون باسمه دون الرجوع إلى سكانه، ويحاربون باسمه دون الأخذ في الاعتبار معاناة الشعب وحرمانه، ويرفعون شعارات نضالية ذات طابع وطني يخفون وراءها حبهم للسلطة وسعيهم إليها.

ويؤدى هذا الوضع إلى غلق فرص الحراك إلى أعلى وغلق فرص المشاركة أمام أعداد كبيرة من سكان المجتمع. فمن السمات المميزة للنخب في ضوء ما سبق أن تستمر النخبة لفترة طويلة، وتكون عملية تدوير النخبة عملية بطيئة، لا تحدث إلا بانقلاب عسكري أو بموت زعيم كبير أو بثورة شعبية أو انتصار في حرب أهلية. ونلاحظ ذلك حتى في النظم التي حققت قدراً كبيراً من الديمقراطية مثلما هو الحال في الهند أو كما الحال في باكستان. نلاحظ في هذه النظم الديمقراطية أن أسراً بعينها هي التي تسيطر على صناعة السياسة وأن الوجوه التي تمارس السياسة لا تتغير كثيراً. ونجد هنا ارتباطاً وثيقاً بين أسماء شخصيات بعينها أو لأسر بعينها أو ارتباطها بأحد الأحزاب الرئيسية .

وينتقل هذا الوضع من النخبة السياسية المركزية إلى النخبة الاجتماعية الأقل تأثيراً. لا تصبح قيم إعلاء المصلحة العامة والسعي نحو تدعيم الديمقراطية والمساواة هي القيم التي تنتشر من أعلى وتصبح حاکمة للعمل السياسي والاجتماعي، بل قيم التسلطية والأبوية والاستزلام. ومن هنا لا يتحول السعي إلى الدخول في دائرة النخب الاجتماعية سعياً نحو تحقيق المصلحة العامة أو نحو خدمة الناس بقدر ما يكون سعياً للركوب فوق ظهور الناس، وخلق قنوات جديدة للتمييز تضاف إلى القنوات الموجودة بالفعل. يعد العمل السياسي والاجتماعي هنا بمثابة الطريق نحو تراكم رأس مال رمزي وثقافي يدعم موقف الفرد في حياته العادية وفي شبكة العلاقات التي يدخل فيها. ثمة استثناءات بلا شك لهذا الوضع، ولكن الطابع العام في عملية تقدم الصنوف يرتبط بالسعي نحو تدعيم قيم الأبوية والتسلطية.

ولا يؤثر التعليم في إزاحة هذه السمات. وتلك قضية هامة نرفعهها في وجه نظرية التحديث التي تقول بأن التحديث على النمط الغربي هو الكفيل بخلق المجتمع الحديث ذي التوجهات

الليبرالية والديموقراطية. فكثير من الذين يمارسون هذه السلوكيات التسلطية والأبوية من المتعلمين على الطراز الغربي، وبعضهم أكمل تعليمه في جامعات غربية. كما أن بعضهم تدرّب في تنظيمات عسكرية حديثة تأسس النظام فيها على قيم العقلانية والانضباط. ومع ذلك فإن كل هذا التعليم وهذه العقلانية تظل بشرية، تغلف بنية نفسية عميقة أساسها القهر والتسلط. لا نسعى هنا إلى أن نقول أن تلك هي سيكولوجية الإنسان المقهور، ولكننا نسعى إلى افتراض مؤداه أن بنية الثقافة التقليدية تظل قابضة هناك، وتعاود الإطلال برأسها دائماً عبر ممارسات واستراتيجيات تظل محببة إلى الناس مهما تغربوا في عالم التعليم والثقافة.

ويعمل هذا الوضع على أن تزيد شقة التباعد بين النخبة وبين الجماهير، وتصبح أهداف النخبة غير متطابقة بالضرورة مع حاجات الناس. يتحول الجماهير في هذا الوضع إلى أدوات لمنح القوة وتتحول النخب السياسية والاجتماعية إلى أدوات لكبح الجماهير أو على الأقل سد فرص الحراك الاجتماعي أمامها للدخول إلى دوائر النخبة.

## النخبة في فلسطين:-

ارتبط مفهوم النخبة في فلسطين بالهرم الاقتصادي الاجتماعي الذي كان يتكون من مجموعات صغيرة من رؤساء العائلات القديمة ذات النفوذ وأعضاء آخرين من الأرستقراطية المالكة للأراضي وأغنياء التجار وبعض ذوي المهن الحرة، الذين شكلوا القوة السياسية المؤثرة في فلسطين ما قبل النكبة، ولقد أعطى عبد الوهاب الكيالي وصفاً طبقياً للقيادة السياسية والنخب المؤثرة في الحركة الوطنية الفلسطينية.. « كان الأعيان يقومون بدور الدبلوماسيين، والطبقات المتوسطة المتعلمة بدور المعبرين عن الرأي العام، والفلاحون بدور المقاتلين الفعليين في المعركة ضد الوجود الصهيوني»

وبذلك تكون النخب في فلسطين قد تشكلت في ضوء السياق التاريخي والنسق الاجتماعي السائد في تلك الفترة على قيم القبيلية والعشائرية التي تسيدت الواقع الفلسطيني واحتكرت القرار والزعامة فيه .

وفي ضوء حالة الصراع الحاد بين المجلسيين والمعارضين شهد المجتمع الفلسطيني في ذلك الوقت استقطاب عائلات من مختلف أنحاء فلسطين، وبما ان الصراعات العائلية كانت قائمة في البلاد، فقد كانت العائلات المتخاصمة تنحاز إلى أحد الطرفين المقدسين، فانقسمت نابلس مثلاً إلى مجلسي ومعارض بخطوط متوازية مع خلافاتها العائلية وكذلك جنين والخليل وكل قرية فلسطينية، حيث كانت البلاد في صراع بين أقطاب الجاه والثراء، وبقى الفقراء والذين لا مصالح قبلية لهم أو اقتصادية يبحثون عن سبل يلتجئون إليها من اجل خلاص

بلادهم . وقد برز تيار ثالث في ضوء هذا الصراع شكله المتعلمون من الفئات الوسطى ممن لم تجتذبتهم المعارضة ، ولم يقتنعوا بالوسائل التي يتبعها المجلسيين ، ولم يقبلوا موقف المجلسيين الراغب بالتعاون مع بريطانيا أو حتى مهادنتها .

## مرحلة الثورة الفلسطينية :-

بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في سنة ١٩٦٥ وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في سنة ١٩٦٤ ، تكونت معظم قيادات الفصائل الفلسطينية على اختلاف مشاربها من خريجي الجامعات المتعلمين والمتنورين ممن ساهموا في بلورة الرؤية السياسية والنضالية الوطنية، حيث جاءت الثورة المعاصرة كرد على هزيمتي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ . وكان لطابع تلك الشريحة القيادية التي أتت في أصولها من المتعلمين والمتقنين دور في إغناء الفكر السياسي وتعزيز النقاش في الوسائل والآليات والبرامج والمناهج الأفضل لتحرير فلسطين. وقد سادت نقاشات ساخنة حينذاك في شأن فكرة أسبقية الوحدة العربية على التحرير أم أن التحرير يجب أن يسبق الوحدة العربية. وبذلك يكون السياق التاريخي وما شكلته حالة الشتات الفلسطيني قد صقلت توجهات النخب الفلسطينية نحو الهم الوطني والعودة وقد برز في ضوء هذه المرحلة نخب تميزت في الحقل السياسي الفلسطيني أمثال غسان كنفاني ومعين بسيسو ومحمود درويش وغيرهم .. إلخ

## مرحلة السلطة الوطنية :-

عقب قيام السلطة الوطنية كنتيجة لتوقيع المنظمة لاتفاق أوسلو و بتحليل القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة على ارض الواقع، سنلاحظ أن عملية السلام أفرزت وانتجت ثلاث نخب قيادية تزاوجت فيما بينها من أجل هدف واحد وهو الحفاظ على عملية السلام وهي :-

١. النخبة السياسية :- وهي النخبة المنتفذة في منظمة التحرير والتي هيمنت على القرار الفلسطيني وقادت العملية السياسية على مدار عقود طويلة
٢. النخبة الاقتصادية :- وهي التي تشكلت من رجال أعمال فلسطينيين بدأوا باستثمار عملية التسوية من أجل تعزيز الثروة والنفوذ داخل أراضي السلطة الوطنية .
٣. النخبة الأمنية :- وهي النخبة التي تشكلت من قادة الأجهزة الأمنية ، والذين اجتهدوا في استثمار الواقع الجديد من أجل تعزيز زيادة ثروتهم الاقتصادية .

هذه النخب الثلاث تزاوجت فيما بينها من اجل هدف وحيد وهو الحفاظ على عملية السلام لتحقيق مصالحها الخاصة . ولضمان استمرارية عملية السلام تبنت النخب الثلاث قواعد

وأدوات وسياسات خاصة بها، منها ما هو وجهته الى اعضائها ومُنافسيها ضمن محيط نخبتها ودائرتها إما للسيطرة عليهم او ابعادهم، ومنها ما هو مُوجه للمجتمع الفلسطيني إما للإقناع او الإرغام اذا لزم الامر لإعادة هندسة الثقافة السياسة للمجتمع الفلسطيني. ولسياسات كل نخبة من النخب الثلاث نتائج على أعضائها وعلى المجتمع الفلسطيني يمكن ان توصف بالإيجابية أو السلبية حسب زاوية النظر.

## حكومات نخوية ( تكنوقراط ) في قيادة السلطة :-

عقب اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠، بدأ الترويج لفكرة بأن الخبراء أو التكنوقراط هم الفئة القادرة على بناء الدولة العصرية الفلسطينية وتخليص النظام السياسي الفلسطيني من مظاهر الفساد والمحسوبة وسوء الاداء، حيث يرى هلال بأن الطبقة الوسطى التي نمت مع قيام السلطة سعت لتولي دور أكبر في الحياة العامة بالإضافة لرغبة الفئات العليا من التكنوقراط في تحسين مواقعهم . وهو ما يعني نزعة احتقار للعمل السياسي والاستخفاف التاريخي بالتجربة السياسية الفلسطينية. فحكومة ( التكنوقراط ) ليست هي الأقدر على بناء نظام سياسي ديموقراطي يتمتع بفصل السلطات والمساءلة والمراقبة، بل هي الأضعف في مواجهة الضغوط والتحديات، والأقل قدرة على إدارة مفاوضات من وزارة سياسيين، وتحديدًا إن كان هؤلاء ممن ينتمي إلى أحزاب أو حركات سياسية نشيطة. فالتكنوقراط لن يكونوا أقوى سوى في وجه المواطن. فالأحزاب والحركات الاجتماعية هما المعنيتان بطرح رؤى مجتمعية لا التكنوقراط.

## تصاعد النخب الدينية في فلسطين :-

منذ بدايات تشكل حركات الاسلام السياسي الفلسطينية في عقد السبعينات بدأ يتنامى دور النخب الدينية في فلسطين وخصوصاً مع اندلاع انتفاضة الحجارة ١٩٨٧، ودخول حركة حماس المعتزك النضالي و الوطني ومنافستها لقوى المنظمة للهيمنة على الشارع الفلسطيني في ضوء حالة استقطاب ثنائي وصراع بين برنامج حماس والمنظمة، وهو ما استدعي ضرورة بروز نخب تنظر لفكر الحركة وتستقطب الجمهور حول افكارها، وهو ما أدى لخطاب ديني حملة النخبوي الايدلوجي ( الديني )، من خلال المنابر الدينية المتاحة للحركة، إضافة لإداء الحركة النضالي وتبنيها برنامج مقاوم يحمله مجموعة من المثقفين والنخب وينظرون له لدى الجمهور، واهتمت حماس منذ البداية بالدخول لكافة المعارك الانتخابية في مواجهة المنظمة وبدأت تصدر نخب مجتمعية في كافة المجالات دونما استثناء، ولقد برز دور النخب الدينية بوضوح في التأثير على المواطنين في انتخابات المجلس التشريعي ٢٠٠٦م، والذي نجحت

فيها حماس من تحقيق فوز ساحق أمام حركة فتح .

## الانقسام و هيكله النخب

طبيعياً وفي ضوء حالة الانقسام الفلسطيني وفي ضوء غياب أدوات وآليات الرقابة، من خلال تعطيل عمل المجلس التشريعي، وفي ظل سيطرة حزب واحد على مقاليد الحكم ( حماس في غزة ، وفتح في الضفة الغربية ) ، أن تتكون حول كل حكومة نخب جديدة تحتكر مجالات العمل في السياسة والاقتصاد، وتحقق امتيازات ومكانة مهمة في ظل الانقسام والسيطرة على مفاتيح المجتمع الاقتصادية والأمنية والسياسية. استفادت منها بعض العناصر والشخصيات التي تحولت إلى نخب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ضوء الانقسام واستشرء الصراع بين الطرفين فلقد تم قمع العديد من النخب المجتمعية ونشطاء المجتمع المدني والحركات العامة التي شهدت تدهوراً على مدار سنوات الانقسام الممتدة حتى هذه اللحظة .

## تأثير الانقسام على نخب المجتمع المدني

انزاح في هذا الانقسام جزء من شريحة المثقفين والإعلاميين والمنظمات الأهلية وأصبحوا أكثر قرباً من الحكومة في المنطقتين. وعلى الرغم من الاستقلال العام الذي كان يميز تلك المنظمات والشخصيات، إلا أن انحيازاً يمكن اكتشافه لهذا الطرف أو ذاك، وهذا لا يلغي القول إن بعض تلك المنظمات والأشخاص ما زالوا مستقلين وغير منحازين ومحافظين على هويتهم وروئيتهم المميزة البعيدة عن قطبي الصراع. وقد أصبح الخطاب الحقوقي لمنظمات العمل الأهلي يراعي الدبلوماسية والدقة واللباقة حينما يتعلق الأمر بانتهاكات محددة في النطاق الذي تعمل فيه تلك المنظمات.

لم تستطع نخبة المنظمات الأهلية أن تؤوي دوراً معارضاً وفعالاً تجاه الانقسام، واستبدلت هذا الدور بالوساطة وتقديم المقترحات لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية وضم الحريات العامة. وهذه مهمة ضئيلة لا تتلاءم مع الدور التاريخي للنخب السياسية في مرحلة التحرر الوطني.

ليبقى التساؤل قائماً أمام النخب الفلسطينية باختلاف مشاربها وقطاعاتها حول قدرتها على تجاوز العجز والارتهاق والتكيف مع الحالة القائمة وتجاوزها للعبور بالوطن والقضية حول إعادة صياغة عقد اجتماعي يؤسس لدولة المواطنة والحقوق ، أما ستبقى هذه النخب

في موقف المتفرج والمحلل للمرحلة دون الاقدام على خطوة جريئة يقدموا فيها للمواطن النموذج والقذوة المفقود في الحالة الفلسطينية...؟!!

## العلاقة بين السلطة والنخب :-

سادت في الحالة الفلسطينية علاقة تنافس مضرة وهدامة بين النخب السياسية الحاكمة والنخب المجتمعية ، وجرت محاولات عديدة لاحتوائها والهيمنة عليها ، ربما هذا ناجم من قبل السلطة السياسية عن رؤيتها لخطر النخب المعارضة لمشروعها السياسي السلمي ، فعملت منذ البداية على اقصائها من المشهد السياسي ولعل الأمثلة بارزة ولا تحتاج للبحث كثيرا في الحالة الفلسطينية .

في مقابلها ذلك برزت في المجتمع الفلسطيني نخب متسلطة خلاقة سعت بقوة لتحسين مواقعها السياسية والاقتصادية للوصول الى مأربها التسلطي .

## تعامل السلطة مع نخب المجتمع المدني :-

- يمكن رصد أربع نماذج لتعامل السلطة مع نخب المجتمع المدني وهي :-
- ١ . النموذج الأول تعامل مع نخب المجتمع المدني ومؤسساته مجرد أداة لثبيت نفوذهم السياسي متى انتهى دورهم يتم التخلص منهم وهو ما حصل فعلا مع القيادات الجماهيرية في الاتحادات والنقابات العامة ، مثال ما حصل مع نقيب الموظفين العموميين في الأمانة الأخيرة .
  - ٢ . النموذج الثاني تعامل على قاعدة الندية والاحترام وعلى قاعدة التكاملية بين الطرفين سلطة سياسية ونخب
  - ٣ . النموذج الثالث عمل على الاختباء وراء النخب لتغطية عمله السياسي وتمرير آرائه وحشد الجماهير من خلالها .
  - ٤ . النموذج الرابع هو صاحب اللا موقف من النخب ويتعامل معها حسب احتياجاته فقط سواء بالاهتمام أو التهميش .



## خاتمة:-

منذ أن أعدمتم أئبنا الفيلسوف سقراط بتهمة افساد العقول والعلاقة شائكة وجدلية بين السلطة والنخبوي سواء كان مثقفاً أو جماهيرياً ، وعليه فإنه لا يمكن فض الاشتباك بينهما الا عبر صياغة عقد اجتماعي يقوم على قاعدة المواطنة والحكم الرشيد لأنه الأساس الذي يمكن بناء عليه إقامة مجتمع ديمقراطي يستند لقيم القانون ، ويحدد طبيعة العلاقات بعيداً عن النزاعات الاعتبائية والفردية التي من شأنها أن تذهب بالمجتمع نحو الهاوية .

إن المجتمع الفلسطيني بما قدمه ولا زال يستحق بجدارة نظاماً سياسياً رشيداً ، يبنى علاقاته على أسس حضارية تليق بحجم تضحياته ، وتنهض به من برائن الانقسام المقيت وتعيد له البوصلة نحو أهدافه العادلة بالاستقلال الوطني وهذا لن يتأتى إلا عبر نخب مجتمعية قادرة على تصويب المسار السياسي الذي اعتلاه التشوه القيمي والاخلاقي بفعل النخب السياسية المتنفذة بالحقل السياسي الفلسطيني . لذلك فإنه مطلوب إعادة الاعتبار للاتحادات والنقابات الجماهيرية بحيث تفرز لنا قيادات حقيقة تستطيع أن تواجه الفشل السياسي ، وذلك عبر طرق ديمقراطية حقيقة .

لقد حان الوقت للجلوس على الطاولة المستديرة للتباحث في المأزق الفلسطيني من كافة القوى والنخب فالعمل الوطني ليس حكراً على فئة او على جهة معينة . فوحدة الصف على الثوابت الفلسطينية تحت مظلة منظمة التحرير هو صمام الأمان الوحيد لكل الفلسطيني . قوتنا بوحدتنا الوطنية الحقيقية المبنية على الاحترام المتبادل والعمل المشترك والتكاملي وليس المهيمن على المؤسسات والنخب .

## الهوامش

١. انظر حول أعمال مفكرى النخبة الأوائل:  
G. Barry, Political elites, George Allen & Unwin LTD, London, 1971 -
  ٢. انظر:  
C.W. Mills, Power Elite, Oxford University Press, London, 1956 -
  ٣. انظر:  
R. Dahl, "A Critique of the Ruling Elite Model" A.P.S.R., Vol. LII, No.2 June, 1958
  ٤. انظر:  
S. Keller, Beyond the Ruling Class: Strategic Elites in Modern Society, Random House, New York, -  
1963, p. 25
  ٥. انظر الأعمال الآتية لملياند:  
R. Miliband, "The capitalist state: A Reply to Nicos Poulantzas" N.L.R., No.59, Jan-Feb., 1970 -  
R. Miliband, "The state in capitalist society, Weidenfeld and Nicolson, 1972 -
  ٦. انظر دراسة أتونى جيدنز عن النخب فى بريطانيا:  
A.Giddens, "Elites in the British class structure" in: John Scott (ed) The Sociology of Elites, Edward  
Elger Publishing Limited, London, 1990
  ٧. انظر:  
Max. Weber, Theory of Social and Economic Organization, edited by T.Parsons, The free press, New -  
York, 1964
  ٨. نصر عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية: الإمكانيات والإشكاليات، فى على الصاوى (محرر) النخبة السياسية فى العالم العربى، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.
  ٩. انظر: مقال باريتو عن توازن النسق الاجتماعى فى:  
T. Parsons (ed) Theories of Society, The free press, New York, 1965
  ١٠. G. Mosca, The ruling class, McGraw Hill, 1939
  ١١. يمكن الرجوع إلى نظرية جرامش فى الهيمنة فى: أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث: الرؤية السوسولوجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
  ١٢. أحمد زايد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠١، الفصل الأول.
  ١٣. انظر كتاب روبرت دال بعنوان: من يحكم؟  
R. Dahl, who Governs ? Yale University Press, New York, 1961
  ١٤. انظر مقدمة كتاب جون سكوت المشار إليه سابقاً.
  ١٥. انظر مقالنا عن الإسلام والحداثة، والمنشور بالمجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٣، العدد ١، ١٩٩٤، ص ص ٤١-٧٤.
  ١٦. انظر كتاب الدولة فى العالم الثالث السابق الإشارة إليه .
  ١٧. يمكن الرجوع إلى أعمال أصحاب نظرية النظام الرأسمالى العالمى التى عرفت لفترة بنظرية التبعية للتعرف على طبيعة الجماعات السياسية من هذا المنظور.
  ١٨. عبدالسلام نويز، النخبة السياسية فى مصر، فى: على الصاوى (محرر) النخبة السياسية فى العالم العربى، مرجع سابق، ص ٥٥٢.
- أحمد أبو العز، زواج النخب فى فلسطين وإعادة هندسة الثقافة السياسية للمجتمع الفلسطينى، بوابة هدف الاليكترونية <http://hadfnews.ps/post/2816>  
محسن أبو رمضان، تشكل النخب الفلسطينية الجديدة، صوت فلسطين،  
<http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2377>

# المثقف الفلسطيني بين سلطتين واحتلال

عبد الحميد ابو النصر \*

## مقدمة :

ان الدور الذي يلعبه المثقف عادة في المجتمع ، يجعله في حالة صراع دائم مع الافكار السلبية والمشوهة ، فينادي بالتغيير الحقيقي ، ليصل بعدها الى مرحلة الابداع والمساهمة في عملية تطوير المجتمع والنهوض بالعالم المحيط به . وكما كل المجتمعات العربية والغربية منها ، هناك مقومات تساهم في صمود نضال المثقف ، والدفع نحو الاستمرار في عطاءه ليستطيع تشكيل حالة في المجتمع ، تجمع على فكره نحو احتواء عطاءاته الفكرية الايجابية وتبنيها ليوخذ بها في حالة البناء المجتمعي الرصين . الا ان الحالة الفلسطينية وضعت كثيرا من العصي في دواليب المثقفين وعصفت بحياتهم ومحيطهم ، قد لا تكون غيرت من مفاهيمهم ومبادئهم وافكارهم ولكنها قوضت نشاطهم على الاقل ، وأضعفت حضورهم بشكل ما ، رغم ان حاجة الوطن لهذه الافكار ملحة الان عن أي وقت مضى في ظل استمرار وجود الاحتلال ومفاهيم الامبريالية المحيطة .

ولطالما المثقفين ساهموا في تحرير شعوبهم من ويلات الاستعمار والعبودية والتحرر فتنبتوا منذ القدم بالمدينة الفاضلة ، وسقراط أعدم لجرأة افكاره ، وابن رشد حرقت اعماله ، فيما ثاروا على الملكية في فرنسا ، وساهموا ( المثقفون ) في تحرير شعوبهم من الاستعمار ، اما نابليون كان يبتابه شعور الفزع لسماعه كلمة مثقف ، ورغم ذلك كان هناك بعض المثقفون يدعمون رؤية حكوماتهم الاستعمارية مما شكل حالة خيانة للمبادئ والمنطلقات التي ترعرعوا عليها فوظفوها لصالح الرؤية الامبريالية .

وفي الحالة الفلسطينية كانت افكارهم اخطر على الاحتلال من نيران المقاومة في احيان كثيرة ، مما استدعى لجوء الاحتلال في مرات عدة لإسكات ضمير المثقف ، وقتل فكره التحرري ، بل وقتل مجموع اعماله وثقافته التي هي امتداد لحضارة عريقة لا تخضع لسياسة بقدر انها تخضع لميراث حضاري تاريخي ، شكلت مجموعها سمات ولغة المثقف الفلسطيني وهويته ، وقد ظل بمختلف ابداعاته شكل من اشكال هذا النضال في الوطن والشتات ليسجد روح

البقاء والارتباط بالوطن رغم سنوات اللجوء ، ودفع ثمن ذلك من شهادة واعتقال ، بما شكله من هوية فلسطينية حاضرة رغم غياب الحرية .

وقد وجدنا كثيرا من الكتاب والأقلام والمفكرين قد اجتمعوا في اعمال مشتركة وحدتهم في شتاتهم شكلت فيما بعد مراجع وطنية ومنهل من مناهل العلم ، على مدار سنوات طويلة من الحركة الوطنية الفلسطينية ، وساهمت في نشر الثقافة ، لايمانهم بفكرة واحدة وهي الوصول للحرية والاستقلال ، لكن سرعان ما اصطدموا بواقع جديد ارق وشتت افكارهم وبعثر اوراقهم وصفحاتهم وانهك عزيمتهم ، بوقية الانقسام السياسي الذي افرز بنتيجته سلطين ، اضيفت الى حالة الفصل التي تعرض لها مثقفي الداخل الفلسطيني ( اراضي عام ١٩٤٨ ) عن محيطهم ، في الضفة الغربية وقطاع غزة .

### واقع المثقفين الفلسطينيين وعلاقتهم بالسلطة :

ومن المعروف ان العلاقة بين المثقف والسلطة يتبها الشك والريبة وحالة المد والجزر وعدم الثقة ، وقد شكلت صراع تاريخي بينهما ، انعكست في كتابات المفكرين والأدباء والمثقفين منذ أقدم العصور ، باعتبار ان السلطة الحاكمة تسعى لتقويض وتقييد وضبط واحتواء افكار المثقف بما يخدم مشروعها السياسي ، فيما المثقف يبحث عن ذاته واستقلالته التي تحمي فكره للوصول لمرحلة التأثير والتغيير في المجتمع ، وبذلك من الصعب ان يجتمعان في نقطة التقاء ، فيبقيان في حالة صراع دائم وتجاذب بين محاولة السلطة استقطاب المثقف او اقصاء فكره في حال فشل الاستقطاب ، فيما يبقى المثقف في حالة كفاح دائم تحمي بقاء افكاره رغم كل ما سبق من محاولات للحد من وصولها الى المجتمع ، فالمثقف يريد ان يفرض سلطته الفكرية ، والسلطة تريد ان تفرض سلطة افكارها ، وقد رأى ادوارد سعيد متأثرا بأفكار غرامشي ضرورة استقلال المثقف عن السلطة ، واعتبر ان المثقف الحق هو من لديه افكار يعبر عنها لغيره وعليه ان يستمسك بقيمة عالية كالحرية والعدالة وعدم قبول الحلول الوسط باعتباره مشاركا في الحياة العامة كما عليه « تمثيل » العامة في معارضة جميع اشكال السلطة ، منطلقاً مما يؤمن به من قيم ومبادئ انسانية عامة ومؤكداً ان ينهض المثقف بدور الهاوي وليس المحترف .

وإذا كانت تلك حال العلاقة بين المثقف والسلطة كما شخصها كبار المفكرين في العالم ، فما بالنا بسلطين نشئتاً في ظروف الانقسام السياسي ، بجغرافيتين متباعدتين ، جعل لكل سلطة خصوصيتها وسياستها التي تفرضها على الارض في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولكل سلطة فكرها ومنهجها السياسي الذي تروج له ، مما فرض على المثقف الفلسطيني ، ان يتعايش او يواجه المتغير الجديد ، بل ويصل به في احيان كثيرة الى التصادم مع الاطراف

السياسية بل وأجهزة الامن القمعية ، كدليل على فشل السياسة في احتواء المثقف وأفكاره وتبني حالة التغيير التي يدعوا لها والأفكار الديمقراطية والقيم العامة والتي تهدف الى الارتقاء وتوحيد مكونات المجتمع تجاه ذلك ، وقد يكون الاعلام ساهم بشكل كبير في تغييب دور المثقف مما خدم السياسيين وظهور افكارهم على حساب عقلانية الفكر الذي يخدم المجتمع ، مقابل فكر السلطة الذي يخدم السياسة الحاكم .

ولو سلطنا الضوء على المثقف المقدسي سنجد انه عايش حالة من الابعاد القسري عن مدينته في احيان كثيرة من قبل سلطات الاحتلال ، اضافة الى مواجهته لظروف معيشية صعبة وضعت في خيارات مصيرية ، بينما لم تتبنى السلطة دعمه وحمايته من اعتداءات الاحتلال ، فيما خضع مثقفي الشتات لحالة الاغتراب الدائم والحين للوطن ، والغربة الموحشة ، وتصادم حياته المشتتة مع ثقافته الوطنية ورسالته التي يحملها ، وكان مطلوب منه ان يحافظ عليها وهو يعيش بين حضارات اخرى ، فيما خضع مثقفي اراضي عام ١٩٤٨ لقوانين دولة الاحتلال ومحاصرة افكارهم الوطنية التحررية ، وفصلهم عن محيطهم الفلسطيني ، وخضع مثقفي قطاع غزة والضفة الغربية لسلطة الامر الواقع بل وحمالات الاعتقال وتقويض حرياتهم ، فيما بادرت السلطتين الى استقطاب بعض منهم ليحملوا شكلها السياسي ، الا ان سرعان ما خلق ذلك حالة طلاق واستقالة المثقف من العمل السياسي والرجوع الى عمله الفكري وابداعه ذات الفضاء الحر ، وحتى من لم يحالفه الحظ في الطلاق بينه وبين السلطة وارتبط بها بشكل او بآخر ، فقد خلق ذلك تناقض بين فكر ومبادئ المثقف التي يحملها ، والانسياق الى مربع مصالح السياسيين ، وقد يكون بذلك قد خان منطلقاته ، فيما خيب ظن جمهور كبير في المجتمع كان يرى فيه الرافعة والنهضة والثقة الكبيرة .

والمثقف يتأثر بجميع الاشكاليات المحيطة به ، ويحاول بدوره ان يؤثر في المجتمع ، لكن الوضع الاقتصادي السيئ انعكس سلبا على اداء المثقف الفلسطيني الذي جعله بين خيارات توفير متطلبات صموده الاجتماعية اليومية ، واستمرار تدفق عطاءه الوطني ، مما جعله عرضة للابتزاز السياسي ، والحاجة الملحة لتزواجه بالسلطة لدافع اقتصادي ، فيما اخرون فضلوا الصمود والتمترس وراء افكارهم التي بمجمل ما اكتسبها المثقف وحصيلتها تجير لخدمة الشعب وليس لصالح السياسيين وسلطتهم . وقد يكون المثقف كادحاً ، لكن مثقفي الطبقة الوسطى او الاغنياء منهم ، قد يكونوا الاوفر حظا في نشر افكارهم ، وهذا مؤشر على ان الحالة الاقتصادية تلعب دور في نشر الوعي لكن لا تؤثر بالطلق على مبادئ المثقف الحقيقي حتى لو كان فقيراً .

وقد اصبحنا امام صراع المثقفين المؤطرين ، الذين خضعوا للتجاذب السياسي ، ورهينة

فكرهم المنحاز ، وشوشوا على المثقفين الواقعيين الذين مازالوا موضوعين في طرحهم ، مما وضع المجتمع الفلسطيني في حالة عدم ثقة بالأفكار المطروحة ، ومدى مصداقيتها ، واصبح مطلوب من المتلقي ان يتحسس ويبحث وراءها بعد ان كانت تؤخذ على محمل الثقة كونها صدرت من رموز في الفكر ، ولهم امتداد ايدولوجي عريق ، الا ان السياسة عبثت بأفكارهم وجعلتهم محل انتقاد ورهينة المواقف والأحكام التي خرجت عن مسار الحكمة ، وقد يكون الاعلام أحد الاسباب في ذلك بعد ان كان البحث في وسائله عن المثقف الحقيقي لنشر الآراء الواقعية والقيم الايجابية التي تساهم في الارتقاء بالواقع الذي نعيشه ، تحولت الى وسائل للشهرة والبحث عن الحدث وخلق مثقفي وسائل الاعلام و بعض المثقفون المزيفون كما وصفهم باسكال بونيفاس في كتابه.

### نماذج في علاقة المثقف الفلسطيني بالسلطة :

لقد حدث ان حاولت السلطة تجميل صورتها ذات المفاهيم التسلطية والتي يجب ان لا تخرج عن حكماها وان تصب في مصلحة بقاءها ، وذلك بتطعيم بعض حكوماتها بمثقفين بارزين يحملون افكار تقدمية ، واقعية ، استشرافية ، وغيرها من المفاهيم ، ليس ذلك من باب التغيير في اداءها بقدر تحسين صورتها النمطية امام العامة ، وتوهم المجتمع أنها اصبحت تؤمن بتلك الافكار القريبة من الشعب ، لكن سرعان ما ظهرت الفجوة بين المثقف والسلطة مع اصطدام فكر التغيير لدى المثقف ، بتصلب مواقف السلطة وتمترسها السياسي والضرب بعرض الحائط بهذه الافكار المتقدمة وعدم الاكتراث لها بل وفي احيان تهميشها ، مما حذى بالمثقف حتى ان وصل الى منصب سيادي كبير في السلطة ( وزير مثلا ) بعد كل محاولات الاغواء له ، ان يستقيل من هذا المنصب ، لإيمانه العميق بأن السلطة تكبح افكاره وتقيده منهجه التنويري ، بغياب الارادة الحقيقة لدى هذه السلطة على التغيير ، وتحججها بمشاكل الداخلية والسياسية ، فيما هناك نموذج تساوق مع الطرح السياسي لأحد السلطتين وارتبط بشكل مصليحي بها ، وجير فكره لحسابها ، واستخدمته السلطة اداء لتسويق اطروحاتها ، مما يؤكد في نفس المضمون ان وجود الاحتلال ليس شماعة نعلق عليها اخطاء اداء السلطات . وفي نموذج اخر نجد المثقف عرضة للملاحقة والاعتقال السياسي وهذا ما حدث في الضفة الغربية وقطاع غزة مرارا ، مما اثار حفيظة الهيئات والمؤسسات الحقوقية واستفز الكتاب ودق ناقوس الخطر لدى المثقفين بأنهم جميعا معرضون لنفس هذا المصير ، وجعل من الضروري الوقوف موقف جاد تجاه السلطة وتجييش الاقلام والمنابر لوقف هذه الظاهرة ، لكن الواقع السياسي الفلسطيني ، تجاهل هذه الاصوات واعتبر ان الامن الذي يحمي افكار السلطة ، اهم من تلك المنابر التي تنادي بوقف اعتقال المثقفين ، وهنا بتنا امام تيارين منهم ، تيار قاوم واستمر في دفع ثمن موافقه ، وتيار استسلم للأمر الواقع واعتبر ان كلمة السلطة اعلى من كلمته.

وفي سياق منفصل نضجت بعض المحاولات الخجولة من قبل السلطة لتكريم بعض المثقفين والمفكرين ، لم تفضي بالنتيجة الى تصالح السلطة مع المثقف ، بل ان النزيف بقى قائم باعتبار ان هذه السلطة غيبت قامات ثقافية كبيرة على مدار سنوات لمجرد معارضة افكارها معها ، وهمشت دورهم وقللت من اهمية حضورهم في المجتمع الفلسطيني رغم انهم تركوا بصمة في الحياة الثقافية وكرسوا حياتهم من اجل الوطن ، الا ان الاختلاف السياسي حال دون التصالح معهم ، بل حتى المتصالحين ولو ضمنيا مع السلطة جاء تكريمهم متأخرا ، لغياب الاهتمام الرسمي بدور الثقافة الفلسطينية في حماية المشروع الوطني بالمجمل .

ويبقى المثقف بذلك في حالة صراع مع النفس بين التمسك بالمبادئ ، وحرية قد تكلفه الكثير ، وخيار مغريات السلطة وحبس الافكار وتوظيفها مقابل ثمن ما ، ليفقد دوره الحقيقي والتاريخي منذ القدم بتنظيم العلاقة بين السلطة والشعب ، ويفقد مصداقيته امام هذا المجتمع .

أما المؤسسات الرسمية التي تعنى بشؤون المثقفين وعلى رأسها وزارة الثقافة خضعت لحكم السلطين ونشر سياسة كل منهما والعمل على استغلال هذا الصرح لنشر افكار كل سلطة منهما احدها تدعو الى نهج الاسلامي السياسي وفق اجندتها ، واخرى تناهضه ، ولم تخضع لمثقفيتها بل حاولت اخضاعهم وتطويعهم لتنفيذ اجنداتها السياسية ، وعلى المستوى الرسمي همش دور وزارة الثقافة امام باقي الوزارات والمؤسسات الرسمية ، ولم يعد بالضرورة ان يتولها احد كبار المبدعين والمثقفين الفلسطينيين ، بقدر انها حالة ارضاء لفصيل او تيار سياسي ما ، تحت ذريعة التوافق الوطني ، فيما لم توفر موازنتها لدعم المثقفين وابداعاتهم ، وافتقدت دعم المواهب الخلاقة والجديدة والجديرة بالاحترام ، بقدر انها انغمست في التجاذب الفكري بين السلطين في قطاع غزة والضفة الغربية ، وبين منهجين في ادارة السياسة مختلفان حتى في البرامج التحررية ، مما انعكس ذلك سلبا على الثقافة الفلسطينية وضاعت الهوية بين الفكر الاسلامي السياسي وبين التيار العلماني ، واليساري والتيارات الاخرى .

وبالمجمل لو قارنا بين مجموع ما يصدر من مؤلفات وإصدارات وإبداعات فردية وبجهود شخصية ، عن ما يصدر عن المؤسسة الثقافية الفلسطينية الرسمية سنجد ان لا مقارنة احصائية وتفضح عجز المؤسسة الرسمية في دعم ابداعات مثقفها .

## المثقف في مواجهة الاحتلال :

ان الاحتلال الاسرائيلي منذ وجوده في فلسطين عمل على طمس الهوية الوطنية بامتدادها الكنعاني ، وهذا حال أي استعمار يأخذ في اولوياته سياسة طمس الثقافة والهوية الحضارية

للبلد المُستعمر ، واهم نموذج في ذلك ، الاستعمار الفرنسي للجزائر الذي عمل على فرنستها ومحاولة نزع الهوية العربية الاسلامية ، على مدار ١٣٠ عام من الاحتلال ، وعلى غرار ذلك جاء الاحتلال الاسرائيلي ليخفي معالم الثقافة الفلسطينية ورموزها ، فحارب افكارهم وطارد كتبهم ، وحجم تنقلهم ، واعتقلهم ، بل وابعدهم في احيان اخرى ، ومنهم من استشهد بفكره ، وبما يحمله من ارث فلسطيني اصيل جسد روح النضال . وعلى مدار سنوات الاحتلال سعت اسرائيل على اخفاء المعالم الثقافية الفلسطينية ، ونسبتها لها ، وذلك في محاولة لتجهيل الجيل الصاعد بتاريخه وتزويرا للحقائق لدعم الرواية الاحتلال ، وكان لازما على المفكر والمبدع الفلسطيني ان يشكل حاجز صد لكل هذه الاعتداءات التي طالت عصب الوجود على هذه الارض ودحض كل الافتراءات وتزوير التاريخ وتجريدنا من ثقافتنا بل وتضليل العالم بالرواية الجديدة التي تعزز وجود الايدي الامبريالية ، فيما وقع المثقف بين نارتي السلطين والاحتلال ، مما زاد العبء عليه للقيام بدوره المهم الذي من المفترض ان يلعبه الان ، خاصة في عملية تثقيف الاجيال بقضيتنا المركزية ، ونشر الوعي في صفوف العامة ، امام كل التحديات ، من تهويد للمقدسات وتغيير اسماء المعالم الحضارية الفلسطينية ، وتحييد الانظار عن حقيقة تهويد التاريخ لصالح مستقبل الاستعمار . وقد شكل المثقف الفلسطيني حالة فيسيفساء نادرة بكنعانيته ومسيحيته وإسلامه وفكره وإبداعه رسمت سمات الوطن في حضوره ، وناضل كمثقف ثوري من اجل تعزيز المنطلقات التحررية دعما للحقوق الثابتة ، جنبا الى جنب مع فئات المجتمع ليشكلوا صورة متكاملة لتحقيق الحرية ، من خلال فرض روايته الفلسطينية على رواية المحتل الاسرائيلي .

### إبداعات المثقف بين السلطين والاحتلال :

كثيرا من اعمال المفكرين والمثقفين العالمين منعت من النشر بما يتنافى مع حرية التعبير ، ولما تحمله افكارهم من تنويرية للمجتمعات قد تفضي بالنتيجة الى ثورة تغيير ، وهذا يفضح كثيرا من الحقيقة التي تخفيها السلطة الحاكمة ، الا ان التغييرات السياسية في العالم ، ساهمت في خروج بعض افكار المثقفين الى النور رغم محاولات حظرها ، وحتى ان خرجت متأخرًا فقد اثرت في القارئ والمتابع لها ، وساهمت في عمليات تغيير اخرى فيما بعد .

وفي الحالة الفلسطينية بوجود التجاذب السياسي ، مُنع كثير من الكتاب والمثقفين من ممارسة نشاطهم بحرية ، بل ان كثير من النشاطات كانت تحتاج لموافقة امن السلطات مسبقا ، فيما فرضت الرقابة على المؤلفات ، والإبداعات الثقافية .

اما الاحتلال مع فرضه للحواجز على الطرقات وعمليات التفتيش الدائمة ، صادد الكثير من



النشاطات الثقافية ، فيما اعتقل كثيرا من المثقفين او منعوا من التنقل عبر الحواجز لمجرد ابداء الراي ، ونشرا الافكار التي تناهض الاحتلال وتحدث عن حقوق الفلسطينيين في ارضهم ، وضرورة عودتهم وإعطاءهم حق تقرير المصير ، حتى فيما يتعلق بالثقافة الفلسطينية التي تمتد لآلاف السنين ، منذ زمن كنعان ، بما تحمله من سمات تدل على التجذر في هذه الارض ، وهذا ما يرى فيه المحتل فضح لثقافته والتي نشأت على حساب مقدرات حضارة فلسطين ، وحتى الابداعات في الشعر والنثر والفن والنحت والرسم ، وغيرها من الوسائل شكلت ممنوعات لدى الاحتلال الاسرائيلي ، باعتبارها تعزز الوجود الثقافي الفلسطيني .

### مثقفي الثورة ومثقفي السلطة :

لقد ساهمت الثورة الفلسطينية منذ ستينات القرن الماضي في تطور الفكر الوطني وهي امتداد للفكر الوطني الذي جابه الانتداب البريطاني قبل ذلك ، وغذت كثيرا من جوانب الحياة الفلسطينية وشكلت ملامحها الثورية ، وانعكست على كتابها ومفكرها ومبديها في الداخل والشتات ، وولدت جيل ثوري جديد يكافح من اجل تحقيق التحرير ، ومع نضوج هذه الحالة كان لا بد لظهور المثقفون الثوريون الداعين للأفكار التحررية ، والداعمين بأفكارهم لنضالات الثوار ، وجسدوا صورة ذلك من خلال ابداعاتهم المختلفة التي وصلت الى حضارات العالم الحر الذي كان ينادي بنفس هذه الافكار في زمن الاستعمار ، وظل نشاط المثقفون الثوريون قائم ، طوال فترات النضال الوطني ، وشكل رديف اساسي له حتى يومنا هذا .

بعد توقيع اتفاقية اوسلو غاب كثير من مثقفي الثورة الفلسطينية عن المشهد ولا نستطيع القول انهم اندثروا ، وقد يرجع ذلك لعدة اسباب منها لاندماج وتحويل بعضهم الى السلطة لاعتقادهم الراسخ انهم يشاركون في مرحلة البناء لنظام سياسي فلسطيني جديد على الاراضي الفلسطينية التي انسحب منها الاحتلال ، واثرت ذلك على عطاءهم الفكري باعتبار انهم اصبحوا ذوا مهام وظيفية ، مرتبطة وذو علاقة وطيدة مع السلطة . اما السبب الثاني بقاء جزء كبير منهم في الشتات وذوبانهم في المجتمعات التي يقطنوها ، اضافة الى حياتهم الاجتماعية الصعبة التي يعيشونها مع اسرهم ، فيما جزء من المثقفين حافظوا على بقاءهم رغم كل التغيرات السياسية وعلى استقلالية طرحهم خاصة مع احتدام صراع الأيدولوجيات ، حتى في فكر ونهج الثورة ، وليس فقط على الصعيد السياسي ، وشكلوا حالة فلسطينية مستقلة بذاتها تعمل وفق امكانياتها المتاحة لنشر الوعي والفكر الحر والذي يصب في معظمه لمصلحة الحفاظ على النسيج الوطني .

## المثقفين الفلسطينيين وسلطة التكنولوجيا :

لقد شكل الاكتشافات العلمية طفرة نوعية في وسائل الاتصال والتكنولوجيا والمواقع الالكترونية التي ساهمت في نشر كثير من افكار وإبداعات المثقفين الفلسطينيين بحرية ودون رقابة وفتحت امامهم افاق جديدة ، يستطيعوا من خلالها تجاوز كل الحدود ، وتجاوز كل الاساليب التقليدية القديمة ، وجعلت افكارهم تصل الى الملايين في العالم خلال دقائق ، وهذا بتأكيد اثر على اداء السلطة المناهض لفكر المثقفين ، والذي حاول منع وصول هذه الافكار للمجتمع بصفة عامة ، وتجاوز المثقف الفلسطيني بالتكنولوجيا كل القيود الاحتلال واي معيقات فرضتها السلطات عليه وعلى فكره الذي خضع للرقابة طوال سنوات ، وجعلت من الصعب السيطرة على كم الاطروحات ومبديتها ، والتي اثرت ليس فقط في مجتمعنا بل وصل صداها لمجتمعات اخرى ، تأثرت بها وتبنتها في تحولاتها المجتمعية ، ولم يخضعواهم للتكنولوجيا وإعلامها بقدر انهم اخضعوها لهم وطوعوها لصالح أفكارهم .

## الخاتمة

ان المثقف الفلسطيني عايش هموم مجتمعه ، ونقل واقعه ، بطريقة ابداعية ، وكان المرآة التي تعكس حياة الشعب الفلسطيني في الحرب والسلام ، في الحصار والضيم ، وجسد بإبداعه حالة الصمود للمجتمع بكل بمكوناته ، وقد دفع المثقف ثمن تمسكه بأفكاره التي حتى عندما شكلت حالة جدلية الا انها بالنتيجة كانت تصب في المصلحة الوطنية . وقد اختلف المثقف الفلسطيني باختلاف الظروف المحيطة به ، ولم يشكل حالة مستقرة ، على غرار نشاط المثقفين في باقي الامم ، باعتبار ان حجم القضايا التي كان مطلوب منه ان يعالجها ويتابعها اكبر من أي قدرة على التحمل ، ورغم ذلك استطاع المثقف الوطني ان يحافظ على وجوده وكيونته في ظل استمرار وجود الاحتلال الذي استنزف كل مناحي الحياة الفلسطينية ، اضافة الى حالة الانقسام السياسي الذي جاء على شريحة كبيرة من المجتمع وانعكس سلبا على قضايانا المحورية ، في حين اندلعت ثورات الربيع العربي التي كان لازما على المثقف الفلسطيني ان يقول كلمته فيها باعتباره جزء من الحالة العربية ، وبتأكيد جاءت داعمة ومناصرة لكل الثورات ضد حكومات الاستبداد ورسالة مشفرة بين المثقفين العرب لإدارة دفعة الثورات وتوجيهها مع غياب القائد الواحد. والنتيجة التي قد نصل لها ان صراع المثقف والسلطة قائم منذ تكون المجتمعات الحضارية ، لكن الخصوصية الفلسطينية تقضي بان يكون هناك حالة حوار مباشر بين المثقفين وسياسي السلطة ، تعطي هدنة في حالة الصراع الازلي بينهما ، على ان يصب ذلك في مصلحة قضايانا الجوهرية وصولا الى تحقيق امال شعبنا بالحرية والاستقلال . لذلك اعتقد انه يجب ان تخلق حالة من التعايش بين السلطة والمثقف على الاقل في واقعنا الفلسطيني الحالي ، على ان تبقى رقابة المثقف على السلطة قائمة ، لأننا ما زلنا في حالة تحرر ، ونحتاج تضافر كل الجهود نحو مواجهة الاحتلال والاشتباك معه حتى فكريا ، من خلال ان يصل صوت مثقفينا الى احرار العالم لمساندة قضيتنا العادلة .



# طبيعة أدوار المثقفين العرب و جدلية علاقتهم مع السلطة

رهام عودة \*

## مقدمة:

في أي مجتمع متواجد بالعالم ، دائما ما تبرز طبقة محددة من النخبة المثقفة، التي تتنوع طبيعة علاقتها مع عامة الشعب ومع النظام الحاكم حسب ايدلوجية وأهداف أفراد تلك النخبة ، فهناك بعض المثقفين الذين يندمجون بشكل كامل مع باقي الطبقات الأخرى بالمجتمع و يصبون جُل اهتمامهم للتعبير عن قضايا الشعب ومعاناة الفقراء و الطبقات المهمشة ، و في ذات الوقت، هناك فئة أخرى من المثقفين الذين يضعون حاجزاً بينهم و بين عامة الشعب، و يهتمون فقط بنسج علاقات برجمائية مع النظام الحاكم و صناع القرار من أجل الحفاظ على مركزهم الاجتماعي النخبوي و الحصول على مناصب رفيعة بالدولة.

لذا نستطيع القول أن العلاقة بين المثقف و السلطة الحاكمة ، هي علاقة تتسم بالمد والجزر و تشكل حسب طبيعة شخصية ذلك المثقف و حسب الايدلوجية و الفكر الذي يتبناها هذا المثقف سواء كان مؤيد لسياسة النظام الحاكم أو معارض لها.

## مفهوم المثقف ؟

ولكي نتعمق أكثر في تحليل علاقة المثقف بالسلطة، لا بد لنا أولاً من أن نتعرف على ما المقصود بالمثقف ؟ و من هو الشخص الذي يمكننا أن نطلق عليه صفة المثقف ؟ فهل المثقف هو الإنسان المتعلم الحاصل على شهادات جامعية ؟ أم هو الشخص الذي يمتلك رصيماً معيناً من الإنتاج الأدبي و الفني أو الأعمال الثقافية الأخرى ؟ و للإجابة على تلك التساؤلات ، لا بد لنا من عرض بعض التعريفات التي تناولها بعض المفكرين و الفلاسفة حول مفهوم المثقف خلال فترات معينة من التاريخ ، حيث عرف بعض المفكرين المثقف بشكل عام ، بأنه ليس بالضرورة أن يكون الشخص الذي يمتلك الشهادات العلمية أو من له بعض الأعمال الأدبية المنشورة ، بل المثقف هو الشخص الذي لديه نظرة شاملة لتغيير المجتمع ، وهو الذي يعمل لصالح القطاعات العريضة في المجتمع و يتميز بأنه لديه القدرة على النقد الاجتماعي و العلمي .

ويرى الفيلسوف والكاتب المسرحي الفرنسي، جان بول سارتر أن المثقف هو انسان يتدخل و يدس أنفه فيما لا يعينه ، أما الفيلسوف الايطالي الشهير انطونيو غرامشي ، فقد ميز في تعريفه لمفهوم المثقف بين نوعين من المثقفين وهما المثقف العضوي و المثقف التقليدي.

و يعني غرامشي بالمثقف العضوي بأنه المثقف الذي يعمل على إنجاح المشروع السياسي والمجتمعي الخاص بالكتلة التاريخية المشكلة من الفلاحين (الجنوب الإيطالي) والعمال (الشمال الإيطالي)، أما المثقف التقليدي فهو المثقف الذي يوظف أدواته الثقافية للعمل على استمرار هيمنة الكتلة التاريخية السائدة من الإقطاع والبرجوازية والفئة العليا الاكليروس.

ويتساءل غرامشي حول طبيعة المثقفين قائلًا : «هل يشكل المثقفون فئة اجتماعية متجانسة ومستقلة؟» ثم يجيب على تساؤله موضحًا «إن المثقف لا يشكل انعكاسًا للطبقة الاجتماعية وإنما هو يؤدي وظيفة إيجابية في تحقيق رؤيتها للعالم بشكل متجانس».

أما المفكر الفلسطيني المعروف ، ادوارد سعيد فهو يرى أن المثقف ليس ذلك الشخص المتعلم، الذي يأخذ وظيفة في الجهاز الحكومي والإداري ، حيث أن فئة المثقفون شيء والانتلجنسيا المهنية شيء آخر تمامًا .

ويوضح ادوارد سعيد، في كتابه الشهير المثقف والسلطة، بأن المثقف هو ليس حامل الشهادة، فكم من حملة شهادات هم في الحقيقة جهلة مُفَنَعُونَ وليس المثقف من يضع معارفه تحت تصرف النظام مقابل أخذ الأجر المناسب ، بل المثقف، هو الذي يملك ملكة المعارضة، ملكة رفض الركود، وهو الذي لا يرضى بحالة حتى يغيرها، فإذا غيّرَها بدأ يحلم بمواصلة التغيير .

ويضيف سعيد حول طبيعة المثقف ، بأنه فقط في لحظة الإبداع يكون المثقف راضياً، وفي ما عداها، هو غير راض، هو رافض، هو قلق، هو متعطش إلى التغيير و يحس إحساساً داخلياً، بأنه هو وحده المسئول عن الإصلاح، عن التغيير، عن إلغاء الغبن، عن تدمير الظلم، فحسب اعتقاد المفكر ادوارد سعيد ، المثقف هو صاحب رسالة، وإذا لم يمارسها فإن وجوده يصبح زائداً، أو فائضاً، أو غير ضروري.

لذا يتضح لنا من جملة التعريفات السابقة عن مفهوم المثقف، أن المثقف المثالي هو إنسان يمتاز عن بقية أفراد المجتمع، بأنه يمتلك فكر خاص و صاحب قضية اجتماعية أو سياسية معينة يهدف من خلالها نشر الوعي داخل المجتمع و التأثير على النظام الحاكم ، و هو ليس مجرد شخص يمتلك شهادة جامعية معينة أو يتلقى أجراً مقابل الترويج لأفكار معينة من أجل محاباة

النظام الحاكم أو من أجل نيل مصلحة شخصية ما ، حيث أن أصل دور المثقف في المجتمع هو التغيير والإصلاح من أجل مصلحة الوطن بعيداً عن النفاق السياسي والاجتماعي.

ونستنتج أيضاً من الآراء المتنوعة للفلاسفة والمفكرين العالميين ، بأنه ليس بالضرورة كل انسان متعلم هو مثقف ، أو أن الحصول على درجة علمية رفيعة هي شرط لأن يكون الانسان مثقف ، فالمثقف هو من يمتلك القدرة العقلية والفكرية للمشاركة بأفكار إبداعية خلاقة، ومحاولاً إيجاد حلولاً لمشكلات المجتمع والدولة ، ومساهماتاً في التأثير على المجتمع وتوعيته من أجل الصالح العام وتحقيق النهضة.

### أنواع المثقفون و طبيعة أدوارهم بالمجتمع :

ولكي نستطيع الحكم على طبيعة العلاقة بين المثقف و السلطة الحاكمة، لا بد لنا من أن نميز بين أنواع مختلفة من شخصيات هؤلاء المثقفين ، حيث لدى أي مثقف علاقة خاصة تربطه مع السلطة ، سواء كانت تلك العلاقة جدلية أو توافقية و ذلك حسب طبيعة فكر و أهداف هذا المثقف .

فهناك المثقف المؤيد للسلطة و التابع لها و في نفس الوقت هناك المثقف الناقد و المعارض للسلطة و هناك أيضاً المثقف المحايد.

لذا سأصف هنا شرائح معينة من المثقفين الذين يمكننا أن نصادفهم في أي مجتمع عربي سواء كان هذا المجتمع مغلق أو منفتح ، حيث أن الطبيعة البشرية لا تختلف كثيراً من مكان لآخر ، سوى وجود بعض الفروقات في مستوى الحضارة المدنية وهامش الحريات الشخصية المسموح بها من مجتمع لآخر و التي تنعكس خصائصها على طريقة تعبير المثقف عن رأيه بحرية أو بقيود.

لذا من خلال قراءة أوضاع المثقفين في المجتمعات العربية، يتضح لنا أن أبرز أنواع المثقفين الذين نقابلهم في مجتمعنا العربي يندرجون معظمهم ضمن إطار الفئات التالية:

#### • مثقف السلطة

و نقصد به المثقف الذي يؤيد السلطة بشكل كامل و يدافع عن النظام الحاكم بشكل مبالغ فيه ، مع تضخيم إنجازات هذا النظام ، بغض النظر عن مستوى نزاهة أو فساد نظام الحكم ، فهذا المثقف هو شخص يتسم بالبرجماتية و بالسعي وراء المنفعة و المصلحة الشخصية ، و لا يهمه اذا كان النظام الحاكم يحترم حقوق الشعب أو ينتهكها، حيث أن همه الوحيد هو كسب

حصانة السلطة و الوصول الي مناصب رفيعة في مؤسسات الدولة. و تستغل عادة بعض الأنظمة العربية الحاكمة هذا النوع من المثقفين من أجل الترويج لأجندتها الخاصة ومن أجل التأثير على المواطن لكي يغير انطباعه السلبي عن أية اجراءات تتخذها الدولة بحق المواطنين.

و قد يكون هذا المثقف أيضاً ناشطاً سياسياً في الحزب الحاكم ، مما يجعله ذلك يتقدم في المراتب السياسية و يحتل مناصب رفيعة، كلما قام على سبيل المثال بنشر مقالات رأي تدعم النظام الحاكم أو كلما شارك بفعاليات ثقافية و اجتماعية تروج للسلطة و تلمع صورتها أمام الجمهور.

ومن الجدير ذكره أن هذا النوع من المثقفين هو من يلقي دوماً الدعم الكبير من قبل وسائل الإعلام الرسمية التابعة للنظام الحاكم، حيث دوما ما يتم استضافته في البرامج التلفزيونية الرسمية ، لكي يساهم في تحسين صورة السلطة الحاكمة و من أجل الترويج لأفكار و أيولوجية النظام الحاكم.

#### • المثقف المعارض للسلطة

و يتصف هذا النوع من المثقفين بمعارضته الدائمة للسلطة سواء كانت تلك المعارضة قائمة على أسباب منطقية و تهدف لمصلحة المواطن أم لا ، حيث المبدأ الذي يتبناه هذا المثقف هو مبدأ «أنا أعارض إذن أنا موجود ! » ، وذلك بغض النظر عن أن أية خطوات أو أعمال تقوم بها السلطة قد تستحق فعلاً للمعارضة أم لا، فقد تقوم أحيانا بعض الجهات المسئولة باتخاذ بعض خطوات تصحيحية من أجل دعم مصلحة المواطن ، لكن هذا النوع من المثقفين لا يهمه ذلك ، لأن هدفه الدائم هو الانتقاد المستمر لأفعال السلطة ، حتى لو كان هناك بعض الممارسات الصائبة التي تستحق الثناء، وذلك لأن هذا النوع من المثقفين ينشد حب الظهور و يرغب بأن يظهر أمام الجميع كالشخص المختلف الذي لا يرضيه أي تصرف من قبل السلطة الحاكمة.

و قد يكون من أحد أسباب المعارضة المستمرة من قبل هذا المثقف للنظام الحاكم هو عدم اقتناع المثقف بالبرنامج السياسي للسلطة و تعارض ذلك البرنامج مع أيولوجيته و فكره أو يكون السبب أحيانا انتماء هذا المثقف لحزب معارض يتنافس مع الحزب الحاكم ، لذا هنا تتدخل المنافسة غير الموضوعية و التي تستغل عبرها بعض الأحزاب المعارضة لهؤلاء المثقفين الجريئين الشديدي النقص للسلطة ، فيتم استخدامهم كأدوات لإظهار عيوب السلطة الحاكمة و لتشهير بشخصيات سياسية و قيادية تنتمي للحزب الحاكم.

ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من المثقفين المعارضين للسلطة بشكل مستمر يتجاهلون دوماً أي إنجاز قد يحققه الحزب الحاكم و يقومون دوما بتضخيم أخطاء النظام الحاكم و تقليب الرأي العام على النظام الحاكم.



و تتعامل الأنظمة الحاكمة العربية عادة مع هذا النوع من المثقفين إما بالتجاهل التام ومحاوله تهميش هؤلاء المثقفين أو باعتقالهم و التحقيق معهم في حال شكلت معارضة هؤلاء المثقفين خطراً كبيراً على المصلحة الكبرى للحزب الحاكم و في حال بدأت أنشطة هؤلاء المثقفين تؤثر فعلاً على الرأي العام و تحرض الشعب على الثورة ضد النظام الحاكم مما قد يؤدي الى فقدان هذا النظام حكمه.

#### • المثقف المستقل

وهو المثقف الذي لا ينتمي لأي حزب سياسي و لا يحتكم لأي خلفية أيديولوجية معينة بحيث لا يخضع هذا المثقف لسيطرة و تأثير أي حزب سواء كان هذا الحزب جزءاً من النظام الحاكم أو المعارضة ، و يتصف هذا المثقف بالحياد و الموضوعية و الابتعاد عن ترويح أي أجندة سياسية للأحزاب السياسية ، حيث يهتم فقط بالتركيز على إنتاج أعمال ثقافية تهدف للتعبير عن الهموم اليومية للمواطن العادي أو تعبر عن مستوى اجتماعي معين ، و هو يراقب التغيرات السياسية و المجتمعية داخل وطنه بعين من الحذر الشديد حتى لا ينزلق في أتون الصراعات الداخلية.

و يلعب عادة هذا المثقف دور المراقب عن بعد ، الذي يفكر خارج صندوق الحكم ، فيكون لديه القدرة على تقييم ممارسات السلطة بموضوعية و تكون لديه الأهلية لأن يلعب دور الوسيط المحايد في النزاعات القائمة بين مثقفي الحزب الحاكم و الحزب المعارض.

و بالرغم من اتصاف دور المثقف المستقل بالحياد ، إلا أنه يوجد أيضاً أنواع من المثقفين المستقلين الذين يميلون إلى أحزاب سياسية معينة و أيديولوجيات خاصة بالرغم من عدم الانتماء الرسمي لهؤلاء المستقلين بأي حزب ، و هذا الافتراض يفسر سبب تحالف بعض الأنظمة الحاكمة مع بعض الشخصيات المستقلة التي يوجد تقارب بينها و بين طريقة تفكيرها و نظرتها للأوضاع السياسية بالبلاد.

و كونه مستقلاً ، فهذا لا يستثنيه من أن يتحالف مع أحد الأحزاب السياسية و أن يتقلد منصباً رفيعاً في السلطة ، حيث يتميز هذا المثقف بالمرونة و الانفتاح و عدم التقيد بالارتباط بحزب معين مما يجعله ذلك مرحباً به من قبل معظم الأحزاب ، لأنه لا يشكل أي تهديد ضدها و لا يوجد منافسة قوية بينه و بين أعضاء أحزابها.

#### • المثقف الوطني الثائر

و يتصف هذا المثقف بحبه الشديد للحرية و إيمانه العميق بالتضحية بالنفس و بكل شيء من

أجل الوطن و من أجل الدفاع عن حقوق شعبه ، حتى لو كلفه ذلك فقدان حياته أو تعرضه للتعذيب و الاعتقال ، فهو مثقف كرس حياته الشخصية و أعماله الثقافية من أجل حبه للوطن بطريقته الخاصة و من أجل المطالبة بحقوق شعبه . و يتعارض هذا النوع من المثقفين في غالب الأحيان مع النظام الحاكم ، حيث يتسم هذا المثقف بثورته الغاضبة، فهو جريء و لا يخشى شيء ، لذا تتعامل بعض الأنظمة الحاكمة العربية معه إما باحتوائه أو اعتقاله. وقد يلقي أيضا المثقف الثائر عادة ، دعم من بعض المنظمات الدولية الغربية ، مثل منظمات حقوق الانسان التي تشجع الديمقراطية و حقوق الانسان في الدول العربية، مما يجعل هذا المثقف يشعر بأهمية دوره في الثورة على نظام الحكم و العمل على خلق نظام ديمقراطي شعبي ، فيتم اتهامه أحيانا من قبل النظام الحاكم بأنه يروج لأجندة غربية استعمارية و يتم محاولة تشويه صورته الاجتماعية و السياسية.

ومن الجدير بالذكر ، أن هذا النوع من المثقفين ، إذا لم يتم احتوائه من قبل النظام الحاكم فهو قد يشكل خطر على هذا الحزب ، فيتم التخلص منه بطريقة ما، سواء عبر نفيه للخارج أو اعتقاله أو أن يختفي بطريقة غامضة.

و ليس بالضرورة ، أن ما يؤمن به دائما هذا المثقف الوطني الثائر قد يكون من أجل مصلحة الوطن ، حيث أن أمور الحكم و السياسة و الأمن تخضع لمعايير و ضوابط معينه و لا يمكن أن تكون مختبر لتجارب لحركات ثورية عنفوانية و قد تكون أيضا انفعالية قد تؤدي إلي تحريض المواطنين لاستخدام العنف للتعبير عن رفضهم للسلطة و تدخلهم في موجه من الفلتان الأمني و الحرب الأهلية كما يحدث الآن في سوريا و العراق.

### • المثقف المهني المتخصص

يتميز هذا المثقف بتخصصه الأكاديمي و المهني ، فهو قد يكون صاحب شهادات عليا في مجال علمي أو أدبي معين و ينتج أعمال ثقافية ذات علاقة مباشرة لتخصصه المهني و الأكاديمي ، ويلعب هذا المثقف دور المستشار و الخبير في المجالات المتعلقة بتخصصه و دائما ما يتم تقديمه للمجتمع بصفة الشخص صاحب الخبرة و الذي يقدم نظرة مهنية متخصصة في المواضيع التي تطرح عليه لمناقشتها في عدة مجالات مثل علم الاجتماع و علم النفس و العلوم السياسية و العلوم الاقتصادية و القانون الدولي و الطب و الهندسة وغيرها من التخصصات الأخرى.

و يتلقى عادةً هذا النوع من المثقفين احترام الدولة و الأحزاب السياسية الأخرى ما لم يقحم نفسه بمناقشة حادة و انتقاد علني لاذع للأوضاع السياسية الداخلية للدولة أو الأحزاب.

و ليس من الضرورة أن يكون هذا المثقف المهني مستقلاً و لا ينتمي لأي حزب سياسي ،

حيث غالباً ما تستقطب الأحزاب الحاكمة هذا النوع من المثقفين ، لذا نلاحظ أن المثقفين المهنيين الذين ينتمون لأحزاب السلطة هم دوماً من يتقلدون مناصب رفيعة في الدولة ، لأن الدولة أحياناً تريد أن تقدم للشعب مثقفين من أصحاب التخصص والخبرة للإسهام في تطوير و تقدم المشاريع التنموية التي تشرف عليها السلطة الحاكمة و من أجل تحسين صورة تلك السلطة أيضاً أمام الممولين الخارجيين الذين يُصرون على التعامل مع خبراء و متخصصين.

وتشجع أيضاً المؤسسات الرسمية للدول العربية المثقفين المهنيين للقيام بعمل الأبحاث الأكاديمية و العلمية التي تساهم في تطوير قدرات الدولة وتحسن عملها، وتقدم حلول للأزمات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، لذا لا تستطيع الدولة الاستغناء عن دور المثقف المتخصص، فهناك حاجة شديدة من قبلها للاستفادة من خبرة هذا المتخصص، و هي دائماً ما تدعمه و تقدم له المنح الدراسية الخارجية و تمنحه جوائز الدولة التقديرية و التشريفية طالما توافق هذا المثقف مع سياسية النظام الحاكم و لم ينتقده.

#### • المثقف التنويري المصلح

يتسم هذا المثقف بامتلاكه أفكار تنويرية منفتحة على العالم الخارجي، حيث يتبنى هذا المثقف منهجية التفكير خارج الصندوق و هو دائم البحث عن الحلول، و يحاول أن يقترح بدائل لأي أزمة يعاني منها المجتمع ، بهدف إحداث إصلاح حقيقي و تغيير للممارسات السلبية من قبل النظام الحاكم ، لكي تتجه الأمور في الاتجاه الصحيح و من أجل تصويب الإجراءات الخاطئة للسلطة أو المجتمع، و يهدف هذا المثقف التنويري من خلال أعماله و أنشطته إلى توعية أفراد المجتمع و إرشادهم نحو تحمل مسئولية حياتهم و تقييم أوضاعهم بطريقة عقلانية من أجل إحداث تغيير اجتماعي إيجابي يقود إلى التنمية المستدامة و النهضة .

و يقوم المثقف التنويري من خلال أعماله الثقافية أيضاً، بإرسال رسائل للسلطة الحاكمة ، حول رؤيته للإصلاح و النهضة و الحضارة التي يحتاجها المجتمع و ذلك بطريقة منطقية تصحبها نية حسنة و ليس بهدف الترويج لأجندة خاصة أو أيولوجية معينة .

و هذا النوع من المثقفين منفتح على الغرب و يشارك في مؤتمرات دولية و يتقن أيضاً اللغات الأجنبية التي تتيح له فرصة الاطلاع على الحضارات الأخرى و الثقافات العالمية و الاستفادة من خبرات و تجارب شعوب العالم و محاولة اقتباس منها دروس مستفادة لتطبيقها ضمن مجتمعه المحلي .

#### • المثقف الديني

و هو المثقف الذي يلعب دور الواعظ الديني و ينتمي إلى أيولوجية دينية معينة و يحاول أن

يفسر الأحداث الجارية بروية دينية بحثة ، وغالبا ما يكون هذا المثقف في مجتمعنا العربي منتمي للأحزاب السياسية الدينية التي تتبنى فكر الإخوان المسلمين أو الفكر السلفي ، حيث نادرا ما نجد أحزاب دينية مسيحية فعالة بمجتمعنا العربي .

وتصطبغ طبيعة الأعمال الثقافية لهذا المثقف بصبغة دينية ، يتم من خلالها توظيف الدين من أجل تشجيع أفراد المجتمع أحيانا، لدعم حزب ديني معين، فعلى سبيل المثال ، حشدت بعض الأحزاب الإسلامية في الوطن العربي ، المثقفين المتدينين من أجل إقناع المواطنين بأنهم إذا لم ينتخبوا مرشحي الأحزاب الإسلامية لن يدخلوا الجنة ، وتم أيضا توظيف المثقفين المتدينين من أجل عمل دعاية حزبية للمرشحين الإسلاميين ومن أجل تنفير المواطنين من التوجه والاندماج إلى بعض الأحزاب العلمانية .

وليس بالضروري أيضا ، أن يكون المثقف الديني منتمي لحزب ديني معين ، بل يمكن في بعض الأحيان ، أن يعمل هذا المثقف ضمن أجندة الدولة العلمانية ، وأن يتم توظيف هذا المثقف المتدين من قبل السلطة الحاكمة من أجل إقناع المواطن البسيط ، بأن الحاكم يجب أن يطاع بصفته ولي الأمر ، وهذا شبيه بما يحدث في بعض الدول العربية التي تنسج علاقات توافقية مع المثقف الديني مثل علماء الأزهر و رؤساء الكنائس الشرقية . ويكون هنا المثقف الديني المتوافق مع نظام الحكم للدولة ، نجماً تلفزيونياً متواجداً في معظم المحطات الرسمية ، لأهمية دوره في إقناع المواطن البسيط ، بما ترغب الدولة لترويجه ضمن صفوف المواطنين من أفكار الطاعة والولاء أو عدم الانتماء للأفكار المتطرفة دينياً .

## المثقف الحالم

و يتصف هذا النوع من المثقفين بالخيال الواسع، وبالرغبة بالعيش بالمدينة الفاضلة « يوتوبيا » ، حيث تعبر أعماله الثقافية عن رؤيته الحاملة لما يجب أن يكون عليه المجتمع والدولة ، وغالبا ما يكون هذا المثقف من طبقة الشعراء و الروائيين و الفنانين في مجال الرسم و الموسيقى و المسرح .

و يحظى هذا النوع من المثقفين بإعجاب فئة معينة من المجتمع المهتمة بالثقافة الأدبية و الفنية بشكل خاص ، لكن رؤيته الحاملة لا تعطي بالفعل حلولاً واقعية لأزمات المجتمع ومعاناة الشعب ، حيث غالبا ما يكون هذا المثقف متأثراً بتجارب فلسفية غربية أو شرقية قديمة لا يمكن منطقياً تطبيقها في المجتمع العربي ، في ظل الهموم اليومية و الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها أفراد المجتمع العربي .

و هذا النوع من المثقفين الحالمين دوماً ما يتم تصنيفهم ضمن طبقة العلمانيين و الغير متدينين أحيانا ، حيث لا يرغب هؤلاء المثقفين بأن يتقيدوا بأيدولوجية دينية تضع خطوط حمراء لإبداعهم الفني و تحد من مدى حلمهم الخيالي الذي يفوق الواقع. و تنظر السلطة الحاكمة العربية لهم بعين من عدم الاكتراث، طالما هؤلاء المثقفون لم يتخطوا الخطوط الحمراء للدولة ، التي تتمثل بالثورة على الحكم أو الثورة على الدين و العادات.

## المثقف الشعبي

وهو المثقف الذي يتحدث مع الشعب و يتواصل معه بلغة شعبية بسيطة، تكاد تشبه لغة الشارع العادي ، حيث يعبر من خلال أعماله الثقافية البسيطة و الشعبية عن اهتمامات المواطن البسيط بعيدا عن التعقيد و استخدام العبارات المنمقة ، فهو يمتاز بقربه و تواصله المباشر مع الشعب و دائما ما نلاحظ حب الناس لهذا المثقف لبساطة أسلوبه و لحسه الفكاهي المرح .

و تتسم علاقة المثقف الشعبي مع النظام الحاكم بالتنوع ، حيث أحيانا تستغل الدولة شعبية هذا المثقف و تقوم بتوظيفه من أجل الترويج لسياستها ضمن صفوف المواطنين البسطاء و أحيانا يكون هذا المثقف الشعبي انسان بعيد عن السياسة و يتجنب التواصل مع السلطة مما يجعله أكثر بعدا عن صناع القرار ، أو قد يعارض أحيانا هذا المثقف السلطة الحاكمة و ينتقدها بشكل ساخر مما يجعله ذلك معرضا لخطر الاعتقال أو التوقيف من قبل قوات الأمن التابعة للنظام الحاكم.

## خطورة دور المثقف في المجتمع العربي

يمتلك دوما المثقف المؤثر في المجتمع سلاح ذو حدين ، حيث قد يستخدم هذا السلاح في الدفاع عن حقوق المواطنين و المصالح الوطنية للشعب و تنوير و توعية الشعب بحقوقهم و واجباتهم للسير نحو التقدم و الازدهار و قد يتم استخدام هذا السلاح من أجل خداع الشعب و تغطية فساد المسؤولين أو تحريض الشعب على استخدام العنف و اقناعه بأجندات خفية تهدف إلي تدمير مصلحة الوطن و القضاء عليه.

كما يلعب المثقف أيضا دورا هاما في مسألة السلطة و محاسبتها في حين أخطئت تلك السلطة بحق الشعب ، فبإمكانه المطالبة بالتحقيق في ملفات الفساد و كشف الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، و يستطيع أيضا أن يحشد الرأي العام من أجل محاربة الفاسدين بالسلطة الحاكمة ، وهذا دائما ما نلمسه عند المثقفين الذين يعملون في مجال الصحافة الاستقصائية.

وتكمن خطورة دور المثقف العربي في مجتمعنا بكونه أصبح أيضا بمثابة قدوة و رمز لبعض الشباب العربي الذي يبحث عن هدف لحياته ، و قد يتأثر عدد كبير من المراهقين و الشباب بأفكار هذا المثقف التي قد تروج لأيدولوجيات معينة تختلف عن طبيعة ثقافة المجتمع العربي ، و في نفس الوقت قد يكون أيضا هذا المثقف مصدرا للإلهام كبير لبعض الراغبين في النجاح و الإبداع ، و ذلك عندما تنشر أعمال هذا المثقف، ثقافة الأمل و حب الحياة ، لكن في نفس الوقت قد يكون هذا المثقف سبب لدمار و تحطيم المجتمع عندما يروج لثقافة صناعة الموت و التشاؤم في المجتمع.

### طريقة تعامل الأنظمة الحاكمة العربية مع المثقفين :

نظرا لخطورة دور المثقف في التأثير على أفراد شعبه و على النظام الحاكم ، تنظر دوما السلطات الحاكمة بالوطن العربي لأي مثقف يظهر على الساحة الاجتماعية و الثقافية ، يعين من الحذر و الريبة ، لحين تأكد الجهات الأمنية التابعة للسلطات الحاكمة من النوايا الحقيقية لهذا المثقف و من اتجاهه الفكري ، فيتم إما السعي لاستقطابه في أروقة الحكم أو تهميته و إبعاده عن الحياة العامة أو غض الطرف عنه في حال أنه لم يشكل أي خطر على النظام الحاكم.

و تقوم عادة أنظمة الحكم العربية بالترويج للمثقفين التابعين لها عن طريق دعمهم إعلاميا من خلال ظهورهم الاعلامي المستمر عبر وسائل الاعلام التقليدية أو الجديدة ، فتجد أن المثقفين الموالين للنظام الحاكم يكتبون شاشات القنوات الفضائية الرسمية و أسمائهم منتشرة في معظم المواقع الإخبارية التابعة للنظام الحاكم.

أما المثقفون المعارضون للحكم ، فغالبا ما تحضنهم أحزاب المعارضة التي تستضيفهم أيضا ضمن أنشطتها الثقافية و ترحب بهم بوسائلها الإعلامية الخاصة. بينما المثقف المستقل قلما ما يوجه له الدعم الإعلامي ، لأنه لا يروج لأي أجندة سياسية تابعه للحكم أو المعارضة . عوضاً عن ندرة وسائل الاعلام المستقلة العاملة بالوطن العربية.

و أخيراً ، يمكننا القول ، أن هوية المثقف و دوره بالمجتمع و علاقته بالسلطة يتشكلون جميعاً بناءً على التنشئة الاجتماعية و طبيعة الظروف السياسية و الاقتصادية التي عاشها المثقف ، بالإضافة لنوعية الفكر الثقافي و طريقة التفكير التي يتبناها المثقف و يؤمن بهما. و تبقى علاقة المثقف مع السلطة متذبذبة بين الارتباط و التبعية للسلطة و بين النفور و الاعتراض أو عدم الاكتراث ، فالمثقف العربي هو وليد مجتمع عربي متناقض يسوده خلافات فكرية و طائفية و دينية و علاقات جدلية بين المواطنين و الحكام.

# استراتيجية حل الدولتين والدولة الواحدة في الخطاب الاعلامي الاسرائيلي

عماد موسى \*

## مقدمة :-

إن استراتيجية الخطاب الإسرائيلي في الترويج لحل الدولتين كأساس لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تستند إلى مقارنة بين أحداث تاريخية مرتبطة بالاحتلال الفرنسي للجزائر ، وسيجد المتابع ذلك في التوظيف الإسرائيلي لهذه الاستراتيجية ، والتي تعمل على قراءة التاريخ الفرنسي للجزائر ، وكيفية انسحابه منها ، واعتراف المجتمع الدولي باستقلال الجزائر على الرغم من وجود تيار يميني قوى معارض للانسحاب سواء داخل الجيش الفرنسي أو المجتمع الفرنسي نفسه تشكلت معارضة ضد الاخلاء، ولكن المحصلة في النهاية لخصها شارل ديغول للمفاوض عنه « جو كس » بعبارة ( اخرجني من الجزائر ) ، ومع ذلك خرج الفرنسيون في اليوم الذي سمي « بيوم كل الشهداء ».

رئيس حكومة فرنسا في ذلك الوقت « كيرمند سفرانس » أعلن المقاطعات الجزائرية « جزء من الجمهورية .. و ستبقى كذلك » . وشكل الفرنسيون لوبي يميني محافظ قوى وعنيف في البرلمان ( الجمعية الوطنية ) ضد الاخلاء .

شكل المواليين المحليين العرب اقل من ٨٪ من عموم الأصوات في الجمعية وذلك في العام ١٩٥٨ ، وقام الجيش الفرنسي ببناء « حاجز الموت » سياج كهربائي بتوتر عال ، محوط بالألغام بطول ٣٢٠ كلم . كما سمح بتعذيب المعتقلين الذين ألقى القبض عليهم ، كان من بينهم جان بول سارتر ، وسيمون ديفوار ، فرانسوا سجان ، و كلود فيزا كلينسمان ، وسيرج ريجاني ، الذين وقفوا علنا ضد القمع والاحتلال إن بعضهم دعا إلى رفض الخدمة بين الجنود الفرنسيين . حيث توجهوا عام ١٩٥٨ إلى شارل ديغول مناشدين أن يأتي لقيادة فرنسا الحرة ، وأن يتوجه إلى الاتجاه المعاكس ، حتى وصلت الثورة ضد ديغول لذروتها في العام ١٩٦١ ، أثناء ذروة محادثات السلام في افيان .

في نهاية الانقلاب نحي من الجيش ٢٢٠ ضابطا، قدم إلي المحكمة العسكرية ما يقارب من ١١٤ ضابطاً ، وحلت ثلاث كتائب شاركت في الانتفاضة، واستقال نحو الف ضابط آخر فيما أطلق ديجول احتجاجا على « الحضيض الذي وصلت إليه مكانة فرنسا الوطنية واعتبارها الدولي الذي لم تشهد له مثيل».

و مع قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة من الأصوات الى جانب استقلال الجزائر، تصلبت كل الاطراف الفرنسية في مواقفها، وأخذ العنف بالتصاعد، في ذات السنة ١٩٦١، صوتت أغلبية حاسمة من الجمهور في فرنسا في استفتاء شعبي لصالح الانفصال عن الجزائر.

و بعد سنة من ذلك أخلى الفرنسيون من الجزائر. وانسحب الجيش الفرنسي، فيما فر معظم المستوطنين الفرنسيين، بالإضافة للكثير من الجزائريين المحليين، (عشرات الاف) ممن اشبه بهم كعملاء، ذبحهم أبناء شعبهم، بعد وقف اطلاق النار.

فرنسا لم تكن على الاطلاق جاهزة لاستيعاب طوفان من مئات الاف المهاجرين، واللاجئين وتوقعت عشر العدد الذي وصل اليها. وبدت آثار الارتجال المتسرع على اللاجئين، والتي كانت شديدة للغاية ، حيث سقط على خلفية حرب الجزائر تسعة رؤساء وزراء في فرنسا، منهم ثلاثة تولوا رئاسة الوزراء بين يوم واحد وأسبوعين. فرنسا كانت قريبة وقتها من الحرب الأهلية.

## مقاربة تاريخية :-

« مع كل الاختلاف، عندنا أيضا، يجب أن نأخذ مصيرنا بأيدينا فننطوي في حدود آمنة، ومعترف بها ونخلق واقعا من دولتين لشعبين كي تكون الدولة يهودية وديمقراطية. على مدى اجيال نحن ملزمون بان نتخذ اليوم قرارات - قبل ان يفوت الأوان »<sup>١</sup>

لقد اعتمد الخطاب في صياغة الأحداث الخطائية على تضمين خطاب تاريخي ولكنه يوظف السردية التاريخية للاحتلال الفرنسي للجزائر في الايام الأخيرة، مبرزاً المواقف المتباينة داخل المجتمع الفرنسي والحكومة والجيش وغيرهم من القوى من مسألة في غاية الأهمية، وهو منح الاستقلال للجزائر وذلك عبر اتخاذ قرار شجاع ومصيري بالانسحاب من الأراضي الجزائرية بعد ١٣٢ سنة من الاحتلال، وقد احتاج هذا الأمر إلى رجل شجاع مثل ديغول لاتخاذ قرارات شجاعة عصفت به وفرنسا، ولكن في النهاية، اتخذ القرار، وزال الاحتلال



الفرنسي، واستقلت الجزائر. وهذا يشير إلى قضية هامة في التضمين مثل هذه السردية، هو "أننا عندما ندخل في كلامنا كلمة لشخص آخر، نخلع عليها لا محالة شيئاً من صوتنا يخضع لمستويات عديدة من الاستلاب، والامتلاك"<sup>٢</sup>

ولما كان الأمر متعلق بقضية احتلال شعب لشعب، فقد تمكن منتج الخطاب من الاستحواذ والامتلاك للسردية التاريخية، وكأنه هو الذات المتكلمة، فغاب صوت منتجها وصانعوها ومؤرخها، ليحل محلهم في محاولة منه لإقناع أصحاب القرار، والرأي العام، بتقبل فكرة الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ومنح الاستقلال للشعب الفلسطيني، لأنها حتمية من حتميات التاريخ. وهذا هو هدف التضمين واستحضار التاريخ.

فالخطاب في مقاصده المباشرة موجه للقيادة الإسرائيلية وللرأي العام في إسرائيل، وفي مقاصده غير المباشرة للفلسطينيين، للإيحاء بوجود صوت إسرائيلي ينادي بتطبيق التجربة الفرنسية في الجزائر، وإلا فإن التصلب سيضع إسرائيل في «عزلة متصاعدة، ستؤثر سلباً على أمنها واقتصادها، وأمام خطر على مستقبلها كدولة يهودية وديمقراطية.

إن فقدان أمل الفلسطينيين من شأنه أن يؤدي إلى اندلاع صراع متجدد وعليه فمن الحيوي بلورة صيغة جديدة للمسيرة السياسية، تبث في الطرفين الإحساس بالتقدم، والأمل، وتسمح بعودة سريعة لمفاوضات تقوم على أساس خطوط ٦٧ مع تبادل للأراضي.

الطريقة المقترحة هنا تستند إلى خطوط بناء أحادية الجانب، وتكون الخطوة أحادية الجانب بناء، إذا لم تكن تعارض وروياً الدولتين للشعبين، بل وتدفع إلى الأمام عملياً واقع الدولتين... الصيغة ستسمح بتلطيف حدة النزاع من خلال خلق تدريجي لواقع الدولتين، عبر تنفيذ سلسلة من الخطوات أحادية الجانب غير مشروطة باستئناف المفاوضات أو بتقدمها. على إسرائيل أن تعمل على خلق واقع دولتين للشعبين.. فالإعلان بأنها مستعدة في كل وقت العودة للمفاوضات المباشرة... وبأنها لا تطالب بالسيادة على المناطق شرقي (الجدار الأمني)، وهذا يؤكد على أن «هناك حضور لسلطة المتكلم وقصديته، لأنه هو الذي يحدد معاني كلامه سلفاً. يترتب عليه أن المتلقي ليس له أي دور في مسألة اضمحاء المعنى على الألفاظ لأنها وليدة معان مسؤولة عن مظهرها مسبقاً، وما على القارئ إلا أن يبحث عنها من خلال الألفاظ ذاتها، أو أن يجتهد لبلوغها إذا كانت محتفية وراء ألفاظها»<sup>٣</sup>.

والاستعداد لعودة المستوطنين الذين يسكنون شرقي الجدار أو خارج الكتل الاستيطانية... تجميد البناء خارج الجدار الأمني والأحياء العربية في القدس، يمكن مواصلة البناء في الكتل

الاستيطانية والاحياء اليهودية في منطقة القدس. وتطبيق قانون الاخلاء الطوعي والتعويض للمستوطنين الذين يسكنون شرقي الجدار... إعداد خطة وطنية لاستيعاب المستوطنين الذين يعودون إلى دولة إسرائيل. في حدودها المعترف بها والآمنة...»<sup>٤</sup>

## مقاصد الخطاب :-

نلاحظ كيف تترسخ المفاهيم والمصطلحات في اللاوعي عند منتجي الخطاب فهم يصرون على استعمال مصطلح العنف (أن يؤدي إلى اندلاع متجدد للعنف)، وليس المقاومة المشروعة للإبقاء على بابالتأويل لمصطلح (العنف) مفتوحاً لصالح اسرائيل في تكرارها لمتواليه العدوان وارهاب الدولة الممنهج والمنظم حيث يكون الرد المصطلحي جاهزاً في اسرائيل وامريكا (حق اسرائيل في الدفاع عن النفس) دون اية اشارة بأنها تحتل ارضا وتهنك حرته يومياً وتمارس عدونها العسكري عليه.

وكما يستعمل الخطاب مصطلح (الجدار الأمني) استعمالاً مغايراً للوقائع القانونية وللوقائع على الأرض، فهو يتكئ على مصطلح (العنف) السابق، وتحديدًا العنف الفلسطيني، والذي يتطلب جداراً أمنياً، مع أن الجدار في حقيقة أمره ما هو إلا جدار فصل وضم عنصري، ويترتب عليه اقتلاع قرى من الضفة ووضعها في داخله، ومصادرة أراض وتدمير أراض زراعية، وكل ما يترتب عليه من انتهاك فاضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والشرعة الدولية لحقوق الإنسان، مما يؤكد على أن «هناك حضور لسلطة المتكلم وقصديته، لأنه هو الذي يحدد معاني كلامه، سلفاً. و يترتب عليه، أن «المتلقي ليس له أي دور في مسألة اضعاء المعنى على الألفاظ، لأنها وليدة معان مسؤولة عن تظهارها سلفاً، وما على القارئ إلا أن يبحث عنها من خلال الألفاظ ذاتها، أو أن يجتهد لبلوغها إذا كانت محتفية وراء ألفاظها»<sup>٥</sup>. إلا أن الخطاب لم يترك للمتلقي حرية التأويل لمكوناته، بل، سارع إلى كشف مقاصده بهدف توجيه التحليل وفقا لهذه المقاصد مع» أن للقارئ مقاصده الخاصة، التي قد تتجاوز مقاصد الكاتب نفسه، وتدفعه لأن يؤول ما شاء في النص، بيد أن هذا التأويل خاضع على أساس مقاصد البنية النصية المنفتحة على القراءات في حدود ما تسمح به الظروف»<sup>٦</sup>.

## لذلك فإن لهذه الرسالة ستكون عدة مقاصد<sup>٧</sup>:

« الأسرة الدولية التي ستقتنع بصدق نوايا إسرائيل، وتسمح بإعادة بناء الثقة، وخروج إسرائيل من العزلة المتصاعدة.

« أما الفلسطينيون فسيتبينون بأن إسرائيل لا تعارض إقامة دولة فلسطينية.

« الجمهورية الإسرائيلي في إسرائيل سيتلقى رسالة واضحة من حكومته حول الحاجة العاجلة والحيوية لحل الدولتين.

« يهود الشتات سيتبين لهم حصانة المشروع الصهيوني،

يطرح الخطاب رؤياه من أجل مبادرة اسرائيل باستعادة الثقة بها من قبل الفلسطينيين، والمجتمع الدولي من خلال اتخاذ اسرائيل جملة من الإجراءات الأحادية، وذلك من أجل الحفاظ على إسرائيل كدولة ديمقراطية يهودية، ولكن منتجو الخطاب يعلمون كما يعلم الرأي العام في إسرائيل النوايا الحقيقية المعلنة والمضمرة، لحكومة نتياهو، وهي استكمال المشروع الصهيوني الذي يقف الاستيطان والاستيلاء على الارض الفلسطينية على سلم اولوياته، وتفريغ الأرض من السكان الفلسطينيين من أهم أدواته. ويمكننا القول أن «ما يراه المراقب عندئذ لا يعود إلى الشيء ذاته، وإنما إلى الصورة المثارة في مخيلته»<sup>٨</sup>.

أن هذه الصورة اصبحت مطبقة على الواقع الفلسطيني وليست الصورة القابلة للتمثل والتخيل، لأنها أشحت صورة متحققة ومعينة. ولكن الخطاب التالي يوضح، مدى الاعتراف الدولي بشرعية الحقوق الفلسطينية، والذي يتجلى في كثير من القرارات الأممية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، ويؤكد أو يقطع جازماً بأن قيام الدولة الفلسطينية قادمة، لا محالة، لأن البديل هو دولة ثنائية القومية.»

في اوسلو وضعت الاوتاد لاعتراف شرعي بدولة فلسطينية. «المصير» الذي لا يمكن لأي حكومة أن تملص منه، فالعالم بأسره يعترف بحقوق الفلسطينيين بدولة خاصة بهم. والأمر يظهر في قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة، وفي نهاية المطاف ستقوم الدولة الفلسطينية، على الرغم من المعارضين، فالبديل الوحيد هو دولة ثنائية القومية ديمقراطية، الحل الذي معناه نهاية الصهيونية.

لقد وقع اتفاق اوسلو بعد سنوات من الحرب المضرجة بالدماء فأول مرة وافق الفلسطينيون على الاعتراف بدولة إسرائيل، وتراجعوا عن معارضتهم القاطعة لتقسيم أراضي فلسطين الانتدابية إلى دولتين. في قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، عرض على الفلسطينيين ٥٠ ٪، من المساحة بين البحر والنهر، ولكنهم رفضوا وشرعوا في حرب هزموا فيها.

أما في اوسلو فقد اكتفى الفلسطينيون ب ٢٧ ٪ فقط، إلى جانب حل مسألة القدس، ومشكلة اللاجئين. وهكذا يكونون قد طلقوا قرار الخرطوم سيء الصيت والسمعة، الذي يعلن المقاطعة على إسرائيل، ويدعو إلى إزالتها من المنطقة، ورغم ذلك لم يؤد الاتفاق إلى حل

دولتين تعيشان بسلام الواحدة إلى جانب الأخرى. فهل أوفت إسرائيل بنصيبها من الاتفاق؟ الجواب سلبي، فقد كان هدف اوسلو تقليص الاحتلال حتى الغائه، ولكننا واصلنا لنكون شعبا محتلا. سلبننا الاراضي، واصلنا التنكيل بالفلسطينيين وحرمانهم من حقوق الانسان الأساس، التي تعهدت اسرائيل باحترامها حين تبنت وثيقة حقوق الانسان للأمم المتحدة. وفي هذه الاثناء تواصل الاستيطان في يهودا والسامرة، يزدهر خلاف تام مع الاتفاق.

الفلسطينيون هم أيضا خرقوا الاتفاق في هجمات «ارهابية» شديدة على اسرائيل وعلى سكانها لعلهم لأنهم لم يكن بوسعهم السيطرة على المتطرفين، ولعلمهم، هكذا سيلزمون اسرائيل بوقف الاحتلال.

فقط مع انتخاب أبو مازن رئيسا للسلطة الفلسطينية توقف «الارهاب» من يهودا والسامرة، ومنذ سنين والسلطة تنفذ نصيبها في الاتفاق. لا ريب ان اتفاق اوسلو اتاح التوقيع على اتفاق السلام مع الاردن واستمرار السلام مع مصر (وان كان هذا سلاما باردا) فكيف يحتمل سلام حار عندما نجمع اخوانهم الفلسطينيين). و فقط بفضل اتفاق اوسلو اقترحت السعودية على اتفاق سلام، تنضم اليه معظم الدول العربية، شريطة ان توافق اسرائيل على اقامة دولة فلسطينية. وكان قبول المبادرة السعودية كفيلا بأن يجعل الشرق الاوسط جنة عدن اقتصادية مزدهرة، يشجع القوى الديمقراطية في المنطقة، ويساعد اسرائيل على بلورة ائتلاف من الدول العربية مقابل ايران، ولكن لم تستجب أي حكومة اسرائيلية للتحدي. لقد منح اوسلو اسرائيل دعما دوليا من الجدار الى الجدار، دعما لم يسبق له مثيل، منذ قيام الدولة. وقد تبدد هذا الدعم شبه مطلق بسبب استمرار الاحتلال. فما العمل اذا لم تكن التوارق قد تحولت بعد الى وثيقة قانونية دولة، مثلما هو القرآن والعهد الجديد ليسا وثيقتين قانونيتين، والعالم لا يمكنه ان يقبل الكوشان الذي اعطاه الرب للشعب اليهودي؟ فمن يؤمن حقا بالوعد الالهي في اسرائيل، فليفضل ليرجع سفر البدء ويقرأ المباركة التي منحها الرب لإسماعيل ابن ابراهيم؟»

## مسائل الخطاب :-

الخطاب يلتفت إلى مسائل هامة، الأمر الذي «يتطلب البحث عن الهيكل التصوري للخطاب مأخوذ باللحظة التحليلية للمفوظات هذا الخطاب، ومستوى مفاهيمه المنطقية، من ناحية الافق النظري والخلاصة التجريبية لذلك الحقل» الهرمينوطيقي «من الناحية النقدية»<sup>١</sup>، وهذه المسائل هي:

١. المتعلقة بالجانب الإسرائيلي من خلال طرح سؤال هام والاجابة عليه. «فهل أوفت إسرائيل بنصيبها من الاتفاق؟

الجواب كان سلبيا: فقد استعمل الخطاب ملفوظ (تقليص) الاحتلال، وليس تعبير آخر كأن يقول انتهاء الاحتلال ازالة الاحتلال أو رحيل، أو جلاء . وهذا التعبير «تقليص» ينسجم مع النسق اللغوي ويتساند مع تعبير (حتى الغائه)، فيصبح الاحتلال طبعة أو قانون يحتاج الى زمن للإلغاء.

ومن ثم يستخدم الخطاب نسقا لغويا مغايراً ليخفي مقاصده ونواياه الحقيقية، "ولكننا واصلنا لنكون شعباً محتلاً. سلبننا الاراضي، واصلنا التنكيل بالفلسطينيين وحرمانهم من حقوق الانسان الأساس، التي تعهدت اسرائيل باحترامها حين تبنت وثيقة حقوق الانسان للأمم المتحدة... وفي هذه الاثناء تواصل الاستيطان في يهودا والسامرة، يزدهر خلاف تام مع الاتفاق".

فالخطاب يقدم عرضاً لممارسات الاحتلال وانتهاكاته لحقوق الانسان الفلسطيني، ولكن هذا الاعتراف بالانتهاكات لا يدوم طويلاً ولا يصمد أمام استخدام الخطاب جملاً في السياق هي "شعباً محتلاً" ، و"يهودا والسامرة". فاستخدام جملة "شعباً محتلاً" وليس دولة احتلال على اعتبار ان المشروع الصهيوني مشروعاً قومياً وهذا ينسجم مع قول "يهودا والسامرة". في عملية تذهين هستوريوغرافية مكشوفة بقصد الربط بين الاستيطان والأرض. من هنا فيمكننا القول أن "المصطلحات حاملة لمعرفة متخصصة أي أنها تنتمي إلى مجال محدد من مجالات المعرفة، أو بتعبير آخر إلى لغة متخصصة وترتبط ارتباطاً عضوياً، بمكونات المجال المعرفي الذي تنتمي إليه"<sup>١١</sup>.

٢. المسألة الثانية تتعلق بالطرف الفلسطيني «الفلسطينيون هم أيضا خرقوا الاتفاق في هجمات «ارهابية» شديدة على اسرائيل وعلى سكانها. ولعله لم يكن بوسعهم السيطرة على المتطرفين، ولعلمهم انهم هكذا سيلزمون اسرائيل بوقف الاحتلال. فقط مع انتخاب ابومازن رئيساً للسلطة الفلسطينية توقف «الارهاب» من يهودا والسامرة، ومنذ سنين والسلطة تنفذ نصيبها في الاتفاق.» وكما هو واضح يستخدم الخطاب للمرة الثانية مصطلح «يهودا والسامرة» ويستخدم مصطلحي «المتطرفين، الارهاب»، وهكذا يرسم معادلة الصراع شعباً محتلاً، يصارع مجموعات متطرفة وارهابية في يهودا والسامرة.

٣. المسألة الثالثة: هي كيفية اشتغال الخطاب على الربط بين المبادرة العربية كحل للصراع، التي - في حال - تطبيقها تمكن الفلسطينيين من إقامة دولتهم، وتحويل المنطقة الى جنة عدن وبين إنشاء تحالف قوي ضد إيران.

٤. المسألة الرابعة: فهي تضمين الخطاب موقفاً نقدياً للاتجاه اليميني المتدين لذلك يطرح

استفهاما استنكاريا". فما العمل اذا لم تكن التوراة قد تحولت بعد الى وثيقة قانونية دولة، مثلما هو القرآن والعهد الجديد ليسا وثيقتين قانونيتين، والعالم لا يمكنه ان يقبل الكوشان الذي اعطاه الرب للشعب اليهودي؟ فمن يؤمن حقا بالوعد الالهي في اسرائيل، فليفضل ليرجع سفر البدء ويقرأ المباركة التي منحها الرب لإسماعيل ابن ابراهيم".

فالخطاب يعرض بضاعة حل الدولتين لتمرير مسألتين الأولى:- تتعلق بالمصطلح حيث يعود الخطاب تارة أخرى إلى التوظيف الواعي للمصطلح (لتقسيم أراضي إسرائيل الانتدابية إلى دولتين) والتي تتناغم مع الموقف الانتقادي لموقف المتدينين؟، لكن اثارته دائما يهدف الى اذكاء النار في الموقف الديني والدفع به الى اقصى درجات التطرف. علما بأن قرار التقسيم في وثائق الأمم المتحدة لفلسطين الانتدابية، وليس لأراضي اسرائيل الانتدابية، وهذا يتطلب من متلقي الخطاب العمل على فهم مقاصده، مما يعني أن الفلسطينيين، كانوا يحتلون أرض اسرائيل، والمعنى الآخر، أن لاسمؤولية اخلاقية تقع على إسرائيل عن تشريد الفلسطينيين، وخلق قضية اللاجئين الفلسطينيين، وحرمانهم من ممارسة حقهم في العودة، والمعنى الثالث ربط أرض إسرائيل بالأساطير الدينية، والأراجيف الصهيونية الأمر الذي يؤكد على أن «استعمالات اللغة ليست بريئة، ولكنها مشحونة بكيفية معينة تجعلها تحيل إلى مرحلة تاريخية محددة»<sup>١٢</sup>.

وأما المسألة الثانية التي يحاول الخطاب تمريرها إلى الذوات المتلقية هي ربط حل الدولتين بحل الصراع عبر تطبيق المبادرة العربية بإنشاء (ائتلاف من الدول العربية مقابل ايران). وليس بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وفيه معنى متبطن وهو انشاء تحالف سني بقيادة السعودية ضد ايران الشيعية.

ومع ذلك، فإننا نجد هناك العديد من الخطابات الإعلامية، التي تكشف عن الحالة التي آلت اليها العملية السلمية، وخصوصا اتفاقات أوسلو والتي «وصلت (أوسلو) إلى أسفل الدرك، فالقيادة الفلسطينية تحذر من خطر إلغاء الاتفاقات وتعترم الطلب من الجمعية العمومية، الاعتراف بدولة فلسطينية في حدود ٦٧ ويعبر رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ورئيس الفريق الفلسطيني المفاوضات صائب عريقات، عن خيبة أمل متعاطمة في الشارع الفلسطيني من استمرار الاحتلال لتوسيع المستوطنات والجمود السياسي، خيبة أمل من الثمار الفجة للسلام، تدفع إلى تآكل مكانة رئيس الوزراء سلام فياض، الذي يجتهد لقمع كل محاولة لاستئناف «الإرهاب» تجاه الاسرائيليين. قد جاءت اتفاقات اوسلو لتشق الطريق نحو انتهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية حتى التسعينيات من القرن الماضي. وكان تسليم المسؤولية الحصرية عن المنطقة (ج) إلى إسرائيل ليشكل مرحلة قصيرة في الطريق إلى التسوية الدائمة. التقرير الذي نشره أمس البنك الدولي يعزز ادعاء الفلسطينيين بأن ابعادهم عن هذه

المنطقة التي تتوزع على أكثر من ٦٠ في المائة من مساحة الضفة، يقيد تطور اقتصاد فلسطيني مستقل، ويمس بالعلاقات التجارية مع دول العالم»<sup>١٣</sup>.

يتكئ الخطاب في تكوينه وصياغته على المواقف الفلسطينية، وموقف البنك الدولي الذي يعزز مواقفهم، إلا أن الخطاب من جهة أخرى، يعتمد في عملية بناء أنساقه اللغوية على سرد المواقف المناوئة لاتفاق أوسلو، «وانضم الى أصوات زعماء حماس الذين يعارضون اتفاق أوسلو، مؤخرا وزير الخارجية افيغدور ليرمان الذي اعتبر الاتفاقات التي جاءت لوضع حد للنزاع بأنه» الخطوة السياسية الاكثر فشلا في تاريخنا» ودعا الى اعادة النظر فيها، وفي نهاية الأسبوع الماضي نشر بأن المرشح الجمهوري للرئاسة الأمريكية ميت رومني هو الآخر لا يؤمن بتسوية سياسية بين إسرائيل وجيرانها. فقد قال رومني في محفل مغلق أن «الفلسطينيين لا يريدون السلام وملتزمون بإبادة اسرائيل» والرأي يقول أن تقدير رومني للوضع واستنتاجه، بأن انعدام الحل أفضل من حل الدولتين. هما صدى اقوال سمعها من صديقه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو»<sup>١٤</sup>.

ويوظف الخطاب التقابل، فيضع مصطلح الارهاب، في موازاة الاحتلال، ومواقف حماس في موازاة مواقف ليرمان، ضد اتفاق أوسلو، (وانضم الى أصوات زعماء حماس الذين يعارضون اتفاق أوسلو، مؤخرا وزير الخارجية افيغدور ليرمان الذي اعتبر الاتفاقات التي جاءت لوضع حد للنزاع بأنه» الخطوة السياسية الاكثر فشلا في تاريخنا» ودعا الى اعادة النظر فيها). وهذا التقابل ليس عفويا، فهو يهدف الى تمرير مقاصده المتبطنة.

ومن ثم يعمل الخطاب على تظهير مصطلح الابادة الذي استخدمه (رومني) عبر توارى الذات الفاعلة في الخطاب خلف الذات المتكلمة من خارج الخطاب، الا ان هاتين الذاتين سرعان مع تتحدا في ذات متكلمة واحدة بعد أن تم تضمين الخطاب لصوت الذات المتكلمة من خارج الخطاب.

«وهكذا يغدو الخطاب «الاعلامي» نسقا نصيا ينتظم تعبيره اللغوي، وتدلله المنطقي، في انسجام مع السياق الثقافي المجتمعي العام»<sup>١٥</sup>، إذن، فليس صدفة أن يشتغل منتج الخطاب على تضمين خطاب آخر، فهو عمل واع و مقصود لذاته، فالذي يتحدث عن الإبادة وعن رفض الفلسطينيين للسلام هو شخصية غير اسرائيلية (امريكية)، والذي يظهر بجلاء على سطح الخطاب، فالذات المتكلمة لم تأت في الخطاب على ذكر (الهولوكوست). حيث استعملت واحداً من أبرز وأهم معانيها، خصوصا اذا ما عرفنا ان «هذه الهولوكوست، قد أثبتت فائدتها، فقد عمدت الحركة اليهودية الأمريكية المنظمة، إلى استغلالها... وبإعادة

صياغة مؤدجلة، أثبتت (الهولوكوست) بأل التعريف أنها السلاح المفضل لصرف النقد عن إسرائيل<sup>١٦</sup>، ولكن روميني يستعمل المرادف اللغوي للمحرقة مصطلح الإبادة.

فقد وظف منتج الخطاب هذه النسق اللغوي على جدلية ، فطالما أن الفلسطينيين لا يريدون السلام ، إذا فإنهم يريدون إبادة إسرائيل. فالملفوظ «إبادة إسرائيل»، أصبح مرتبطا في علاقة جدلية مع رفض الفلسطينيين للسلام، بالإضافة لكون الجدلية في أحد ركنيها تهدف احداث استرجاع داخل الذاكرة الجمعية اليهودية المرتبطة بالهولوكوست النازية، فبهذا الأسلوب التخيلي، يصبح الفلسطينيون مثل النازية، لكونهم لا يريدون سلاما مع إسرائيل، بل يريدون ابادتها، فهذا التوظيف يهدف من ورائه رومني الحصول على الدعم المطلوب من الجالية اليهودية في أمريكا. أما منتج الخطاب فيقصد التماهي مع الموقف، لإقناع الرأي العام بطريقة مباشرة بحقيقة موقفه عبر التوحد مع موقف روميني.

وتورد بعض الخطابات الإعلامية الإسرائيلية أيضاً معلومات تاريخية عن فكرة حل الدولتين، وبأنها تتعارض مع الفكر الصهيوني بدليل أن «أي استعراض تاريخي لا بد ان يكون مرهوناً بأيديولوجيا، أحيانا تكون هذه الأيديولوجيا سافرة، معلنة، وفي احيان أخرى مستترة خجولة»<sup>١٧</sup>.

«بعد بضعة أيام من قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ أعلن دافيد بن غوريون من مركز مباي» الآن فيما نحن نسير نحو إقامة دولة يجدر بالذكر بأن هذه لن تكون دولة يهودية، هذه ستكون دولة كل مواطنيها،... في داخلها سيكون كل المواطنين متساوين... وأفتقرض أنها لن تسمى أيضا دولة يهودية.

نعم، هذا هو بن غوريون بعد أقل من نصف سنة، في الخامس من أيار من العام) تشح) بالتقويم اليهودي سيقف ليعلن في مجلس الشعب، «نعلن بذلك عن إقامة دولة يهودية في بلاد إسرائيل، ذات بن غوريون المفكر الاستراتيجي الأعلى لحرب الاستقلال، استبعد كل تنازل عن الانجازات الجغرافية والديمقراطية للحرب، وإن لم يسع إلى توسيعها، والذي انتهج حكماً عسكرياً في الوسط العربي، وعارض الغاءه في كل سنواته كرئيس للوزراء ووزير للدفاع. ماذا نتعلم من ذلك؟ أنه لا يجب أخذ الدليل من الأقوال، بل من الأفعال.»<sup>١٨</sup>

### جواب السؤال الذي اختتم به هذا الخطاب، سنجعله، بادئة للخطاب التالي:

«اخليت ميغرون، لكن هذا لن ينقذ حل الدولتين، وأخليت، لأنها بنيت على أرض خاصة لأنها كانت واقعة في منطقة مخصصة، لأن تكون جزءا من دولة فلسطين في



المستقبل، إن عشرات المستوطنات تقف على حالها، ويعيش اليوم شرقي الخط الأخضر أكثر من ٣٠٠ ألف مستوطن، من غير أن نشمل شرقي القدس.

قامت هوية اليسار الإسرائيلي منذ عشرات السنين على التزامه بحل الدولتين، لكن حان وقت النظر الواعي إلى الواقع والاعتراف بأننا خسرنا المعركة... لكن لا داعي للاستمرار في إنكار الواقع، فأنا أتخلى عن حل الدولتين، لأسباب عقائدية، فهو رغم مساوئه حل منطقي، من جهة أخلاقية وسياسية وسكانية، وأن أتخلى عنه لأنه لا يمكن أن ينفذ بالفعل.

يؤيد أكثر أعضاء الأحزاب، الأعضاء في ائتلاف بنيامين نتنياهو، بصورة واضحة حل الدولة الواحدة، وبقيت تصريحاته المتعلقة بإنشاء دولة فلسطينية بمثابة ضريبة شفوية، فأعماله تثبت عكس ذلك، بل، إن قادة المعارضة، لا يكادون يذكرون حل الدولتين، بعد أن علموا أن هذا الذكر، يصاحبه خسارة أصوات كثير في صناديق الاقتراع.

إن الحلفاء الطبيعيين لليسار، هم أعضاء اليمين، الذين يؤيدون القيم الجهورية، للقيم الديمقراطية الليبرالية، مثل موشيه أرنسن ورووين ريفلين، فكلاهما، يعتقد أنه يجب على إسرائيل أن تضم الضفة، وأن تمنح الفلسطينيين، حقوق مواطنة كاملة لمنع تحولها إلى دولة فصل عنصري<sup>١٩</sup>.

## مرتكزات الخطاب:-

١. اظهر عجز اليسار الإسرائيلي، لتحقيق بحل الدولتين دوغما الكشف عن أسباب العجز.
٢. التخلي عن حل الدولتين لأسباب عقائدية.
٣. الائتلاف اليميني يريد دولة واحدة، ولكنه يجهر شفويا بحل الدولتين.
٤. الجوهر اليسار واليمين واحد، لأن اليمين واليسار مشتركان في القيم الديمقراطية. من هنا، ينادي الطرفان بضم الضفة الغربية إلى إسرائيل، ومنحهم المواطنة الإسرائيلية. ولكننا، نرى أيضا، أن هذا غير ممكن مع اشتداد النزعة المنادية بيهودية الدولة، وديمقراطيتها، وهذا ما يحاول التأكيد عليه الخطاب، لأنه «لم تعد ذهنية القارئ (المتلقي، المستقبل) المعاصر تقبل الحشو او الافاضة في وصف الواقع لأنها متوترة بشكل تام...» ٢٠

لذلك اتبع هذه اللغة المباشرة لقطع أي محاولة للتأويل، «لن تكون دولتان، ويعلم كل ولد في روضة أطفال ما هو البديل، إنه الدولة الواحدة، ولا ثالث له، انتصر اليسار الأشد تطرفا في إسرائيل.

فقد دعا منذ زمن إلى دولة واحدة، حينما كنا ما نزال نتسلى بفكرة حل الدولتين، لكن الجميع الآن يرددون في جوقه تهتف للدولتين لأنهم يعلمون، فقط أن هذا القطر قد خرج منذ زمن من المحطة، وأن السطو الأكبر على القطارات، استكمل. يجب من الآن، فقط أن ندقق في التعريفات: أن اليسار المتطرف هو الذي يعمل من أجل الدولة الواحدة والمستوطنون السالبون والمؤسسة التي تحضنهم، وأكثر الإسرائيليين الذين لا يحركون ساكنا، لوقوفهم وهو أكثرية كبيرة مطلقة، ويعلم أن الفلسطينيين، لن يسيروا، إلى أي مكان بل أنه توجد أقلية، من المستوطنين أخذت تتحدث عن منحهم الجنسية، فإذا لم تكن هذه حيلة، فإن هذه الأقلية، تكمل بصورة معلنة النصر الكبير لليسار الأشد تطرفا، مما كان قط في إسرائيل. وماذا عن النضال؟ يجب أن ينحصر منذ الآن في حقوق الإنسان. أجل ينبغي» خراب الخليل<sup>٢١</sup>

نلاحظ مدى الاستخفاف بأولئك الذين يدعون امكانية حل الدولتين» يعلم كل ولد في روضة أطفال»، وفي السياق ذاته يتخذ الخطاب وضعية تنسجم مع حالة الاستخفاف بالقائلين بحل الدولتين» نتسلى بفكرة حل الدولتين»، إن حل الدولتين مجرد تسلية وليست استراتيجية، ولذلك، يستخدم منتج الخطاب لغة بلاغية للتعبير عن هذه الحالة من أجل تمكين المتلقين من تمثل المعنى عبر هذا التصوير «يرددون في جوقه تهتف للدولتين».

من هنا» تدرج في نظام السيطرة على الخطاب، حالة المؤلف المتمتع بفاعلية تاريخية ومعرفية نادرة، على منح المفاهيم الوحدة، والتماسك، والانسجام، والترابط، والاندراج في الواقع عبر نظام تمثيلي، يختزل التجارب والخبرات في اطار واحد»<sup>٢٢</sup>.

ويتخذ الخطاب وضعية أخرى عبر الربط بين النفط وسقوط جدار برلين و بين حل الدولتين» أصبحت الولايات المتحدة، محتاجة إلى سياسة خارجية تعادل بين القرب من تناول النفط السعودي، والتزامها أن تدفع إلى الأمام، بحقوق الشعب اليهودي في وطن قومي، والتزامها بأمن إسرائيل بعد ذلك.

« يجب على إسرائيل أن تتوصل إلى تسويات سياسية مع جارتها، لكن يجب ألا يتأثر بضغط دبلوماسي، ينبع بالتعلق الغربي بنفط الشرق الأوسط. وفي الواقع الذي أخذ ينشأ يوجد منطلق في أن تنطلق إسرائيل سريعا للعودة إلى خطوط ١٩٦٧، وعليها أن تستمر في الدفاع عن حقها المشروع في حدود قابلة للدفاع عنها.»<sup>٢٣</sup>

فالخطاب يشير الى اهمية عدم الربط بينالاحتياج للنفط في الشرق الأوسط وبين مستقبل الدولة الفلسطينية والذي يطلق عليها، «الواقع الناشئ» - ويقصد به الواقع المتشكل بعد

اوسلو- وبأبي تسوية لا تأخذ بعين الاعتبار عدم السماح بإقامة دولة فلسطينية، بل ويطالب أميركا مباشرة والغرب بالإيحاء، بضرورة الالتزام» بحقوق الشعب اليهودي في وطن قومي، والتزامها بأمن إسرائيل بعد ذلك.» ويعلن صراحة ودون مواربة وبمعان واضحة أنه «لا يوجد منطقتان في أن تنطلق إسرائيل سريعا للعودة إلى خطوط ١٩٦٧». تحت ذريعة» الدفاع عن حقها المشروع في حدود قابلة للدفاع عنها» وبالتالي تقويض حل الدولتين والسير باتجاه الدولة الواحدة والضم».

فالخطاب يستخدم لغة محددة المعاني ولا تحتاج إلى تأويل، فعبر عن الحالة الفلسطينية بأنها «واقع ناشئ» مما يعني أنه وليد ظروف دون استعمال تعبير آخر يشير الى الوجود الفلسطيني كشعب واقع تحت الاحتلال، ويستعمل ملفوظات ذات مقاصد واضحة ومحددة مثل «الالتزام بحقوق الشعب اليهودي في وطن قومي» فقد استعمل عددا من المفردات في جملة واحدة، كل مفردة مفتوحة على عالم دلالي، فكلمة حقوق، لاتشير الى حقوق الشعب الفلسطيني، بل يتم تغييره عمديا، وترتبط الحقوق بالشعب اليهودي مع أن هناك دراسات اسرائيلية تنفي صفة الشعب والقومية عن الاسرائيليين، وكما يستعمل تعبير وطن قومي الوارد في وعد بلفور وفي الادبيات الصهيونية مع تغيير واع، وممنهج لاستعمالات اللغة، ذات الصلة او العلاقة بالحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني وهذا يرجع الى طبيعة المرجعيات المعيارية والتاريخية المشكلة للوعي، فهذه المرجعيات هي التي يستمد منها منتجو الخطاب افكارهم ولغتهم ويشيدون منها خطابهم ليصبح حاملا لتلك الافكار والمواقف وبهذا يتمكنون من التأثير على جموع المتلقين لأنهم يشتركون في المرجعيات واللغة والافكار والثقافة، مما لا يدفع الى الريب، في أن الاطار المرجعي، لم يكن لينطوي على هذا القدر من التأثير، لو أن وسائل الاعلام كانت قائمة بالفعل على التعددية التي تزعم اتصافها بها، ولو أن توجهاتها كانت متنوعة فعلا، لكن مع التوكيد المتعدد المصادر من الواجهة الاعلامية، والمتحقق من خلال وسائل اعلامية عديدة تختلف كل منها عن الاخرى في الشكل فقط، يجري تعليق وعي معظم الناس بصورة محكمة منذ الطفولة»<sup>٢٤</sup>

اذن، اعتمد الخطاب في بنائه وتشكيله على مفردات ذات ابعاد دلالية لها ومرتبطة باطر مرجعية لتوصيل الرسالة الى المتلقين والتأثير فيهم، لاتخاذ مواقف او للتمسك بالمواقف ذاتها، من هنا فإننا نجد ان التغيير على الخطاب الاعلامي قد اقتصر على السياسة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعلى السياسة الداخلية، أما فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، فقد استمر في الالتزام بالمشروع الصهيوني وعكس رغبات السلطة في تحقيق سياسة صهيونية مع ابراز المواقف البسيطة بين المواقف السياسية المتعددة و ابراز هذا الالتزام بصورة خاصة في فترات الازمات»<sup>٢٥</sup>.

لهذا فلا غرابة ان نجد الخطاب قد احتشى بالملفوظات الدالة على الأمن ومستلزماتها « والتزامها بأمن إسرائيل بعد ذلك، الدفاع عن حقها المشروع في حدود قابلة للدفاع عنها». فالنسق العباري الأخير، محمول بمعاني امنية، وكيفيات الدفاع تأخذ أشكالا مختلفة) اعتقالات، اعدامات خارج نطاق القضاء والقانون، اجتياحات، عدوان... الخ

وفيما يؤكد خطاب آخر، على عدم وجود إمكانية لحل الدولتين» ويمكن في الأشهر الأخيرة أن نسمع غير قليل من نغمة جديدة، تتعلق بالحل الدائم، بقيت العداوة التقليدية لمشروع الاستيطان، على حالها، لكن الإيمان بتقسيم البلاد، ضعف بصورة كبيرة، ولا يزال الرئيس شمعون بيرس يتمسك بحماسة الشباب، بفكرة الدولتين، لكن بيرس ما يزال على ثقة بأن أوصلو كانت فكرة ممتازة، بحيث لا يحسن الاعتماد كثيرا على رؤاه، تجاوز تحدي الدولتين، منذ زمن نقطة الذروة، وبدأ اليمين واليسار يفكران في تحديات بديلة لا يصاحبها اقتلاع بيوت وبناء اسوار، وهذا واحد من جملة الدروس الملحة مما يحدث هذا الشتاء في سوريا. لا يجب أن تكون من اليمين كي تحمد الخالق، لأنه لا توجد تسوية مع الأسد، والحمد لله أن شعور الالتزام عند حكومات سابقة، لتسوية دائمة معه، لم ينضج إلى درجة التنازل الشامل عن هضبة الجولان، فلو أننا سلمنا إلى الأسد في دمشق كتسرين وجبل الشيخ، لصعب اليوم علينا النظر في المرأة، يتوقع أن تنقسم سوريا في القريب، إلى عدد من الدول لا يعلمه أحد، بل إننا لا نعلم من سيفوز بالجولان، ولماذا قد تقع كارثة مشابهة، في «يهودا والسامرة»، إذا استمرنا على رؤية انفسنا ملزمين بحل الدولتين. إن نسخة فلسطينية من الربيع العربي ستفسد كل ورقة يوقع عليها أبو مازن معنا. ولن يبقى حجر على حجر آنذاك من كل فروضنا الأساسية للتسوية الدائمة، فقد حان وقت التخلص منها، وأن نصوغ بشجاعة فروضا جديدة، إن التزام العقل السديد يفوق كل التزام آخر»<sup>٢٦</sup>

إن مصطلح «تقسيم البلاد» هو المصطلح السياسي، المعادل الموضوعي، لمصطلح «حل الدولتين»، وهو بمثابة إعلان علني وصريح، أن الضفة الغربية في حال تم حل الدولتين لن تصبح جزءا من أراضي إسرائيل وهذا عمل غير كفييل. يمنع حدوث الكارثة لإسرائيل، ولكن اذا ما تم الذهاب سياسيا باتجاه الدولة الواحدة، فإن ذلك سيقضي يهودا والسامرة (الضفة الغربية) ضمن السيادة الإسرائيلية، فالمصطلح إذن في أحد دلالاته البارزة، ومعانيه الواضحة، هو رفض مبدأ التقسيم للبلاد، فملفوظ «البلاد» ملفوظ ملغم، لأنه يحمل معان متعددة مقاصد غامضة قد تكون الأراضي (اي البلاد) الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وقد تكون البلاد الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وقد تكون البلاد الاراضي الواقعة من النيل الى الفرات في صورتها الكلية للمشروع الصهيوني مفهوم البلاد مفهوم هلامي مختال، لا يمكن الامساك على دلالته المباشر. ولكن اصرار منتج الخطاب على، تسمية الضفة الغربية «يهودا والسامرة» يؤكد على رفض

مبدأ تقسيم البلاد. ولماذا؟ حتى لا تقع كارثة مشابهة للمحرقة، في «يهودا والسامرة». فإطلاق مصطلح يهودا والسامرة على الضفة الغربية جاء بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام ١٩٦٧، حيث «سارع الجيش الى تسمية المناطق بالاسم التوراتي» يهودا والسامرة» وأرض غزة، ودعا سكانها لمحليين أي أنهم بلا انتماء آخر»<sup>٢٧</sup>

وهذا هو الدافع الذي حدا بكل من اليمين واليسار بأن «يفكران في تحديات بديلة لا يصاحبها اقتلاع بيوت وبناء اسوار»، تعبيرات سيادية، على اعتبار أنها أرض واحدة»، وقد توصل ابراهام بورغ حسبما يرى إلى أن «معادلة دولتين لشعبين لفظت أنفاسها» لذلك، فالبديل عنده» طرح نموذج لا يبدأ من حالة القضايا القومية، وإنما من الالتزام بالقضايا الاجتماعية.»<sup>٢٨</sup>

من هنا فالخطاب الذي يطرحه بورغ يحمل بشكل مباشر البديل عن حل الدولتين، وهو الالتزام بالقضايا الاجتماعية، وهي جملة مشفرة، ومعناها معالجة مشاكل السكان الفلسطينيين الاجتماعية، كمقدمة لضم الضفة الغربية والقدس، وينضوي تحتها أيضا المستوطنون، بعد أن أعلن موت حل الدولتين، وهو تجاوز أيديولوجي صهيوني لأي حل سياسي سوف يترتب عليه قيام الهوية السياسية الفلسطينية، من هنا يحدث التوافق بين اليمين واليسار، نتيجة «الاشترك في الطابع العامة المحكومة بالاشعورية الموجودة في جميع أفراد كل أمة بدرجة واحدة تقريبا، فتختفي مقدره الأفراد العقلية في روح الجماعة وتنزوي بذلك شخصيتهم، وبعبارة أخرى تبتلع الخواص المتشابهة تلك الخواص المتغايرة وتسود الصفات الاشعورية.»<sup>٢٩</sup>

من هنا يسهل توافق القوى على تحويل القضية السياسية الى قضايا اجتماعية في الدولة الواحدة التي يفصح عنها الخطاب بلغة مباشرة، وهذا ما يؤكد الخطاب التالي عليه بوضوح «فحل الدولة الواحدة واقعي ومتاح أكثر من حل الدولتين، وفي كل المرات التي حاولوا فيها، التقسيم، جاء الأمر عن طريق القوة، وجلب كارثة معه.»<sup>٣٠</sup>

إن هذا الخطاب مثل سائر الخطابات الإعلامية الإسرائيلية التي تمتح مادتها من الايدولوجية الصهيونية، التي لا تعترف بوجود الشعب الفلسطيني على أرضه ولا تعترف بحقه في الوجود او حقه في تقرير المصير، من هنا نلاقي منتجو الخطاب يسعون الى ترويض الدولة الواحدة، ليعيش الشعب الفلسطيني أقلية في وطنه، في نظام فصل عنصري ودون حل لقضية اللاجئين حلا عادلا، مع اعتراف بعض الخطابات «بأن الاستعمار الاستيطاني المستمر للضفة الغربية، أكثر خطورة من أي تهديدات أخرى، تتعرض لها إسرائيل، ومن ضمن ذلك، قنابل إيران، فالحديث هنا لا يدور على تهديد عسكري خارجي، من جانب النظام الإيراني، الديني المتهور، وإنما يتناول تهديدا داخليا عميقاً، ومدمراً يقود المجتمع الإسرائيلي إلى إقامة نظام أبارتهايد زاحف في المناطق، لا أحد يعلم كيف ستكون نهايته.»<sup>٣١</sup> الإسرائيلي، ، لذا، فإن هذا

التوافق على عدم جدوى حل الدولتين، يخضع للتبرير من قبل الحكومة الاسرائيلية،» وحتى تبرر خطواتها أرادت التشديد لدى الرأي العام، ووسائل الإعلام على أن مبدأ الأرض مقابل السلام، لن ينجح، وتذكر الجمهور بذلك دائما، (أعطيناهم غزة وتلقينا صواريخ)، وهو يريد بذلك القول أن معادلة الأرض مقابل السلام، ليست ناجحة.»<sup>٣٢</sup>

## الهوامش:

١. جلعاد شير: - " لماذا ليس الجزائر " ، صحيفة معاريف الثلاثاء، ٢٤/١/٢٠١٢. الحياة الجديدة ٢٥/١/٢٠١٢
٢. د. صلاح حفص: - " بلاغة الخطاب وعلمانص " ، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، ١٩٩٢، ص ١٠٠.
٣. د. حميد حمداني: - " القراءة وتوليد الدلالة " ، ص ١٠٧
٤. جلعاد شير وعاميايالون: - صحيفة معاريف، الأثنين، ١٢/٣/٢٠١٢. الحياة الجديدة، الثلاثاء، ١٣/٣/٢٠١٢
٥. د. حميد حمداني: - " مرجع سابق " ، ص ١٠٧
٦. حسين خلفي: - " البلاغة وتحليل الخطاب " ، دار الفارابي ، بيروت، منشورات اتالاختلاف ، الجزائر العاصمة، الطبعة الأولى، ٢٠١١ ص ١٨٦
٧. جلعاد شير وعاميايالون: - صحيفة معاريف، الأثنين، ١٢/٣/٢٠١٢. الحياة الجديدة، الثلاثاء، ١٣/٣/٢٠١٢؟
٨. غوستافلوبون: - " سيكولوجية الجماهير " ، ص ٧١
٩. دانيكارفن: - " اعداء وسلو.. السلام انكساره " ، يديعوت احرنوت، الخميس، ٢٠/٩/٢٠١٢، الحياة الجديدة، الجمعة، ٢١/٩/٢٠١٢
١٠. علاء هاشم منصف: - " أبستمولوجيا النص " ، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١١، ص ٥-٦.
١١. ماريكلودوم، ترجمة ريم مبركة: - " علما المصطلح " ، مركز دراسات وحدة العربية، بيروت، ط ٢٠١٠، ص ١٨
١٢. حسين خمري: - مرجع سابق، " نظرية النص " ، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، منشورات اتالاختلاف، الجزائر، ط ٢٠٠٧، ص ٢٧١.
١٣. أسرة التحرير: - " المفهوم المغلوطعود " ، هآرتس، الخميس، ٢٠/٩/٢٠١٢، الحياة الجديدة، الجمعة، ٢١/٩/٢٠١٢
١٤. أسرة التحرير: " المفهوم المغلوطعود " هآرتس، الخميس، ٢٠/٩/٢٠١٢، الحياة الجديدة، الجمعة، ٢١/٩/٢٠١٢
١٥. احمد العاقد: - " تحليلا لخطاب بالصحفي " ، ص ١٥
١٦. د. فنكلستين: - " صناعة الهولوكوست " ، ترجمة د. سماح ادريس يامن حداد، دار الآداب، بيروت، ط ١، ٢٠٠١، ص ٣٩.
١٧. شلومو ساند: - " اختراع الشعب اليهودي " ، ترجمة: سعيد عياش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، رام الله، ٢٠١٠، ص ١٠٣.
١٨. عاميغلو سكا: - " بنغوريون ودولة كل مواطنيها " ، هآرتس، الأربعاء، ١٣/١٠/٢٠١٢، الحياة الجديدة، الخميس، ١٤/١٠/٢٠١٢
١٩. كارلوشير نغر، هآرتس، الجمعة، ٧/٩/٢٠١٢، الحياة الجديدة، السبت، ٨/٩/٢٠١٢
٢٠. هآرتس، الخميس، ٥/٤/٢٠١٢، الحياة الجديدة، الجمعة، ٦/٤/٢٠١٢
٢١. هآرتس، الخميس، ٥/٤/٢٠١٢، الحياة الجديدة، الجمعة، ٦/٤/٢٠١٢
٢٢. مرجع سابق، ميشيل فوكو: - " نظام الخطاب " ، ترجمة محمد سبيلا، دار التنوير للطباعة والنشر، ط ٢٠١٠، ص ٢٩-٣٠
٢٣. دوريغولد: - " سقوط سوربرلين " ، النقط، إسرائيل اليوم، الجمعة، ١٨/٥/٢٠١٢، الحياة الجديدة، السبت، ١٩/٥/٢٠١٢.
٢٤. مرجع سابق، هيربرت شيلر، المتلاعبون بالعقول، ص ٣٨
٢٥. كميل منصور: " دليل إسرائيل العام " ٢٠١١، ام لجمال " الصحافة والاعلام الاسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٤٧٣-٤٧٤
٢٦. حجاجي سيجال: " الصيغة ماتت " ، يديعوت، الأحد، ١٢/٢/٢٠١٢. الحياة الجديدة، الأثنين، ١٣/٢/٢٠١٢.
٢٧. اسحاق ليتور: - " لماذا يأتي أوباما " هآرتس، الأثنين، ١١/٢/٢٠١٣، الحياة الجديدة، الثلاثاء، ١٢/٢/٢٠١٣
٢٨. أبراهام بورغ: - في مقابلة معه أجزاها انطوان شلحتوبلال ضاهر، لمصلحة مجلة قضايا إسرائيلية، الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" عدد (شتاء ٢٠١٢) مناسبة ترجمة كتابه "لننتصر على هتلر"
٢٩. جوستافلوبون: - " روح الجماهير " ، ترجمة احمد فتحي زغلول، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط ٢٠٠٥، ص ٢
٣٠. ايل سيفانفي مقابلة خاصة مع مخرج الفيلم الوثائقي " دولة مشتركة - محادثة محتملة " هبه زعيبي، المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، الثلاثاء، ١١/٩/٢٠١٢

٣١. اورن، يفتاحيل: - "الواقع القائم في الضفة الغربية - عملية كولونيالية أعمق من الاحتلال"، المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، الثلاثاء ١١/٩/٢٠١٠
٣٢. مقابلة خاصة مع المحلل السياسي عكيفا الدار في هارتس، "المشهد الإسرائيلي"، أجراها معه. ضاهر، عنوان المقابلة "خطاب الضحية والذي تنبأه نتياهو يهدف إلى تطهير إسرائيل من ذنوبها"، المشهد الإسرائيلي، الثلاثاء ٢٠/٣/٢٠١٢



قوانين  
وتشريعات



# انتهاء ولاية محكمة جنائية دولية مؤقتة: محكمة رواندا نموذجا

محمد أمين الميداني \*

## المقدمة

نبحث ههنا منظمة الأمم المتحدة لوحدنا حيننا، وبالتعاون مع بعض دول المجتمع الدولي أحيانا أخرى بتأسيس محاكم جنائية مؤقتة تتمتع بمختلف الاختصاصات، وهذه المحاكم هي:

١. المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة<sup>١</sup> - حيث قام مجلس الأمن بتأسيس هذه المحكمة بقراره رقم (٨٢٧) الصادر بتاريخ ٢٥/٥/١٩٩٣، وبالاعتماد على الفصل السابع من هذا الميثاق<sup>٢</sup>، كما تم اختيار مدينة (لاهاي) الهولندية مقر لهذه المحكمة.
٢. المحكمة الجنائية الدولية لرواندا: وهي موضوع هذه المقالة.
٣. محكمة سيراليون: أسس مجلس الأمن هذه المحكمة بقراره (١٣١٥) الصادر بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠٠، وبالتعاون مع حكومة جمهورية سيراليون للنظر في جرائم الحرب التي تم ارتكابها في هذا البلد الإفريقي في الفترة ما بين ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٢.
٤. محكمة كمبوديا: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣/٥/٢٠٠٣ قرارا وافقت من خلاله على اتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة كمبوديا بغرض ملاحقة المسؤولين الرئيسيين عن الجرائم التي وقعت في هذه الدولة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٩ من قبل نظام (الخمير الحمر)، حيث قدر عدد من ذهبوا ضحية هذه الجرائم بمليونين من الضحايا<sup>٣</sup>.
٥. المحكمة من أجل لبنان. تم تأسيس هذه المحكمة بقرار من مجلس الأمن رقم ١٧٥٧ تاريخ ٣٠/٥/٢٠٠٧، وهذه المحكمة مختصة بمحاكمة المتهمين بقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، ومن اغتيل برفقته<sup>٤</sup>.

وتجدر الإشارة فيما يتعلق بهذه المحاكم الجنائية المؤقتة إلى ملاحظتين أساسيتين: « إن المحاكم الجنائية التي أشرنا إليها هي محاكم «مؤقتة - ad hoc». بمعنى أنها ستتوقف عن العمل بمجرد إتمامها للمهام المكلفة بها تبعا للقرارات والاتفاقيات التي صدرت بهذا الخصوص، وأول محكمة جنائية مؤقتة انتهت مهامها هي محكمة روندا<sup>٥</sup>، موضوع هذه الدراسة.

\* رئيس المركز العربي للتربية على القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، فرنسا.

أسناد حقوق الإنسان في جامعة الجنان، طرابلس، لبنان. أستاذ محاضر، جامعة ستراسبورغ، فرنسا.

« رآى بعض فقهاء القانون الدولي أن عدد من هذه المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة، مثل محكمة سيراليون، ومحكمة كمبوديا، والمحكمة من أجل لبنان، والتي تتصف بكونها «مختلطة» لأنها تضم قضاة وطنيين ودوليين في آن واحد، قد ساهم في التخفيف من عدم فعالية أو ضعف نشاط المحاكم الجنائية الدولية بشكل عام<sup>٦</sup>.

## أولاً: - التعريف بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

« تأسيس المحكمة:

أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٩٥٥ (١٩٩٤) تاريخ ٨/١١/١٩٩٤ القاضي بتأسيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتشكل هذه المحكمة من عشرة قضاة دوليين<sup>٧</sup>. وتم اختيار مدينة (أروشا) بتنزانيا مقراً لهذه المحكمة. وتوجد غرفة استئناف هذه المحكمة في مدينة (لاهاي) الهولندية<sup>٨</sup>.

« اختصاصات المحكمة:

يتشابه نظام هذه المحكمة مع نظام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة بمعنى أنها مختصة بالنظر في:

١. جرائم الإبادة الجماعية.
٢. الجرائم ضد الإنسانية.
٣. انتهاكات المادة (٣) المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، ولكن يخرج من نطاق اختصاصاتها انتهاكات اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والمتعلقة بالنزاعات الدولية، وكذلك انتهاكات قوانين الحرب وأعرافها<sup>٩</sup>. ويعود السبب في هذا الاختلاف بين الاختصاصين إلى أن النزاع الذي جرى في روندا كان حرباً أهلية تطبق عليها أحكام المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩،<sup>١١</sup> وأحكام اللاحق الثاني المضاف إلى هذه الاتفاقيات والخاص بحماية ضحايا النزاعات غير الدولية.

## ثانياً - انتهاء ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وحصولها عملها:-

بدأت هذه المحكمة الجنائية المؤقتة عملها عام ١٩٩٥، ووجهت اتهامات إلى (٩٣) شخصاً، وأدانت (٦١) منهم، وكان من بين المتهمين كبار السياسيين والضباط الذين تسببوا وعلى الأقل، حسب منظمة الأمم المتحدة، بإبادة (٨٠٠) ألف إنسان خلال ثلاثة أشهر عام ١٩٩٤<sup>١٢</sup>. وأصدرت هذه المحكمة آخر أحكامها في ١٤/١٢/٢٠١٥، وبعد أن أعلن مجلس الأمن انتهاء مهامها بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٥.

لقد كان من المفروض، وحسب استراتيجية الأمم المتحدة، أن تنتهي تحقيقات هذه المحكمة، وحسب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٣ (٢٠٠٣) بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٣، والقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤) بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٤، عام ٢٠٠٤، وأن تنتهي ولايتها عام ٢٠١٠. ولكن تأخر ذلك إلى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١٥، علما بأن المحكمة لم تنته من مهامها بشكل نهائي فلا يزال هناك تسعة متهمين يلوذون بالفرار، وست قضايا لاتزال قيد النظر<sup>١٤</sup>.

وأبرمت هذه المحكمة الجنائية، من ناحية ثانية، عدة اتفاقيات مع عدد من البلدان الأفريقية بهدف أن يمضي المدانين بالجرائم التي تدخل في اختصاصات هذه المحكمة عقوبتهم في سجونها، ومن بينها: جمهورية مالي، وجمهورية بينين، ومملكة سوازيلند<sup>١٥</sup>، وقد تم بالفعل نقل ستة مدانين إلى مالي في نهاية عام ٢٠٠١، وينتظر بقية المدانين عمليات نقلهم لهذه البلدان الأفريقية.

### ثالثاً- بعض الآراء في نشاطات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

يرى البروفسور (داميان فاندير ميرش/Damien VANDERMEERSCH) أستاذ القانون الجنائي الدولي بجامعة لوفان ببلجيكا، والذي سبق له أن شارك في التحقيقات بأربع قضايا متعلقة بالإبادة تم النظر فيها من قبل القضاء البلجيكي؛ يرى أن حصيلة نشاطات هذه المحكمة (مختلطة)، أي هي حصيلة إيجابية وسلبية في آن واحد. ويوضح أيضا بأنه لم تتم محاكمة عدد من المسؤولين عن جرائم الإبادة التي ارتكبتها قوات في (الجبهة الوطنية الرواندية). ولكن تم في المقابل، محاكمة عدد من المسؤولين الكبار عن هذه الجرائم، ويرى في المحصلة النهائية بأنه تمت محاكمة (المنهزم) في الأحداث التي عصفت برواندا في بداية تسعينيات القرن الفائت، ولم تتم محاكمة (المتصر) فيها<sup>١٦</sup>.

وهذا ما دفع منظمة عالمية غير حكومية مثل (هيومن رايتس واتش) للتحديث عن أكبر فشل للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي رفضت أن تلاحق قوات (الجبهة الوطنية الرواندية) عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية قاموا بارتكابها، وترى هذه المنظمة أن تلك الجرائم تم ارتكابها من قبل هذه القوات حين اجتاحت روندا عام ١٩٩٤، وقتلت الآلاف من المدنيين ومعظمهم من (الهوتو/Hutus)، تستحق هذه الجرائم محاكمة المسؤولين عنها وحتى ولو لم يتم توصيفها بجرائم إبادة، وترى المنظمة بأنه كان من حق هؤلاء الضحايا محاكمة المجرمين عن جرائمهم<sup>١٧</sup>.

ويرى، من جهة ثانية، (بروزيل ميتو/Brusil METOU)، البروفسور في جامعة (ياوندي) عاصمة الكاميرون، بأن المحاكمات التي جرت في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والأحكام الصادرة عنها بإدانة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الإبادة، جعلت هذه المحكمة

الجنائية الدولية في طليعة المحاكم الأفريقية التي كافحت من أجل عدم إفلات مثل هؤلاء المسؤولين من العقاب، وهو ما يشكل برأينا، تقدما ملحوظا في هذا المجال، ومثالا يمكن أن يحتذى به في قارات أخرى.

#### رابعاً- ماذا عن ملاحقة المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية؟

هل يعني انتهاء ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا نهاية ملاحقة المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وإدانتهم؟ بالطبع لا، ويمكن اللجوء إلى آيتين لتحقيق ذلك: ١. آلية المحاكم الجنائية الدولية للأمم المتحدة<sup>١٨</sup> - والتي تسمح بمتابعة ملفات المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وستبقى هذه الآلية مفعلة على مدى أربع سنوات اعتباراً من الأول من تموز/يوليو ٢٠١٢<sup>١٩</sup>، وتم تحديد صلاحيات هذه الآلية في المجالات التالية:-

- أ. ملاحقة الأشخاص الذين سيتم توقيفهم بعد تاريخ الأول من تموز/يوليو ٢٠١٢ ومحاكمتهم.
- ب. استئناف الأحكام التي تصدر عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والتي تصدر اعتباراً من تاريخ الأول من تموز/يوليو ٢٠١٢ أو بعده.
- ج. طلب مراجعة حكم نهائي إذا ظهرت وقائع جديدة تسمح بإعادة النظر في قضية سبق وعرضت على المحكمة وصدر الحكم فيها.
- د. القيام بالتحقيق ورفع الدعاوى بخصوص أهانه المحكمة أو شتمها، وشهادات الزور التي تقدم للمحكمة بعد تاريخ الأول من تموز/يوليو ٢٠١٢.
- هـ. تسمح الآلية أيضاً بتأمين حماية للضحايا وللشهود أيضاً.
- و. مساعدة القضاء الوطني في مختلف البلدان في كل ما يتعلق بانتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني التي وقعت في رواندا وفي البلدان المجاورة.
- ز. وضع النظام الداخلي، والاحتفاظ بأرشفة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا<sup>٢٠</sup>.

٢. آلية القضاء الوطني :- حيث يمكن للقضاء الوطني في مختلف البلدان أن يلعب دوره في ملاحقة المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية والعمل على إدانتهم تبعاً للجرائم التي ارتكبوها، وتوجد سابقة في هذا المجال حيث أدانت محكمة الاستئناف بمدينة فرانكفورت الألمانية، وبتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أحد هؤلاء المتهمين (انوسفور روابوكومب/Onesphore Rwabukombe) بعقوبة السجن مدى الحياة على الجرائم التي ارتكبتها في رواندا<sup>٢١</sup>، وهو ما يمكن أن تقوم به محاكم وطنية في مختلف الدول الأوروبية وغيرها.

## الخاتمة

شكل تأسيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في عام ١٩٩٤، بقرار من مجلس الأمن، خطوة هامة لمحكمة المسؤولين عن جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات المادة ٣ المشتركة في اتفاقيات جنيف ألبوع لعام ١٩٤٩، التي تم ارتكابها في دولة رواندا في السنوات الأولى من تسعينيات القرن الفائت.

وأعلن مجلس الأمن انتهاء مهام هذه المحكمة الجنائية بنهاية عام ٢٠١٥، واضعا بذلك حدا لنشاط محكمة جنائية مؤقتة من بين خمس محاكم جنائية مؤقتة كانت أولها المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة التي تم تأسيسها عام ١٩٩٣، وآخرها المحكمة من أجل لبنان التي تم تأسيسها عام ٢٠٠٧.

ولو أردنا أن نلخص حصيلة عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لبدأنا بتسجيل الخطوات الإيجابية التي قام بها المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، من خلال تأسيس خمس محاكم جنائية دولية متعددة الاختصاصات لمحكمة المسؤولين عن مختلف الجرائم المدانة والتي ارتكبت في البلدان الأوروبية، والأفريقية، والآسيوية، والعربية.

وجاء إعلان مجلس الأمن عن انتهاء ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في نهاية عام ٢٠١٥ ليؤكد على الطابع «المؤقت» لهذه المحاكم الجنائية الخمس والتي قام بتأسيسها لفرات محددة، في الوقت الذي لا يجب أن ننسى فيه وجود المحكمة الجنائية الدولية، وهي محكمة دائمة مقرها مدينة (لاهاي) الهولندية.

نجحت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بتوجيه اتهامات إلى ٩٣ شخصا، وأدانت ٦١ منهم. وفي المقابل، يلوذ تسعة متهمين بالفرار، ولا تزال ست قضايا قيد النظر أمام هذه المحكمة. ولكننا نسجل إيجابيا أن هذه المحكمة تأتي في طليعة المحاكم الأفريقية التي كافحت من أجل تعزيز مبدأ عدم الإفلات من العقاب وتطبيقه بشكل فعلي.

كما أن هذه المحكمة الجنائية قد تطرقت لموضوع هام وبالذات بخصوص قضية (جان بول أوكاسيو/Jean-Paul AKAYESU)، أحد المتهمين أمامها، حين اعتبرت الاغتصاب والاعتداءات الجنسية، والتي تكون النساء والفتيات أولى ضحاياها، من جرائم الإبادة، ولا ننسى بأن السيدة (نافانيثم بيلاي/Navanethem PILLAY) المفوضة السامية السابقة

لحقوق الإنسان (٢٠٠٨-٢٠١٤)، هي التي كانت وراء هذا الاجتهاد المتميز للمحكمة، حين كانت تشغل السيدة (بيلاي) منصب قاض في هذه المحكمة.

ولا نتغاضى عن الانتقادات التي وجهت إلى هذه المحكمة الجنائية واقتصار محاكمتها لبعض الأطراف في النزاع الدموي الذي عصف برواندا في القرن الفائت دون أطراف أخرى، ولكن تبقى حصيلتها على العموم إيجابية وتستحق أن تكون مثالا لمحاكم جنائية مؤقتة أخرى يمكن أن يتم تأسيسها لاحقا تبعا للمآسي ومختلف أنواع الجرائم التي يتم ارتكابها على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي والذي يبقى للأسف متفرجا من دون أن يتدخل، في الكثير من الحالات، لوقف هذه الجرائم ومحاسبة المسؤولين عنها.



## الهوامش:

١. انظر النظام الأساسي لهذه المحكمة في: حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول (الجزء الثاني)، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٢، ص ٩٠٥ وما بعدها. (لاحقاً: حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول (الجزء الثاني)).
٢. انظر بخصوص الظروف التي أحاطت بتأسيس هذه المحكمة الدولية ومراحل تأسيسها، محمد أمين الميداني، "المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة (عرض عام لنظام المحكمة وظروف نشأتها)"، في: محمد أمين الميداني، دراسات في الحماية الدولية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، منشورات المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان، جنيف، ٢٠١٤، ص ٦٣ وما بعدها.
٣. انظر:  
F. DERON, « Le procès des Khmers rouges prend forme », Le Monde, Dossier & Documents, Dossier 2, n° 368, octobre 2007, p. V.
٤. انظر، طارق شندب، المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، اغتيال رفيق الحريري، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤.
٥. انظر النظام الأساسي لهذه المحكمة في: حقوق الإنسان، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول (الجزء الثاني)، ص ٩٢٣ وما بعدها.
٦. انظر:  
N. Q. DINH, P. DAILLIER, M. FORTEAU, A. PELLET, Droit International Public, Paris, L.G.D.J. 8ème édition, 2009, pp. 810-812.
٧. شغلت القاضية تغريد حكمت من المملكة الأردنية الهاشمية منصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الفترة ما بين ٢٠٠٩-٢٠١٠.
٨. انظر موقع هذه المحكمة على الرابط: <http://www.unict.org/fr/>
٩. انظر:  
F. MEGRET, Le tribunal pénal international pour le Rwanda, préface du Juge Claude Jorda, CEDIN Paris I, Perspectives Internationales n° 23, Pédone, Paris, 2002, pp. 174 et s.
١٠. انظر، محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية، نشأتها ونظامها الأساسي مع دراسة لتاريخ لجان التحقيق الدولية والمحاکم الجنائية الدولية، (من دون دار نشر)، ٢٠٠٢، ص ٦٣.
١١. تنص المادة ٣ المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ على ما يلي: - "في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية:  
(١) الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر.  
ولهذا الغرض، تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن:  
(أ) الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتنويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب،  
(ب) أخذ الرهائن،  
(ج) الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والإحاطة بالكرامة،  
(د) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً، وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.  
(٢) جمع الجرحى والمرضى ويعتني بهم.

ويجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها على أطراف النزاع. وعلى أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك، عن طريق اتفاقات خاصة، على تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها.

وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع".

١٢. انظر:

B. METOU, « Le tribunal pénal international pour le Rwanda cesse son activité vingtans : (après sacréation », Sentinelle-droit international (11/1/2016  
<http://www.sentinelle-droit-international.fr/?q=content/le-tribunal-p%C3%A9nal-international-pour-le-rwanda-cesse-son-activit%C3%A9-vingt-ans-apr%C3%A8s-sa>

١٣. انظر موقع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا: <http://www.unict.org/fr>

١٤. انظر المرجع السابق.

١٥. ١٥ - انظر:

F. MEGRET, Le tribunal pénal international pour le Rwanda, préface du Juge Claude Jorda, CEDIN Paris I, Perspectives Internationales n° 23, Pedone, Paris, 2002, p. 232

١٦. انظر: METOU, op. cit

١٧. انظر:

<https://www.hrw.org/fr/news/2015/12/23/rwanda-le-tribunal-penal-international-fermes-portes>

١٨. انظر:

METOU, op. cit

١٩. انظر:

<http://unict.unmict.org/fr>

٢٠. انظر:

METOU, op. cit

٢١. المرجع السابق.

٢٢. انظر، جاسم زور، الحماية الدولية للنساء في النزاعات المسلحة الدولية، أطروحة للحصول على الدكتوراه في القانون الدولي،

جامعة حلب، ٢٠٠٩، ص ١٩٣

# عقوبة الإعدام في النظام القانوني الفلسطيني: بين جدلية الوجود وضمانات التنفيذ

محمود أبو صوي، أشرف صيام \*

## المقدمة

تعد الجريمة والعقوبة ظاهرة قديمة قدم الإنسان، حيث ظهرت مع بداية البشرية حينما أقدم أحد ابني آدم (قابيل) على قتل أخيه (هابيل)، تلك الحادثة التي ذكرها الله عز وجل في محكم تنزيله، فيقول تعالى: "واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قرباناً فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لأقتلنك قال إنما يتقبل الله من المتقين. لئن بسطت إلي يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين. إني أريد أن تبوأ بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين. فطوعت له نفسه قتل أخيه فقتله فأصبح من الخاسرين...".<sup>١</sup>

يعرف الفقه العقوبة على أنها: "هي الجزاء الذي يقرره القانون ويوقعه القاضي باسم المجتمع تنفيذاً لحكم قضائي على من تثبت مسؤوليته عن الجريمة".<sup>٢</sup> وتقسم العقوبة تبعاً لشدة جسامتها إلى عقوبات جنائية، وعقوبات جنحوية، وعقوبات تكديرية، وتعتبر عقوبة الإعدام من أبرز العقوبات الجنائية، والتي يقصد بها شنق المحكوم عليه.<sup>٣</sup>

إن التشريعات العقابية السارية في فلسطين تعترف بعقوبة الإعدام حيناً، وتلغيها أو تجيز استبدالها حيناً آخر، حيث يظهر هذا التناقض جلياً بين قانون العقوبات الأردني لسنة ١٩٦٠ المطبق في الضفة الغربية وقانون العقوبات الانتدابي لسنة ١٩٣٦ المطبق في قطاع غزة، من جهة، والأوامر العسكرية الصادرة عن الحاكم العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، من جهة أخرى. الأمر الذي انعكس على قرارات القاضي النظامي الجنائي الفلسطيني في أكثر من مناسبة.

وما يعزز هذا اللبس، قيام المشرع الفلسطيني في قانون الإجراءات الجزائية لسنة ٢٠٠١ بتخصيص باب لضمانات تنفيذ عقوبة الإعدام؛ مما يعطي مؤشراً حول نظرة المشرع الفلسطيني حول أهمية ومكانة هذه العقوبة في المجتمع. وعلى فرض ثبوت عقوبة الإعدام في التشريعات الفلسطينية، يثار تساؤل آخر حول مدى توافق ضمانات تنفيذ عقوبة الإعدام

\* جامعة بيرزيت

التي نص عليها قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني مع الضمانات التي ينص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة لسنة ١٩٦٦، لا سيما بعد قيام فلسطين بالانضمام إلى هذا العهد؛ على إثر تغيير مركزها القانوني في الأمم المتحدة. بموجب قرار الجمعية العامة رقم (١٩/٦٧) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢، لتصبح دولة مراقب غير عضو، مما جعلها أهلاً للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية.

يجيب الباحثون في هذه الدراسة على الأسئلة التالية: ما هو موقف التشريعات السارية في فلسطين من عقوبة الإعدام وما هو وجه التناقض بينها لجهة عقوبة الإعدام؟ وما هي الضمانات التي نص عليها قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني لجهة تنفيذ عقوبة الإعدام؟ وهل هناك حاجة لإجراء تعديلات على هذه الضمانات؛ لتتواءم مع الضمانات المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦؟

تتبع هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن، من حيث تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بعقوبة الإعدام (القوانين المحلية أو الدولية)، ومقارنتها ببعضها البعض كلما أمكن بهدف إثراء البحث القانوني. إلا أن هذه الدراسة تستثني البحث في الضمانات الواجب اتباعها تبعاً لما ورد في القوانين النازمة لعقوبة الإعدام والمطبقة أمام المحاكم العسكرية.

وعليه، سيتم تقسيم الدراسة إلى محورين: يناقش الأول التناقض بين قانون العقوبات الأردني المطبق في الضفة الغربية وقانون العقوبات الانتدابي المعمول به في قطاع غزة، من جهة، وبين الأوامر العسكرية الإسرائيلية السارية، من جهة أخرى. وفي المحور الثاني يعالج أثر انضمام دولة فلسطين إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ على التشريعات الداخلية من حيث ضمانات تنفيذ عقوبة الإعدام.

## المحور الأول: التنظيم القانوني لعقوبة الإعدام في التشريعات الفلسطينية

نظراً للحقب التاريخية المختلفة، وتعدد السلطات والأنظمة السياسية والإدارية التي حكمت فلسطين، من الحقبة العثمانية وصولاً إلى قيام السلطة الفلسطينية؛ والتي نتج عنها اختلاف في التشريعات التي تناولت تنظيم عقوبة الإعدام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم وجود قانون موحد بينهما يتناول هذه العقوبة. ومن هذا المنطلق، سيتم تسليط الضوء على التشريعات النازمة لعقوبة الإعدام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبيان أوجه التباين بينها، مع الإشارة إلى بعض الإحصائيات التي توضح التباين في التطبيق الواقعي لعقوبة الإعدام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

## أولاً: التشريعات المنظمة لعقوبة الاعدام في الضفة الغربية

يعتبر قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠، قانون العقوبات الذي لا يزال سارياً على مناطق الضفة الغربية، والذي نظم بين نصوص مواده عقوبة الإعدام، حيث حدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، والتي يصل عددها إلى ١٦ جريمة ومن الأمثلة عليها:

١. حمل السلاح ضد الدولة في صفوف العدو.<sup>٤</sup>
٢. الاعتداء على حياة الملك أو حرّيته.<sup>٥</sup>
٣. العمل على تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة.<sup>٦</sup>
٤. القتل قصداً مع سبق الإصرار.<sup>٧</sup>

بالإضافة إلى جريمة نص عليها قانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٣ المعدل لقانون المفرقات الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٣ - والذي لا يزال ساري المفعول في الضفة الغربية - فإننا نجد أن المادة (٢/٣) من هذا القانون المعدل تعاقب بالإعدام كل من استعمل مادة مفرقة بقصد الإرهاب أو بقصد إيقاع الضرر بالأرواح او الممتلكات سواء نجم عن ذلك ضرر أو لم ينجم. ليرتفع بذلك عدد الجرائم المعاقب عليها بالإعدام وفقاً للقوانين السارية بالضفة الغربية إلى ١٧ جريمة.

وبالنظر إلى الجرائم التي عاقب عليها قانون العقوبات الأردني بالإعدام، نجد بأن أغلب تلك الجرائم تتعلق بأمن الدولة الخارجي والداخلي، والذي كانت المملكة الأردنية كأى نظام ملكي آخر تسعى إلى المحافظة عليه، حيث يتم استخدام هذه العقوبة كأداة للردع والسيطرة على المملكة وشعبها، وتعزيز الأمن فيها. إذ يُلاحظ أن (١١) جريمة من أصل (١٦) تتعلق بالأمن الداخلي والخارجي، هذا بالإضافة إلى عدم وجود أي تناسب بين بعض الجرائم وعقوبة الإعدام، كجريمة تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة.<sup>٨</sup>

## ثانياً: التشريعات المنظمة لعقوبة الاعدام في قطاع غزة

يعتبر قانون العقوبات الانتدائي رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦،<sup>٩</sup> قانون العقوبات الساري في قطاع غزة، وقد تناول الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام وهي (١٥) جريمة، من الأمثلة عليها:

١. كل من أشهر حرباً على جلالة الملك بغية تخويف المندوب السامي أو إرهابه.<sup>١٠</sup>
٢. كل من تأمر مع شخص آخر موجود في فلسطين أو في الخارج على إشهار حرب على جلالة الملك بقصد التسبب في إشهار حرب يعد إشهارها خيانة فيما لو ارتكبه أحد رعايا جلالته.<sup>١١</sup>
٣. كل من حرّض شخصاً آخر على الإغارة على فلسطين بقوة مسلحة.<sup>١٢</sup>

ويُلاحظ على الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات الانتدابي بالإعدام، بأنها تتعلق بأمن الدولة الداخلي والخارجي، كما أنها لا تتميز بين وقوع الفعل المعاقب عليه وقت الحرب وبين وقوعه وقت السلم.<sup>١٣</sup>

على ضوء ما سبق يتضح لنا عدم ملائمة العقوبات الواردة في القوانين السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الحالة الفلسطينية بالوقت الراهن، مما يستوجب تعديل الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، وذلك من خلال التركيز على الجرائم الأكثر خطورة بدلاً من التركيز على الجرائم السياسية.

### ثالثاً: عقوبة الإعدام في الأوامر العسكرية الإسرائيلية

في ظل هذا الاختلاف الذي سبق ذكره في التشريعات المنظمة لعقوبة الإعدام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حرص الاحتلال الإسرائيلي ولاعتبارات سياسية وأمنية على استبدال عقوبة الإعدام بعقوبة الحبس المؤبد، بحيث أصدر الأمر العسكري رقم (٢٦٨) لسنة ١٩٦٨<sup>١٤</sup> في الضفة الغربية، والذي نص على أنه: "حيثما نص أي قانون على وجوب فرض عقوبة الإعدام، تفرض المحكمة عقوبة الحبس المؤبد كعقوبة وجوبية، أما إذا لم ينص القانون على وجوب فرض عقوبة الإعدام فيجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم بالحبس المؤبد (بالحبس لمدة محددة)".<sup>١٥</sup>

أما في قطاع غزة فقد صدر الأمر العسكري رقم (١٦٠) لسنة ١٩٦٨<sup>١٦</sup> والذي نص على أنه: "إذا حدد تشريع عقوبة الإعدام عن جرم معين فيجوز للمحكمة المدنية أن تفرض عقوبة الإعدام أو عقوبة الحبس، مع الأشغال الشاقة أو دونها، للمدة التي ترتبها"

بالمقارنة بين النصين نجد بأن الاحتلال الإسرائيلي قد عمل على الإبقاء على حالة التباين في تنظيم عقوبة الإعدام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن الأمر رقم (٢٦٨) في الضفة الغربية قد أوجب استبدال عقوبة الإعدام كعقوبة وجوبية إلى الحبس المؤبد، في حين أنه في الأمر العسكري رقم (١٦٠) الذي طُبّق على قطاع غزة لم يبلغ عقوبة الإعدام بل حولها من عقوبة وجوبية إلى عقوبة جوازية، يجوز للقاضي أن يحكم بها.

أما في قطاع غزة فقد تشهدت الممارسة العملية، إصداراً لقرارات إعدام من قبل المحاكم المدنية والعسكرية، وتنفيذاً لعدد من هذه القرارات.<sup>١٧</sup> كما يجدر الإشارة إلى أن الأمر العسكري رقم (٢٦٨) مازال سارياً في الضفة الغربية، في حين أنه تم إلغاء الأمر العسكري رقم (١٦٠) صراحة، في قطاع غزة.

#### رابعاً: عقوبة الإعدام في التطبيق العملي

تُظهر الإحصائيات في الأراضي الفلسطينية أنه بلغ عدد الأحكام الصادر بالإعدام منذ عام ١٩٩٥ (تاريخ قيام السلطة الفلسطينية) إلى نهاية العام ٢٠١٣ حوالي (٢١٨) حكماً بالإعدام، ونفذ منها حوالي (٣٨) حكماً، وهذه الأحكام موزعة بحسب السنوات (١٩٩٥ - ٢٠١٣) على النحو الآتي: ١٨

في عام ١٩٩٥: صدر في هذا العام حكمان بالإعدام لم ينفذ أي منهما، وكلاهما صدر في قطاع غزة، وكان واحداً منهما بحق مدني أي صادر عن محكمة مدنية والآخر بحق عسكري أي صادر عن محكمة عسكرية.

في عام ١٩٩٦: شهد هذا العام ارتفاعاً حاداً في صدور أحكام الإعدام مقارنة مع العام السابق، إذ صدر (١٠) أحكام بالإعدام، سبعة منها صادرة عن المحكمة العسكرية ومحكمة أمن الدولة وثلاثة عن محاكم مدنية. ولم ينفذ أي منها، بل قام رئيس السلطة بتخفيضها إلى المؤبد، وجميعها صادرة في قطاع غزة.

في عام ١٩٩٧: انخفض في هذا العام عدد الأحكام الصادرة بالإعدام مقارنة مع العام السابق، إذ صدر (٧) أحكام بالإعدام، ستة منها في صدر في قطاع غزة وواحد في الضفة الغربية، وجميعها صادرة عن المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة، ولم ينفذ أي منها بل قام رئيس السلطة بتخفيضها إلى المؤبد.

في عام ١٩٩٨: شهد هذا العام انخفاضاً آخر في عدد الأحكام الصادرة بالإعدام مقارنة بالعام السابق، إذ صدر (٤) أحكام بالإعدام، منها ثلاثة في قطاع غزة وواحد في الضفة الغربية، وجميعها صادرة عن المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة، إلا أن الجديد هذه المرة أنه تم تنفيذ حكمان بالإعدام من أصل (٤) أحكام.

في عام ١٩٩٩: شهد هذا العام انخفاضاً آخر في عدد الأحكام الصادرة بالإعدام، حيث صدر في هذا العام (٣) أحكام بالإعدام جميعها صادرة عن المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة، وكلها في قطاع غزة، إلا أنه في هذه المرة أيضاً تم تنفيذ حكم واحد من أصل (٣) أحكام صادرة بالإعدام.

في عام ٢٠٠٠: صدرت خلال هذا العام (٦) أحكام بالإعدام في (٥) قضايا، ثلاثة منها في

قطاع غزة وثلاثة في الضفة الغربية، وجميعها صادرة عن المحاكم العسكرية أو محاكم أمن الدولة، ولم يصادق الرئيس ياسر عرفات عليها، وبالتالي لم يُنفذ أيًا منها.

في عام ٢٠٠١: شهد هذا العام ارتفاعاً في عدد الأحكام الصادرة بالإعدام مقارنة مع العام السابق، حيث صدر خلال هذا العام (١٢) حكماً بالإعدام، منها (٤) في قطاع غزة و(٨) في الضفة الغربية، وكلها صادرة عن المحكمة العسكرية أو أمن الدولة. ولم ينفذ من هذه الأحكام إلا حكماً واحداً بعد مصادقة الرئيس على هذا الحكم، كما أن الرئيس صادق على حكم آخر بالإعدام كان قد صدر بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٧ وتم تنفيذه.

في عام ٢٠٠٢: سجل هذا العام صدور أكبر عدد من أحكام الإعدام، إذ صدر خلاله (١٦) حكماً بالإعدام، (١٥) منها صدرت في قطاع غزة وواحد في الضفة الغربية، وكلها صادرة عن محاكم عسكرية ومحاكم أمن الدولة، وصادق الرئيس عرفات على ثلاثة أحكام منها فقط ونفذت.

في عام ٢٠٠٣: شهد هذا العام تراجعاً ملحوظاً في عدد أحكام الإعدام الصادرة مقارنة بالأعوام السابقة. فقد صدر خلال هذا العام حكماً واحداً بالإعدام فقط عن المحكمة العسكرية الخاصة في قطاع غزة، ولم ينفذ هذا الحكم.

في عام ٢٠٠٤: خلال هذا العام صدر (٨) أحكام بالإعدام، جميعها في قطاع غزة صادرة عن محكمة بداية غزة (أي كلها صادرة عن محاكم مدنية)، ولم تتم المصادقة على أي منها من قبل رئيس السلطة، وبالتالي لم ينفذ أيًا منها.

في عام ٢٠٠٥: تخلل هذا العام سلسلة من الأحداث والتطورات المتعلقة بعقوبة الإعدام، فقد أصدر رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس قراراً يقضي بإعادة محاكمة جميع المدانين في محاكم أمن الدولة والصادرة بحقهم أحكام بالإعدام أمام المحاكم النظامية (المدنية). كما أنه تم خلال هذا العام استئناف تنفيذ عقوبة الإعدام بحق أشخاص محكومين بالإعدام خلال السنوات السابقة، حيث تم تنفيذ الإعدام بحق خمسة مواطنين كانت قد صدرت بحقهم أحكاماً بالإعدام خلال السنوات الماضية (واحد صدر عام ٢٠٠٠، واثنان صدر في عام ١٩٩٦، وواحد في ١٩٩٥ والأخير في عام ٢٠٠١). كما يلاحظ على هذا العام انخفاض عدد الحالات التي صدر فيها أحكاماً بالإعدام، فخلال هذا العام لم يصدر سوى حكم واحد بالإعدام، صدر عن محكمة استئناف غزة ولم ينفذ.



في العامين (٢٠٠٦، ٢٠٠٧): لم يصدر خلال هذا العامين أي حكم بالإعدام، كما لم يتم تنفيذ أيًا من أحكام الإعدام الصادرة في الأعوام السابقة والتي تنتظر التنفيذ.

في عام ٢٠٠٨: شهد هذا العام عودة لعقوبة الإعدام، خاصة وأنه العام الأول الذي يصدر فيه أحكاماً بالإعدام بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، إذ قضت المحاكم العسكرية والمدنية في قطاع غزة خلال هذا العام بإعدام (٧) أشخاص. بينما صدر في الضفة الغربية (٥) أحكام بالإعدام بحق (٦) أشخاص، ولم يتم تنفيذ أيًا من الأحكام الصادرة في الضفة الغربية ولم يصادق رئيس السلطة الوطنية على أي من الأحكام الصادرة هذا العام.

في عام ٢٠٠٩: صدر (١٧) حكماً بالإعدام، أربعة عشرة منها في قطاع غزة، وثلاثة في الضفة الغربية، ولم ينفذ أيًا منها، ويجب التنويه هنا إلى أن أحد هذه الأحكام الصادرة في قطاع غزة صدر بالاستناد إلى قانون القضاء العسكري الصادر حديثاً عن المجلس التشريعي المنعقد في قطاع غزة (المنعقد بالنواب المحسوبين على كتلة حماس البرلمانية).<sup>١٩</sup>

في عام ٢٠١٠: صدر (٦) أحكام في قطاع غزة صادرة عن المحاكم النظامية، أما على صعيد المحاكم العسكرية فقد أصدرت (٩) أحكام. وتم تنفيذ (٥) أحكام دون مصادقة الرئيس وقد رافق هذه الاحكام الكثير من المخالفات.<sup>٢٠</sup>

في عام ٢٠١١: صدر (٩) أحكام بالإعدام في قطاع غزة، حكم واحد منها صادر عن المحاكم المدنية، و(٨) أحكام صادرة عن المحاكم العسكرية، وقد نفذت الحكومة في قطاع غزة حكماً صادراً بالإعدام وذلك بتاريخ ٤/٥/٢٠١١، دون مصادقة الرئيس عليه.<sup>٢١</sup>

في عام ٢٠١٢: لم يصدر أي حكم بالإعدام بالضفة الغربية، في حين أنه صدرت (٦) أحكام بالإعدام في قطاع غزة، منها حكم واحد صادر عن المحاكم المدنية، وخمسة أحكام صادرة عن المحاكم العسكرية، وفيما يتعلق بالتنفيذ فقد نُفذت (٦) أحكام في عام ٢٠١٢، (٣) منها صدرت في ٢٠١٠ و(٣) صدرت في عام ٢٠١١ دون مصادقة الرئيس على أي منها.<sup>٢٢</sup>

في عام ٢٠١٣: صدر حكم واحد من المحكمة العسكرية في جنين في الضفة الغربية، ولم يصدر أي حكم عن المحاكم المدنية، في حين أنه صدر (١٦) حكم بالإعدام في قطاع غزة، (٩) منها صدرت عن المحاكم العسكرية و(٧) أحكام أخرى صدرت عن المحاكم المدنية. أما على صعيد التنفيذ فقد نُفذت في قطاع غزة ثلاثة أحكام بالإعدام، اثنان منها صدرت في عام ٢٠١٣، وحكم آخر صدر في أعوام سابقة، وقد تم تنفيذ هذه الأحكام دون مصادقة

الرئيس. ٢٣

يتبين لنا من الإحصائيات السابقة أن جل الأحكام الصادر بالإعدام كانت صادرة في قطاع غزة أي تتركز في بقعة جغرافية معينة، دون وجود مؤشر واضح على سبب هذا التركيز. ويظهر أن جزءاً كبيراً من الأحكام الصادرة لم تنفذ بسبب عدم مصادقة رئيس السلطة الفلسطينية عليها، كما يلاحظ أن معظم هذه الأحكام كانت تتعلق بجريمة القتل أو القتل مع الإغتصاب، والخيانة والتخابر مع العدو الإسرائيلي. كما أنه يلاحظ أن هذه الأحكام صدرت عن المحاكم العسكرية أو محاكم أمن الدولة (أي ليس عن المحاكم المدنية)، والخطير في ذلك أن المحاكم العسكرية أو محاكم أمن الدولة تفتقر إلى تطبيق العديد من معايير المحاكمة العادلة والضمانات القانونية التي تتوافر للمتهم أمام القضاء المدني.

على ضوء ما سبق وبالنظر إلى الواقع الفلسطيني الحالي، نجد بأن هناك حاجة ماسة إلى تعديل تلك القوانين لتتلاءم مع واقع حياة الشعب الفلسطيني بالوضع الحالي، خصوصاً مع انتهاء حقبة الحكم المختلفة التي حكمت فلسطين منذ الانتداب البريطاني إلى قيام السلطة الفلسطينية، مما يستدعي ضرورة إدخال التعديل على التشريعات القائمة، أو إصدار تشريعات جديدة تعمل على توحيد الوضع بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

إذ يوجد ضرورة ماسة بأن تشمل عقوبة الإعدام جرائم أخرى أكثر أهمية كالجرائم المتعلقة بالأسرة والعرض والشرف، بدلاً من الجرائم المتعلقة بأمن الدولة والتي لم تعد تتلاءم والوضع الفلسطيني بالوقت الحالي.

## المحور الثاني:

موامة ضمانات تطبيق عقوبة الإعدام داخلياً مع التزامات فلسطين الدولية بعد أن تبين لنا أن التشريعات العقابية السارية في الأراضي الفلسطينية تجمع على تطبيق عقوبة الإعدام بحق مجموعة الأفعال التي تم ذكرها على سبيل الحصر، "إذ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، إلا أن ذلك يترافق مع توافر مجموعة من الضمانات للأشخاص الذين قد يواجهون عقوبة الإعدام، ينبغي أن تتواءم مع التزامات فلسطين الدولية.

فالمرکز القانوني لفلسطين قد تغير في الأمم المتحدة، ليرفع بموجب قرار الجمعية العامة رقم (١٩/٦٧) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢، إلى مركز دولة مراقب غير عضو، مما جعلها أهلاً للانضمام إلى الاتفاقيات الدولية. ففي نيسان ٢٠١٤ قررت فلسطين الانضمام إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية، من ضمنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، وبالتالي أصبحت مخاطبة بما جاء فيه، وتحديدًا بالأحكام الخاصة بضمانات

تنفيذ عقوبة الإعدام.

يهدف هذا المحور إلى البحث في الضمانات التي نص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومدى توافق الضمانات المنصوص عليها في التشريعات المطبقة في مناطق السلطة الفلسطينية، مع ما ورد في العهد.

### أولاً: ضمانات تطبيق عقوبة الإعدام على المجرمين الأحداث

نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (٥/٦) منه على أنه: "لا يجوز الحكم بعقوبة الإعدام على جرائم ارتكبها أشخاص دون الثامنة عشرة من العمر...". بالنظر إلى أحكام هذه المادة يُلاحظ بأنها تحظر بشكل قطعي تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث، وقد اعتبرت أن الحدث هو كل شخص لم يتم الثامنة عشر من عمره.

وبالرجوع إلى التشريعات المطبقة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، يجد الباحثون بأنها تتواءم مع النص السابق ذكره من العهد الدولي، في أنها لا تجيز إيقاع عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة، هذا ما أكدته قانون المجرمين الأحداث رقم (٢) لسنة ١٩٣٧ الساري في قطاع غزة، وقانون إصلاح الأحداث رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤ الساري في الضفة الغربية. حيث تنص المادة (١٣) من القانون الأول على أنه: "لا يحكم بعقوبة الإعدام ولا يسجل مثل هذا الحكم على ولد أو حدث أو فتى...". بينما تنص المادة (٢/١٢) من القانون الثاني على أنه: "لا يحكم بالإعدام أو الأشغال الشاقة على حدث".

ولغايات ذلك تعرف المادة (٢) من قانون إصلاح الأحداث الأردني الحدث على أنه: "كل شخص أتم التاسعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة ذكراً أم أنثى". بينما تعرفه المادة (٢) من قانون المجرمين الأحداث الانتدابي على أنه: "كل شخص بلغ من العمر أربعة عشرة سنة فما فوق أو يلوح للمحكمة أنه قد بلغ أربعة عشر سنة فما فوق إلا أنه لم يبلغ ستة عشر سنة من عمره".

ويمتد الاختلاف في التعريف بينهما إلى تعريف الولد والفتى، فبينما يعرف قانون إصلاح الأحداث الولد على أنه: "كل شخص أتم من العمر تسع سنوات أو يدل ظاهر حاله على أنه أتم التاسعة من عمره غير أنه لم يتم الثالثة عشرة". ويعرف الفتى على أنه: "كل شخص أتم من العمر خمس عشرة سنة أو يدل ظاهر حاله على أنه أتم الخامسة عشرة من عمره غير أنه لم يتم الثامنة عشرة". بينما يعرف قانون المجرمين الأحداث الولد على أنه كل شخص تقل سنه عن أربعة عشرة سنة أو يلوح للمحكمة أنه تقل سنه عن أربعة عشر سنة. ويعرف الفتى على أنه: "كل شخص بلغ من العمر ستة عشرة سنة فما فوق أو يلوح للمحكمة أنه أتم ستة عشرة سنة

من عمره إلا أنه لم يتم الثامنة عشرة سنة من عمره". وإن كان هناك اختلاف في التعريفات إلا أنهما يتفقان على عدم إيقاع عقوبة الإعدام بحق هذه الفئات العمرية كلها (الحديث، الفتى والولد) لأنهم لم يتجاوزوا سن الثامنة عشرة من العمر. وهو ما يؤكده قانون الطفل رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤ المطبق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.<sup>٢٤</sup>

أما بالنسبة للحد الأعلى للسن المسموح إيقاع عقوبة الإعدام بالواقع الفلسطيني، فلم يحدد القانون سنّاً أعلى للأشخاص الذين قد تنفذ عقوبة الإعدام بحقهم، أي قد يكون الشخص بلغ من العمر مئة عام ومع ذلك ليس هناك مانع من حيث السن فيما يتعلق بتنفيذ عقوبة الإعدام بحقه، من وجهة نظر القانون الفلسطيني.

### ثانياً: ضمانات تطبيق عقوبة الإعدام على المرأة الحامل

تنص المادة (٣/٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على أنه: "لا يجوز إيقاع عقوبة الإعدام على المرأة الحامل".

وبالرجوع إلى التشريعات المطبقة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، يظهر أنها لا تجيز إيقاع عقوبة الإعدام على النساء الحوامل مع اختلاف النصوص القانونية في هذا الشأن، حيث تنص المادة (٢/١٧) من قانون العقوبات الأردني لسنة ١٩٦٠ المطبق في الضفة الغربية، على أنه "في حالة ثبوت كون المرأة المحكوم عليها بهذه العقوبة حاملاً، يبدل حكم الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة".

في حين أن قانون العقوبات الانتدائي لسنة ١٩٣٦ المطبق في قطاع غزة، يجده الباحثون أنه أعفى المرأة الحامل - إذا أثبتت حملها - من عقوبة الإعدام فقط في حالة ارتكابها جريمة القتل القصد، والخيانة، وبمفهوم المخالفة فإنه لم يعفها من تنفيذ عقوبة الإعدام في الجرائم الأخرى التي تستوجب عقوبة الإعدام من غير جريمة القتل القصد والخيانة.<sup>٢٥</sup>

بينما تنص المادة (١) من قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام قانون مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون" رقم (٦) لسنة ١٩٩٨، على أنه "لا ينفذ حكم الإعدام بحق النزيلة الحامل المحكوم عليها بالإعدام، فإذا وضعت مولوداً حياً، تقضي المحكمة التي أصدرت الحكم بعقوبة الإعدام النزول إلى عقوبة السجن المؤبد".<sup>٢٦</sup> كذلك تنص المادة (٤١٤) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني لسنة ٢٠٠١ على أنه "لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام في المرأة الحامل، فإذا وضعت مولوداً حياً تقضي المحكمة التي أصدرت الحكم بالنزول بعقوبة

الإعدام إلى عقوبة السجن المؤبد". ٢٧. وهذان النصان أي (٤١٤، ١) يعالجان حالة الحمل التي تحصل بعد صدور حكم نهائي قطعي بالإعدام وهذا واضح من استخدام عبارة "لا ينفذ حكم الإعدام بحق..."، أي الحكم صدر وينتظر التنفيذ. ولو ذكر "لا يحكم بالإعدام..." فهذا يعني أن الحكم لم يصدر بعد. أما النصين (٢١٧/٢، ٢١٥) أعلاه فهما يعالجان حالة الحمل الحاصل قبل صدور حكم نهائي قطعي بالإعدام هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن المادتين (٤١٤، ١) تتناقضان مع المادتين (٢١٧/٢) و(٢١٥) السابقتين، إذ أن المادتين (٤١٤، ١) قرنتا استبدال عقوبة الإعدام بأخرى بالنسبة للمرأة الحامل، إذا وضعت مولوداً حياً وليسست بحادثة الحمل بحد ذاتها، على خلاف المادتين (٢١٧/٢، ٢١٥) إذ أنهما قرنتا استبدال عقوبة الإعدام بأخرى. بمجرد ثبوت واقعة الحمل، وبذلك فإن المادتين (٤١٤، ١) تمثلان صفة للجهود التي تبذل لتوفير ضمانات للأشخاص المعرضين لعقوبة الإعدام.

كما أن هناك تناقض في العقوبة المستبدلة بها عقوبة الإعدام للمرأة الحامل، بحيث ينص قانون الإجراءات الجزائية وقانون مراكز الإصلاح والتأهيل على استبدال عقوبة الإعدام بالسجن المؤبد، بينما ينص قانون العقوبات الانتدابي على الحبس المؤبد، وقانون العقوبات الأردني على الأشغال الشاقة المؤبدة.

### ثالثاً: أن يكون تنفيذ عقوبة الإعدام بناء على حكم قضائي قطعي

نص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (٢/٦) على أنه "لا يجوز في البلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام، أن يحكم بهذه العقوبة إلا جزاء لأشد الجرائم خطورة وفقاً للتشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة وغير المخالف لأحكام هذا العهد ولا اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ولا يجوز تطبيق هذه العقوبة إلا بمقتضى حكم نهائي صادر من محكمة مختصة".

وبتحليل أحكام هذه المادة، يتبين للباحثين أن العهد يجيز استعمال عقوبة الإعدام في حالات استثنائية جداً، ويجب لذلك الحكم أن يستوفي أربعة شروط وهي: أن تكون هذه العقوبة لأشد الجرائم خطورة، وأن لا يكون هذا التشريع المحلي مخالفاً لأحكام العهد، وأن لا يخالف أحكام اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية، وأن يصدر الحكم من محكمة مختصة.

وبالرجوع إلى الشرط الأول وهو بأن تكون عقوبة الإعدام على الجرائم الأشد خطورة، لكن العهد لم يضع معياراً لتحديد متى تكون الجريمة شديدة الخطورة، بالتالي فإن هذا التحديد يعود لطبيعة وظروف كل دولة. وفي ما يتعلق بشرط عدم مخالفة أحكام اتفاقية جريمة الإبادة

الجماعية، فإن فلسطين أصبحت طرفاً في هذه الاتفاقية منذ عام ٢٠١٤. وفيما يتعلق بالشرط الأخير وهو ضرورة أن يكون الحكم صادر من المحكمة المختصة، فقد ألزم قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١، الجهات المختصة باستئناف الحكم الصادر بالإعدام أو بالحبس المؤبد وإن لم يطلب الخصوم ذلك.<sup>٢٨</sup> كما ألزم هذا القانون الطعن بالنقض بكافة الأحكام الصادرة بالإعدام أو بالحبس المؤبد وإن لم يطلب الخصوم ذلك.<sup>٢٩</sup>

#### رابعاً: العفو الخاص أو العام عن عقوبة الإعدام

نصت المادة (٤/٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه: "لأي شخص حكم عليه بالإعدام حق التماس العفو العام أو العفو الخاص أو إبدال العقوبة. ويجوز منح العفو العام أو العفو الخاص أو إبدال عقوبة الإعدام في جميع الحالات".

وبالرجوع إلى أحكام القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣، فإن المادة (٤٢) منه تنص على أنه: "الرئيس السلطة الوطنية حق العفو الخاص عن العقوبة أو تخفيفها، وأما العفو العام أو العفو عن الجريمة فلا يكون إلا بقانون". بناءً على هذه المادة، يملك رئيس السلطة الفلسطينية حق العفو الخاص دون أن تحدد الجرائم التي يحق له أن يعفو عنها، ودون أن تورد أي استثناءات، فاستناداً إلى قاعدة بأن المطلق يجري على إطلاقه، فإنه يمكن القول أن الرئيس يمتلك صلاحية إصدار العفو الخاص عن عقوبة الإعدام أو تخفيفها إلى عقوبة أخرى.

#### خامساً: المصادقة على عقوبة الإعدام

اشترط المشرع الفلسطيني لتنفيذ عقوبة الإعدام أن يتم المصادقة على الحكم الصادر بالإعدام من قبل رئيس السلطة الفلسطينية.<sup>٣٠</sup>

ومن الجدير بالذكر، والذي لم يتم إيجاد مثيل له في ضمن أحكام القانون الفلسطيني، أن بعض قوانين الدول قد تتطلب قبل إصدار حكم الإعدام أخذ رأي مفتي الدولة بشأن حكم الإعدام، فمثلاً تنص المادة (٢/٣٨١) من قانون الإجراءات الجنائية المصري على أنه "لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تصدر حكماً بالإعدام إلا بإجماع آراء أعضائها، ويجب عليها قبل أن تصدر هذا الحكم أن تأخذ رأي مفتي الجمهورية...". غير أن المحكمة وإن كانت مجبرة بأخذ رأي المفتي قبل إصدار حكم الإعدام (من باب أن يكون القضاة على بينة مما إذا كانت أحكام الشريعة الإسلامية تجيز الحكم بالإعدام في الواقعة الجزائية المطلوب فيها الفتوى قبل صدور هذا الحكم) إلا أنها غير ملزمة بالأخذ بمقتضى الفتوى، أي أنها ملزمة كإجراء شكلي أن تأخذ رأي مفتي الجمهورية قبل صدور حكم الإعدام إلا أنها غير ملزمة بالأخذ بمضمون هذه الفتوى بعد صدورها، هذا ما استقر عليه قضاء محكمة النقض المصرية.<sup>٣١</sup>

## سادساً: إجراءات تنفيذ عقوبة الإعدام

أورد قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم (٣) لسنة ٢٠٠١ في الباب الثاني منه أحكاماً خاصة بتنفيذ عقوبة الإعدام. حيث أوجب المشرع على وزير العدل متى صار حكم الإعدام نهائياً، أن يرفع أوراق الدعوى فوراً إلى رئيس الدولة،<sup>٣٢</sup> ليقوم الرئيس بالمصادقة عليها حتى يتم تنفيذها.<sup>٣٣</sup>

إن النصوص التشريعية الناطمة لإجراء المصادقة، تثير عدة إشكاليات، فهي لم تحدد المدة التي يجب على الرئيس خلالها المصادقة أو عدم المصادقة على حكم الإعدام. كما أن المادة (٤٠٩) لم تحدد المدة التي يجب ان يتم خلالها تنفيذ عقوبة الإعدام بعد مصادقة الرئيس على الحكم. وفي حال لم ينل الحكم بالإعدام على مصادقة الرئيس فهي لم تحدد الإجراء الواجب اتباعه بعد ذلك، فهل يجب إعادة الحكم إلى المحكمة لتقضي بعقوبة أخرى غير عقوبة الإعدام، وفي حال افترضنا ذلك فمن هي المحكمة المختصة هل هي محكمة أول درجة أم محكمة الاستئناف أم محكمة النقض.

كما أن الرئيس يمتلك صلاحية إصدار العفو الخاص عن العقوبة، فهل في حال رفضه المصادقة على عقوبة الإعدام بإمكانه إصدار العفو الخاص عن الشخص الصادر بحقه الحكم، وهل هذا يعتبر موافقة ضمنية بالمصادقة، وهل يملك رئيس السلطة الفلسطينية تخفيض العقوبة بالاستناد إلى المادة (٤٢)، وفي حال تم التخفيض ما هي الإجراءات الواجب اتباعها؟ وهل هناك فرق بين التخفيض والاستبدال لعقوبة الإعدام، ولو افترضنا بأن الحكم قد أعيد إلى المحكمة المختصة، وأصدرت حكماً آخر فهل يجوز للرئيس أن يصدر العفو الخاص بعد ذلك؟ كل هذه الإشكاليات التي يثيرها الواقع العملي والتي تستوجب ضرورة تدخل المشرع لمعالجتها.

وفي حال تمت مصادقة الرئيس على عقوبة الإعدام فإنه سيصار إلى تنفيذها، وفق الشروط التالية:

لا ينفذ حكم الإعدام في أيام العطل الرسمية والأعياد الوطنية والدينية الخاصة بديانة المحكوم عليه. وإذا كانت ديانتته تفرض عليه بعض الطقوس الدينية قبل الموت وجب إجراء التسهيلات لعمل ذلك.<sup>٣٤</sup>

تنفذ عقوبة الإعدام داخل مركز الإصلاح والتأهيل (السجن) وتسلم الجثة إلى أهله فإذا لم يتقدموا لاستلامها تسلم للهيئة المحلية الواقع بدائرتها المركز لدفنها، وإذا لم يوجد له أهل

تقوم الحكومة بدفن جثته على نفقتها، وفي كل الأحوال يجب أن يتم الدفن بغير احتفال.<sup>٣٥</sup> ضرورة تلاوة منطوق الحكم الصادر والتهمة الذي حكم من أجلها وذلك في مكان التنفيذ، وعلى مسامع الحاضرين، بحيث يتاح المجال للمحكوم عليه ليبيد أي أقوال يريد الإدلاء بها على أن تثبت أقواله في محضر من قبل النائب العام أو مساعده.<sup>٣٦</sup> حيث اشترط على كاتب المحكمة أن ينظم محضراً بتنفيذ عقوبة الإعدام، وأن يوقع هذا المحضر من قبل ممثل النيابة العامة ومدير مركز الإصلاح والتأهيل (السجن)، وأن يحتوي كذلك على توقيع الطبيب والكاتب وأن يحفظ لدى النيابة العامة.<sup>٣٧</sup>

قبل تنفيذ حكم الإعدام يجوز لأقارب المحكوم عليه بالإعدام مقابلته في مكان بعيد عن مكان التنفيذ، ويتم تنفيذ حكم الإعدام بحضور مجموعة من الأشخاص (الذين سماهم القانون حصراً) وهم: النائب العام أو من ينيبه مكانه، مدير مركز الإصلاح والتأهيل أو من ينوب عنه، مدير الشرطة في المحافظة، كاتب المحكمة التي أصدرت الحكم، طبيب مركز الإصلاح والتأهيل، أحد رجال الدين من الطائفة التي ينتمي إليها المحكوم عليه.<sup>٣٨</sup> أما بالنسبة لطريقة تنفيذ عقوبة الإعدام في الأراضي الفلسطينية، فيتم فيها التفريق بين المدنيين والعسكريين، فأما المدنيون فيتم شنقهم حتى الموت، وأما العسكريون فيتم رميهم بالرصاص حتى الموت.<sup>٣٩</sup>



## الخاتمة

نظرا لأهمية عقوبة الإعدام كونها تمس حق الإنسان في الحياة الذي هو من أهم الحقوق اللصيقة بالإنسان والمرتبطة بحقوقه الأخرى، فقد حرصت المعاهدات والمواثيق الدولية النص على ضرورة الالتزام بضمانات حماية هذا الحق، من خلال وضع المبادئ التي تضمن مراعاة ضمانات تشريع هذا النص و ضمانات تطبيقه.

تناولت الدراسة في المحور الأول الحديث عن التشريعات التي نظمت عقوبة الإعدام المطبقة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع الإشارة إلى مواطن التباين والاختلاف بين تلك التشريعات، سواء التي صدرت زمن الحكم الأردني على الضفة الغربية أو فترة الإدارة المصرية على قطاع غزة، وكذلك الاحتلال العسكري الإسرائيلي الذي حكم كل من الضفة والقطاع، وصولاً إلى التشريعات التي أصدرتها السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مؤداها بأنه يُلاحظ على الجرائم التي تم النص على معاقبة مرتكبيها بالإعدام في القوانين السارية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، أن أغلبها تتعلق بأمن الدولة الداخلي والخارجي، مما يستوجب تدخل المشرع لإدخال التعديلات وسن تشريعات تتواءم مع الظروف الحالية والواقع الحالي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، وتركز على الجرائم التي تعتبر شديدة الخطورة في الوضع الفلسطيني الراهن من جهة، وتوحد بين القواعد الناظمة لعقوبة الإعدام في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى.

أما في المحور الثاني فقد تناولت الدراسة الحديث عن مدى التطابق والتواءم مع الضمانات التي نص عليها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من جهة، وبين النصوص التي تناولت تنظيم عقوبة الإعدام في فلسطين من جهة أخرى، حيث تناولت الدراسة أولاً الحديث عن ضمانات تطبيق عقوبة الإعدام على الحدث، وذلك من خلال تطرقها إلى تعريف الحدث في العهد وتعريفه في القوانين الأردنية والانتدابية السارية في الأراضي الفلسطينية، والتعديلات التي أدخلت عليها زمن السلطة الوطنية الفلسطينية، لتتوصل إلى نتيجة مفادها أن هذه التشريعات تتواءم مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، من جهة حظر الحكم بالإعدام على كل من يقل عمره عن (١٨) سنة أي على الأحداث.

أما بخصوص ضمانات تطبيق عقوبة الإعدام على المرأة الحامل، ناقشت الدراسة مدى التعارض بين التشريعات الداخلية في تناولها للضمانات المتعلقة بالمرأة الحامل، وتم التوصل إلى أن المرأة

الحامل في قطاع غزة لا تستفيد من حكم التخفيض الوارد في قانون العقوبات لسنة ١٩٣٦ إلا إذا ثبت الحمل قبل صدور حكم المحكمة، أما إذا ثبت الحمل بعد صدور حكم المحكمة، فلا تستفيد المرأة من ظرف التخفيض، إلا إذا وضعت مولوداً حياً، وذلك بموجب قانون الإجراءات الجزائية لسنة ٢٠٠١.

في حين أنه في الضفة الغربية فإن المرأة الحامل التي ترتكب الفعل ذاته في الظروف ذاتها، تستفيد من تخفيض العقوبة من الإعدام إلى الأشغال الشاقة، أياً كان الوقت الذي يثبت فيه الحمل سواء قبل الحكم أم بعده.

مما يستدعي ضرورة وضع تشريع موحد للضفة الغربية وقطاع غزة، يحظر إيقاع عقوبة الإعدام على المرأة الحامل. بمجرد ثبوت واقعة الحمل ذاتها، بصرف النظر عن زمن وقوعها قبل الحكم أم بعده.

أما بالنسبة لضرورة أن يكون تنفيذ عقوبة الإعدام استناداً إلى حكم قضائي قطعي، نجد بأن المشرع الفلسطيني في قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١، قد أكد على ضرورة أن يمر الحكم بالإعدام بكافة درجات التقاضي، بحيث يطعن به وجوباً وبنص القانون أمام محكمتي الاستئناف والنقض.

وأنه من الضمانات الأخرى التي يجب مراعاتها أثناء تنفيذ عقوبة الإعدام مصادقة الرئيس على العقوبة، بحيث أنه ووفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١، يجب أن يكون تنفيذ عقوبة الإعدام بناءً على مصادقة من رئيس السلطة الفلسطينية، وقد أشارت الدراسة إلى الإشكاليات التي احتوتها المادة التي نصت على وجوب مصادقة الرئيس على أحكام الإعدام، مع الإشارة إلى وجود أحكام بالإعدام تم تنفيذها في قطاع غزة دون مصادقة من الرئيس.

أما بخصوص الإجراءات الأخرى الواجب اتباعها أثناء تنفيذ العقوبة، فقد اشترط قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١، حضور أشخاص معينين عند تنفيذ حكم الإعدام، كما نص على إمكانية مقابلة أهل الشخص المحكوم عليه بالإعدام له، أن يتم ذلك في مكان بعيد عن مكان التنفيذ، إضافة إلى النص على إمكانية مقابلة رجل الدين للمحكوم عليه بالإعدام، ومراعاة الطقوس الدينية عند التنفيذ إن وجدت، وغيرها من الإجراءات.

## قائمة المصادر والمراجع:

### المصادر

الآيات من (٢٧ - ٣٢) من سورة المائدة.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المؤرخ في ١٦/١٢/١٩٦٦، المنشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b003.html>

القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، المنشور في الوقائع الفلسطينية، بتاريخ ١٩/٣/٢٠٠٣، العدد ٥٠، ص ٥.

قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠، المنشور في الجريدة الرسمية الأردنية (الحكم الأردني)، بتاريخ ١/٥/١٩٦٠، عدد ١٤٨٧، ص ٣٧٤، المواد (١٤-١٧).

قانون العقوبات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦، المنشور في الوقائع الفلسطينية، بتاريخ ١٤/١٢/١٩٣٦، عدد ٦٥٢، ص ٣٩٩.

أمر بشأن تعديل أحكام العقوبات في المحاكم المدنية (عقوبة الإعدام) رقم (٢٦٨) لسنة ١٩٦٨، المنشور في المناشير والأوامر والإعلانات، بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٨، عدد ١٤، ص ٥٣٧.

أمر بشأن تعديل أحكام العقوبات في المحاكم المدنية (عقوبة الإعدام) رقم (١٦٠) لسنة ١٩٦٨، المنشور في المناشير والأوامر والإعلانات، بتاريخ ٦/٦/١٩٦٨، عدد ٨، ص ٥٩١. قانون إصلاح الأحداث رقم (١٦) لسنة ١٩٥٤، المنشور في الجريدة الرسمية الأردنية (الحكم الأردني)، بتاريخ ١٦/٥/١٩٥٤، عدد ١١٨٢، ص ٣٩٦.

قانون المجرمين الأحداث الانتدابي رقم (٢) لسنة ١٩٣٧، المنشور في الوقائع الفلسطينية (الانتداب البريطاني)، بتاريخ ١٨/٢/١٩٣٧، عدد ٦٦٢، ص ١٨٧.

قانون مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون" رقم (٦) لسنة ١٩٩٨، المنشور في الوقائع الفلسطينية، بتاريخ ١/٧/١٩٩٨، عدد ٢٤، ص ٨٧.

قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل أحكام قانون مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون" رقم (٦) لسنة ١٩٩٨، المنشور في الوقائع الفلسطينية، بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٥، ص ٣٧.

قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١، المنشور في الوقائع الفلسطينية، بتاريخ ٥/٩/٢٠٠١، عدد ٣٨، ص ٩٤.

قانون الطفل الفلسطيني رقم (٧) لسنة ٢٠٠٤، المنشور بالوقائع الفلسطينية، بتاريخ ١٨/١/٢٠٠٥، عدد ٥٢، ص ١٣.

قرار بقانون رقم (١٩) لسنة ٢٠١٢ بشأن تعديل قانون الطفل الفلسطيني رقم (٧) لسنة

٢٠٠٤، المنشور في الوقائع الفلسطينية، بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٣، عدد ١٠١٥، ص ٦.  
محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله، القضية رقم ٢٠٣ / ٢٠٠٨، فصل فيه بتاريخ  
٢٠١٠/١٢/١٥، عن منظومة القضاء والتشريع (المقتفي).  
محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله، القضية رقم ٢١٧ / ٢٠١٠، فصل فيه بتاريخ  
٢٠١٠/٣/١٣، عن منظومة القضاء والتشريع (المقتفي).

### المراجع:

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة  
الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي السادس عشر (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: رام الله  
٢٠١٠).  
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة  
الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الثامن عشر، (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: رام الله  
٢٠١٢)، رام الله.  
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في فلسطين، التقرير  
السنوي التاسع عشر (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: رام الله ٢٠١٣).  
الحلبي، محمد عياد، شرح قانون العقوبات "القسم العام" (عمان: مكتبة دار الثقافة، ١٩٩٧).  
عمار دويك، عقوبة الإعدام في فلسطين بين التشريعات السارية والمعايير الدولية (الهيئة  
الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: رام الله ١٩٩٩).

## الهوامش

١. الآيات من (٢٧- ٣٢) من سورة المائدة.
٢. الحلبي، محمد عياد، شرح قانون العقوبات "القسم العام" (عمان: مكتبة دار الثقافة، ١٩٩٧)، ٤٣٥.
٣. قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠، المنشور في الجريدة الرسمية الأردنية (الحكم الأردني)، بتاريخ ١/٥/١٩٦٠، عدد ١٤٨٧، ص ٣٧٤، المواد (١٤-١٧).
٤. المادة (١/١١٠) من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.
٥. المادة (١/١٣٥) من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.
٦. المادة (١٣٦) من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.
٧. المادة (١/٣٢٨) من قانون العقوبات رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠.
٨. عمار دويك، عقوبة الإعدام في فلسطين بين التشريعات السارية والمعايير الدولية (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: رام الله ١٩٩٩)، ٢٨.
٩. قانون العقوبات رقم ٧٤، ١٩٣٦، المنشور في الوقائع الفلسطينية، بتاريخ ١٤/١٢/١٩٣٦، عدد ٦٥٢، ص ٣٩٩.
١٠. المادة (١/٤٩) من قانون العقوبات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦.
١١. المادة (٢/٤٩) من قانون العقوبات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦.
١٢. المادة (٥٠) من قانون العقوبات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦.
١٣. ١٣ عمار دويك، عقوبة الإعدام في فلسطين، ٢٩.
١٤. أمر بشأن تعديل أحكام العقوبات في المحاكم المدنية (عقوبة الإعدام) رقم (٢٦٨) لسنة ١٩٦٨، المنشور في المنشور في المنشور والأوامر والإعلانات، بتاريخ ١٥/١٠/١٩٦٨، عدد ١٤، ص ٥٣٧.
١٥. وبالعودة إلى قرارات المحاكم نجد بان محكمة الاستئناف المنعقدة في رام الله في القضية رقم ٢٠١٨/٢٠٣ الذي فصل فيه بتاريخ ١٥/١٢/٢٠١٠، حيث انه وفي هذه القضية كانت محكمة الموضوع قد تطرقت في جلساتها موضوع الإعدام فكان رد محكمة الاستئناف على ذلك انه ما كان على محكمة الموضوع التطرق لعقوبة الإعدام، كون هذه العقوبة ملغاة صراحة بموجب الأمر العسكري رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٦٨".
١٦. أمر بشأن تعديل أحكام العقوبات في المحاكم المدنية (عقوبة الإعدام) رقم (١٦٠) لسنة ١٩٦٨، المنشور في المنشور والأوامر والإعلانات، بتاريخ ٦/٦/١٩٦٨، عدد ٨، ص ٥٩١.
١٧. عمار دويك، عقوبة الإعدام في فلسطين، ٢٥.
١٨. فيما يتعلق بهذه الإحصائيات يمكن مراجعة التقارير السنوية الصادرة عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان ابتداء من (١٩٩٥- ٢٠١٢) والمنشورة على الموقع الإلكتروني: <http://www.ichr.ps/atemplate.php?id=15>، تمت زيارة الموقع بشهر آذار ٢٠١٥.
١٩. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الخامس عشر (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله ٢٠٠٩) ٧٨.
٢٠. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي السادس عشر (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله ٢٠١٠) ٣٤.
٢١. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي السابع عشر (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله ٢٠١١) ١٨.
٢٢. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الثامن عشر ٢٠١٢، (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان)، رام الله، ١٩.
٢٣. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، وضع حقوق الإنسان في فلسطين، التقرير السنوي التاسع عشر (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان)، رام الله، ١٩.

لحقوق الإنسان: رام الله ٢٠١٣ (٦٥).

٢٤. تنص المادة (١) من قانون الطفل الفلسطيني على أنه: "الطفل هو كل إنسان لم يتم الثامنة عشرة من عمره".
٢٥. تنص المادة (٢١٥) من قانون العقوبات الانتدائي رقم (٢) لسنة ١٩٣٦، على أنه: كل من أدين بارتكاب جنابة القتل قصداً يعاقب بالإعدام. ويشترط في ذلك أنه إذا ثبت للمحكمة بيينة مقنعة أن امرأة أدينت بارتكاب القتل قصداً هي حبلى فيحكم على تلك المرأة بالحبس المؤبد". وتنص المادة (٤٩) من ذات القانون: "١- كل من أشهر حرباً على جلالته الملك بغية تخويف المدوب السامي أو إرهابه، يعتبر أنه ارتكب الخيانة ويعاقب بالإعدام. ٢- كل من تأمر مع شخص آخر موجود في فلسطين أو في الخارج على إشهار حرب على جلالته الملك بقصد التسبب في إشهار حرب يعد إشهارها خيانة فيما لو ارتكبه أحد رعايا جلالته، يعتبر أنه ارتكب الخيانة ويعاقب بالإعدام؛ ويشترط في ذلك أنه إذا أدين امرأة وفقاً لأحكام هذه المادة وثبت بيينة تقنع بها المحكمة بأنها حامل فتعاقب بالحبس المؤبد". وتنص المادة (٥٠) من ذات القانون على أنه: "كل من حرص شخصاً آخر على الإغارة على فلسطين بقوة مسلحة، يعتبر أنه ارتكب الخيانة ويعاقب بالإعدام؛ ويشترط في ذلك أنه إذا أدين امرأة وفقاً لأحكام هذه المادة وثبت بيينة تقنع بها المحكمة بأنها حامل فتعاقب بالحبس المؤبد".
٢٦. يذكر أن هذه المادة جاءت معدلة للمادة (١/٦٠) من قانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٨ بشأن مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون"، والتي أي المادة (١/٦٠) كانت تنص على أنه: "يوقف تنفيذ حكم الإعدام بحق النزيلة الحامل المحكوم عليها بالإعدام إلى ما بعد الولادة وحتى بلوغ الطفل سنتين من عمره".
٢٧. ويلاحظ أن هذه المادة أي (٤١٤) تتناقض مع المادة (١/٦٠) قبل تعديلها، إذ أن الأخيرة نصت على وقف تنفيذ عقوبة الإعدام بحق المرأة إذا تبين أنها حامل (بعد صدور حكم نهائي قطعي بالإعدام) إلى ما بعد الولادة وحتى بلوغ الطفل سنتين من عمره، أي في كل الأحوال حسب هذه المادة لا تستبدل عقوبة الإعدام بأخرى، أما المادة (٤١٤) فإنها تجيز استبدال عقوبة الإعدام بأخرى شريطة أن تضع مولوداً حياً، وبمفهوم المخالفة إذا وضعت مولوداً ميتاً فإنه لا تستبدل عقوبة الإعدام بأخرى.
٢٨. المادة (٣٢٧) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١.
٢٩. المادة (٣٥٠) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١.
٣٠. تنص المادة (١٠٩) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة ٢٠٠٣ على أنه: "لا ينفذ حكم الإعدام الصادر من أية محكمة إلا بعد التصديق عليه من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية". وكذلك تنص المادة (٤٠٩) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية لسنة ٢٠٠١ على أنه: "لا يجوز تنفيذ حكم الإعدام إلا بعد مصادقة رئيس الدولة عليه".
٣١. أبو الوفا محمد أبو الوفا إبراهيم، وجوب اخذ رأي المفتي قبل الحكم بالإعدام في قانون الإجراءات الجنائية - دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي (القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٩٥)، ١٢٠، ١١٩.
٣٢. المادة (٤٠٨) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١.
٣٣. المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١.
٣٤. المادتان (٤١٢، ٤١٧) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١. والمادة (٢/٦٠) من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (٦) لسنة ١٩٩٨.
٣٥. المادتان (٤١٨، ٤١٩) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية. والمادة (٥/٥٩) من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني.
٣٦. المادة (٤١٣) من قانون الإجراءات الجزائية رقم ٣ لسنة ٢٠٠١.
٣٧. المادة (٤١٦) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية لسنة ٢٠٠١.
٣٨. المادتان (٤١٠، ٤١١) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية لسنة ٢٠٠١.
٣٩. المادة (٤١٥) من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطينية لسنة ٢٠٠١.

تقارير





## الصحفيون وأخلاقيات النشر في الشبكات الاجتماعية

ميرفت أبو جامع \*

كغيرهم من المستخدمين الذين يزداد عددهم باطراد ملحوظ، ينشط الصحفيون والصحفيات في مواقع الشبكات الاجتماعية. يعبرون عن آرائهم في الأحداث، والقضايا المختلفة، محلياً أو إقليمياً ودولياً، يتفقون، يعارضون، يساندون، يدعمون، يشتمون أحياناً، يروون بعض التفاصيل عن عالمهم الذاتي، مشاعرهم، تحركاتهم، هذا يمكن ملاحظته من سلوكيات الصحفيين والصحفيات في هذه الشبكات الاجتماعية. بالمقابل وقع الصحفيون والصحفيات في أخطاء كبيرة، تجاوزت أخلاقيات المهنة عبر استخدامهم لهذه الشبكات، سواء بقصد أو بدون قصد، أو بوعي أو بدون وعي، مستغلين الحرية التي تمنحها هذه الشبكات بعيداً عن قلم رئيس التحرير في الإعلام التقليدي.

ولكن! هل يحقّ للصحفيين التصرف بحرية في الفضاء الافتراضي؟ ثم هل الصحفيون ملزمون بأخلاقيات المهنة التقليدية في تعاملهم مع مواقع الشبكات الاجتماعية؟ وهل تستوجب وظيفتهم الاجتماعية نمطاً من السلوك المسؤول؟ ما هي أخلاقيات النشر على هذه المواقع؟ هل يوجد نص مكتوب لأخلاقيات المهنة في مؤسستنا الإعلامية أو مدونة سلوك أو قواعد أخلاقية أو قوانين ناظمة وفاعلة تضبط استخدامنا لهذه الوسائل؟

### تعريف الأخلاق والقواعد القانونية:-

الأخلاق، كما يعرفها الإمام الغزالي: «هي عبارة عن هيئة النفس وصورتها الباطنة». والقواعد الأخلاقية الذي يفرضها على المرء هو ضميره، ووجدانه أو الضمير العام في المجتمع، ولكن بدون تدخل من قبل الدولة.

أما القواعد القانونية، فتميز بأنها مؤيدة من قبل الدولة التي تستطيع أن تفرضها بالقوة حين الاقتضاء، فالإنسان مثلاً يمتنع عن الكذب لأنه لا يرتضيه لنفسه أو خشية الناس الذين قد يحتقرونه ويحجبون ثقتهم عنه، ولكنه يمتنع عن شهادة الزور لهذه الأسباب نفسها ولأن الدولة أيضاً تعاقب على شهادة الزور.

\* صحفية فلسطينية - غزة

## مفهوم أخلاقيات مهنة الصحافة؟

الصحافة كغيرها من المهن في المجتمع لها أخلاقيات وسلوكيات تعبر في مضمونها عن «العلاقات بين ممارسيها من ناحية، والعلاقات بينهم وبين عملائهم من ناحية ثانية، وبين المجتمع الذي ينتمون إليه من ناحية ثالثة، وهذه الأخلاقيات والسلوكيات قد تكون متعارفاً عليها، وقد تكون مبادئ ومعايير يضعها التنظيم المهني للمهنة».

ويمكن تعريف الأخلاقيات الصحفية بـ «المعايير والضوابط التي يلتزم بها الصحفي أثناء ممارسته لمهنته». تتصل هذه المعايير بالكتابة وعرض الوقائع، وبعلاقة الصحفي: بالمصادر، وبالمؤسسات.. وبزملاء المهنة، وبالمجتمع). تبقى هذه الأخلاقيات عديمة الفائدة ما لم تترجم إلى واقع عملي ملموس خلال الممارسة المهنية للصحفيين أو تأدية الواجبات المناطة بهم». هناك نوعان من الأخلاقيات: (يصوغها الصحفيون بأنفسهم، في إطار النقابات المهنية، أو تضعها مؤسسات الإعلام التي يعملون بها وتمثل في قواعد السلوك أو المواثيق التحريرية على غرار مدونة البي بي سي BBC editorial .

## الأطر المرجعية لأخلاقيات النشر؟

يضع خبراء الإعلام لأخلاقيات المهنة خمس دوائر أخلاقية يعمل في إطارها الصحفيون تسمى «دوائر المتغيرات الأخلاقية الخمس»، التي تتطلب منهم اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المواقف التي يتعرضون إليها.. هذه الدوائر الخمس متداخلة ومتتالية، ويقف كل صحفي داخل هذه الدوائر جميعها باعتباره حارس البوابة، وعليه أن يخرج بسلام وأن يتخذ قراراً عقلاً سليماً يحدث به التوازن المستهدف.

- الدائرة الأولى: تمثل الأخلاقيات الخاصة التي يتمسك بها كل صحفي على حدة، ومصدرها ضميره، وأخلاقه وهي مستمدة من تنشئته الاجتماعية والقيم التي تربى عليها.
- الدائرة الثانية: فتمثل: المبادئ الأخلاقية التي تضعها كل مؤسسة صحفية للعاملين فيها كإطار سياسي أخلاقي تحددها لنفسها.
- الدائرة الثالثة: فإنها تعبر عن أخلاقيات المهنة ككل، أي أنها تعبر عن السلوكيات التي تحكم كل من المهن الاتصالية الجماهيرية كالنقابات الصحفية وجمعيات الناشرين وغير ذلك من الأسماء.
- الدائرة الرابعة: وتضم المبادئ والسلوكيات التي تفرضها أنظمة الاتصال في المجتمع ككل، وهي أنظمة تفرضها الفلسفات السياسية والاقتصادية لكل مجتمع، ويضاف إلى

- ذلك القوانين والتشريعات التي تضعها الهيئات التشريعية.
- الدائرة الخامسة: وتضم الحدود التي يضعها الناس في كل مجتمع على كل أنواع النشاط الإنساني ولا يستطيع أحد أن يتعداها» والالتزام بها يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية .

## مرجعيات أخلاقيات النشر في فلسطين :-

في واقعنا الإعلامي الفلسطيني نفتقر إلى منظومة تنظيم ذاتي يلتزم بها الصحفيون طوعاً، على حد علمي، فلا توجد مواثيق شرف صحفي أو مدونات سلوك متفق عليها أو لوائح تنظيمية توضح السياسات التحريرية للعاملين داخل مؤسساتنا الإعلامية، سواء المكتوبة أو المرئية أو المسموعة، أو المواقع الإلكترونية، توضح للصحفيين قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل المهني في المؤسسة، ولا تعطي وسائل الإعلام بشكل عام أهمية كبيرة لمدونات السلوك أو مواثيق السلوك أو مواثيق الشرف الصحفي، بل يعتمد تطبيق معايير المهنة على الصحفي نفسه أو على رئيس التحرير في المؤسسة، وهو غالباً ما ينطلق من تنظيمه أو انتمائه السياسي وولائه للتنظيم أكثر من ارتباطاته بمهنته.

إن غياب منظومة الأخلاقيات لدينا بسبب غياب الدور النقابي الفاعل، وبسبب ارتباط مؤسساتنا الصحفية بالتنظيم السياسي، ما جعل الحال بهذا السوء، فتراجعت المهنية لحساب المناكفات، وعمل الصحفيون في تفسير رؤية الحزب ودعم توجهه بعيداً عن التزام المهنية وأخلاقيات النشر من باب المحاباة، كما تأثر ذلك بعلاقات الصحفيين بأنفسهم وبمصادرهم، حيث فقدان الثقة، والسب والقدح والذم والتجريح، والاختلاف الذي يفتقد للأخلاق أو حرية النقد بعيداً عن أصولها المعروفة.

يعتبر غياب منظومة أخلاقيات تحكم مهنة الصحافة، في ظل غياب مؤسسات ديمقراطية تجعل من تفسير الحرية الإعلامية لدى العاملين في المهنة بشكل مختلف، فيرى الصحفي نفسه أنه فوق القانون، وتعطي المجال للسلطة الحاكمة التدخل وممارسة الانتهاكات بحق الصحفيين، وقد لاحظنا مؤخراً حجم الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون سواء في وسائل الإعلام التقليدية أو حتى لدى نشاطهم على مواقع التواصل الاجتماعي، فبلغت العام ٢٠١٥، أكثر من (١٠٨) انتهاك في الضفة وغزة.

## القواعد الناظمة لعلاقة الصحفي بمواقع التواصل الاجتماعي؟

في السنوات الأخيرة زاد عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بشكل كبير، وخاصة بعد ما يعرف بـ«ثورات الربيع العربي»، وخصوصاً الأكثر شهرة فيسبوك وتويتر، وبحسب آخر إحصاءات هذه المواقع فإنه يوجد أكثر من (٩٠٠) مليون مستخدم نشط يومياً في العالم على موقع الفيسبوك و (١,٥٠٠) مليار مستخدم نشط شهرياً على نفس الموقع.

وفي فلسطين زاد عدد مستخدمي الانترنت، تقريباً ٥٠٪ من عدد السكان (٣,٢ مليون نسمة)، منهم ٣٧٪ يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي (٢,٤ مليون نسمة)، ووصل عدد المستخدمين لموقع الفيسبوك نحو (٧٨٠ مليون و ٧٨٠ مستخدم)، بحسب (تقرير وسائل التواصل الاجتماعي، ٢٠١٥، أستوديو سوشال) الصادر أخيراً، كما أن هذه الشبكات أصبح التفاعل هو النشاط الرئيس للمستخدمين الذين تحولوا من متصفح للمواقع يتفاعلون مع مضمونها بشكل محدود إلى منتجين للمضامين، فيما يعرف بالـ«مواطن الصحفي».

اتجاه الناس اليوم بدأ يزيد نحو استخدام تلك الشبكات لأغراض متابعة الأخبار، حتى باتت مصدرًا مهمًا للأخبار، فعالمياً، أشارت نتائج دراسة بحثية شملت ٢٠٥٣ شخص، إلى أن ٦٣٪ منهم يستخدم (تويتر وفيسبوك) للحصول على الأخبار. وبتطبيق النتائج على الولايات المتحدة فإن ٤١٪ من الأمريكيين يحصل على الأخبار من فيسبوك، في حين أن ١٠٪ منهم يحصل عليها من تويتر. وفي فلسطين (تقرير وسائل التواصل الاجتماعي، ٢٠١٥، فإن ٩٦٪ من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، يستخدمونها بهدف متابعة الأخبار والأحداث. من هنا تكمن أهمية ممارسة والتزام الصحفي بأخلاقيات المهنة حتى على هذه الشبكات، لأن إخبار الناس بمعلومات خاطئة من شأنها نشر الشائعات، وزعزعة أمن المجتمع، فعليه أن يعرف انه يجب أن يتحرى الدقة والمصداقية في نقل أخباره أو التعليق عليها، وغياهما يعرضه للمساءلة والتهديد لحرية في الرأي والتعبير.

ويكشف استخدام الصحفيين والصحفيات للشبكات الاجتماعية، حجم الأخطاء التي يقعون فيها، فضحى الصحفي بالدقة كمقياس أخلاقي مهم في الالتزام بالمهنية والمعايير الأخلاقية لصالح السرعة في النشر وتحقيق سبق الصحفي. وهذا ما عانيناه في فترة العدوان على غزة، وكشفت الهبة الشعبية في الضفة الغربية منذ أكتوبر ٢٠١٥، حجم الأخطاء التي وقع فيها الصحفيون، خاصة ما يتعلق بنشر أسماء الشهداء، ونشر الصور المؤلمة لهم أو انهيار أهاليهم في التعرف إليهم أو تلقي خبر استشهادهم، فمثلاً «الشباب سامي الأعرج من مخيم شعفاط، شمال القدس سمعت والدته خبر استشهاده وتنفيذه لعملية، ونشرت مواقع التواصل

الاجتماعي صورته وكتب عليها منفذ العملية في بئر السبع، في أكتوبر ٢٠١٥، بينما كان الأعرج ذاهب لشراء بعد حاجات لأسرته، ثم يتم اعتقاله من قبل الجيش الإسرائيلي، بناء على ما نشر عنه في الشبكات الاجتماعية، وتم الإفراج عنه بعد التأكد من عدم علاقته بالعملية. في حادثة أخرى، تم إدراج اسم الشاب عطا جبر من القدس أيضاً كشهيد ومنفذ عملية على مواقع التواصل الاجتماعي، ثم يكتب على حائطه الفيسبوكي انه لم يموت، وهو ليس الشهيد الذي تحدثوا عنه.

والأخطر من ذلك نشر أخبار غير مؤكدة في أغلبها نقلاً عن الإعلام الإسرائيلي» التي تخضع للمستويات الأمنية التي تحدد بدقة ما تريد نشره، ثم يقوم الصحفيون بنشره عنهم، دون التدقيق والتأكد من مصادر لصحتها. وكذلك إعادة نشر صور لا ترتبط بواقع فلسطين لإحداث سابقة من سوريا أو ليبيا أو أحداث فلسطينية قديمة.

في هذا الصدد، تبين التجارب العالمية المتقدمة أن استخدام الصحفيين لمواقع التواصل الاجتماعي يخضع بشكل عام إلى المبادئ الأخلاقية، وأن الصحفي ليس حراً في المطلق في القضاء الافتراضي يتصرف كما يشاء دونما قيد كما يعتقد الكثيرون وذلك لسببين أساسيين اثنين :-

- انتماء الصحفي إلى مؤسسة حريضة على صورتها ومكانتها في المجتمع ولدى الجمهور
- والمسؤولية الاجتماعية للصحفي ، باعتباره فاعلاً اجتماعياً يقوم بأدوار أساسية في المجتمع تقتضي منه أن يتصرف بطريقة مسؤولة. ويلتزم بأداب وأخلاقيات مهنته.

من هذه التجارب أدرجت الفيدرالية المهنية لصحفي مقاطعة الكيبك في كندا مبادئ خاصة بمواقع التواصل الاجتماعي. وينص الميثاق أن الصحفي لا ينشر في هذه المواقع الاجتماعية ما لا يمكن له أن ينشره على صحيفته، كما يجب عليه أن يلتزم بحماية مصادره على الشبكة والتأكد من مصداقية الأخبار والامتناع عن السرقات الفكرية والإشارة في كل الأحوال إلى المصادر.

كما قامت العديد من المؤسسات الإعلامية بوضع ميثاق لتنظيم استخدام الصحفيين لمواقع الشبكات الاجتماعية. وتؤكد هذه الميثاق بشكل عام على أن الأخلاقيات التقليدية التي يلتزم بها الصحفيون في الميديا التقليدية تبقى صالحة في مجال الميديا الاجتماعية. ومنها ميثاق الجمعية الأمريكية لناشري الأخبار (The American Society of News Editors) أصدرت هذه الجمعية دليلاً اختزلت فيه القواعد التي وضعتها الصحف الأمريكية لتنظيم استخدام الصحفيين للميديا الاجتماعية. ويتضمن هذا الدليل عشر قواعد كبرى:

الأولى: المبادئ الأخلاقية التقليدية يجب أن تطبق في الفضاء الإلكتروني ، بمعنى أن الصحفي لا ينشر ما لا يرتضي نشره في الصحيفة. كما لا ينشر على مواقع الشبكات الاجتماعية ما يسيء إليه شخصيا أو مهنيا أو ما يسيء إلى مؤسسته. وعلى هذا النحو لا يوجد مبرر ألا تطبق القواعد التقليدية الأخلاقية على المجال الإلكتروني.

الثانية:- « يجب على الصحفي أن يتحمل مسؤولية كل ما يكتبه، لأن كل ما يكتبه يصبح عموما، حتى إذا كانت صفحة الصحفي خاصة وشخصية وغير مرتبطة بالمؤسسة وذلك بسبب صعوبة الفصل بين الفضاء الشخصي والفضاء العمومي.

الثالثة:- يتفاعل الصحفي مع القراء بطريقة مهنية، إذ يمكن للصحفي أن يطلع عن الأحداث ويجمع المعلومات، لكن للانخراط في العالم الافتراضي حدود كأن يحجم الصحفي عن الاتصال العدائي flaming

الرابعة:- لا يجب نشر المعلومات الحصرية على الفيسبوك أو على تويتر بل على موقع الصحيفة.

الخامسة:- ينتبه الصحفي إلى نظرة الآخرين إليه. على الصحفيين الإشارة إلى أن الوصلات التي يوصون بها لا تلزمهم. ومن المستحسن إخفاء قائمة الأصدقاء لأنهم يمكن أن يكونوا مصادر أخبار. كما أن انضمام الصحفيين إلى بعض الصفحات (عبر like) لمتابعة الأخبار قد يؤدي في الوقت ذاته إلى التأثير على صورة الصحفي، ويوصى هنا بعدم الالتحاق بالمجموعات ذات الاتجاه الإيديولوجي الأحادي. كما على الصحفي التحكم في خيارات الخصوصية بشكل لا يبدو فيه نصير المجموعة معينة.

السادسة:- يتأكد الصحفي من أصالة وصحة ما يقرأه على مواقع الشبكات الاجتماعية. ذلك أن كل ما ينشر ليس دائما صحيحا. فدور مؤسسات الميديا والصحفيين هو التأكد من المعلومات المنشورة ومن مصداقيتها. وعلى الصحفي أن يكون حارس بوابة جيد a good gatekeeper يتأكد من أصالة المعلومات عبر تطبيق المبدأ التقليدي الذي يقوم على استخدام المصادر المزدوجة Double sourcing

السابعة:- يقدم الصحفي نفسه دائما على أنه صحفي. إذ لا يمكن له أن يخفي هويته سواء كان ذلك في الفعاليات الصحفية التقليدية وعند ممارسة مهنته في الميدان أو على شبكة الإنترنت. وإذا طلب الصحفي معلومات بغاية نشرها فيجب عليه أن يفصح عن هويته المهنية.

الثامنة:- الميديا الاجتماعية أدوات وليست لعبة. فالصحفيون يمثلون مؤسّساتهم ولا يمكن لهم أن يتصرفوا بطريقة غير مقبولة على الشبكة

التاسعة:- يجب على الصحفي أن يكون شفافا ويعترف بأخطائه بسرعة. فالمبادئ ذاتها التي تستخدم في الممارسات التقليدية تبقى صالحة.

العاشر:- يحافظ الصحفي على سرية الحياة الداخلية بالمؤسّسة. فعليه الامتناع عن إفشاء الأسرار الخاصة بهيئة التحرير لأن مواقع الشبكات الاجتماعية يمكن أن تهدّد سلامة العملية التحريرية التي تقع وراء الأبواب المغلقة.

كما ان هناك دليلا للوكالة الفرنسية ودليلا لوكالة رويترز وللبى بي سي، وعلى المستوى الفلسطيني المحلي بادرت مؤسسة فلسطينيات بالاسترشاد بدليل ال بي بي سي، في إعداد دليلاً مهنيًا لأفضل الممارسات للإعلاميين الفلسطينيين وتطرق القسم التاسع منه إلى التعامل مع مواقع التواصل الاجتماعي، ضمن مشروع متكامل بدأ بتدريب حول الأخلاقيات ثم حملات على مواقع التواصل الاجتماعي.

إن هذه التحولات المتعددة التي طرأت على مهنة الصحافة تستدعي منا كصحفيين التفكير من منظور أخلاقي في مهنتنا (ما هي الصحافة؟) وفي هويتنا (من هو الصحفي الآن؟).

تدعونا هذه الإشكاليات إلى التساؤل عن استراتيجيات مؤسساتنا الإعلامية في هذا المجال التي تبدو غائبة، إذ لا أثر لمواثيق أخلاقية تنظم استخدامنا للوسائل الإعلامية بشكل عام ومواقع التواصل الاجتماعي بشكل خاص.

وحتى يتحقق ذلك، يجب أن يتحقق الصحفيون والصحفيات من الأخبار التي يتم نشرها عبر الشبكات الاجتماعية، والتأكد من مصدرها، ومن صحة الخبر والمعلومة، ولا يضحى الصحفي بإنسانيته، وبالذقة حتى يصنع سبقاً صحفياً، لو ثبت عدم صحته فإنه يطيح بمهنيته التي قوامها الصدق والثقة.

كذلك التحلي بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والوطنية تجاه ما يتم نشره عبر الشبكات الاجتماعية، بالاستناد إلى معلومات المصادر الرسمية والتأني بنشرها بعد التأكد والالتزام بأخلاقيات مهنة الصحافة التقليدية.





ثقافة



## هل هو غرق في وحل العولمة؟

د محمد غايي \*

وسط أمواج الهرج و المرج التي يعيشها العالم الإسلامي اليوم يكاد الانسان المسلم أن ينسى التساؤل عن الأسباب التي أدت به الى هذه النتائج الكارثية، وهو الذي بنى الحضارة الاسلامية في وقت من الأوقات فما الذي حصل يا ترى لهذا المسلم؟ وما الذي يمكن أن يركز عليه و يجعله من أولوياته حتى لا يتيه في الاقتراحات التي ترد عليه من كل حدب و صوب مثل سراب يوهمه بالخروج من المأزق؟ مأزق لباس جلباب الاسلام، جلباب ينعت بالارهاب لا محالة، فيجد نفسه ان لم يحدد بصر الإيمان ليجد المخرج من معين دينه بنظر ثاقب إلا في مزيد من وحل العولمة، عولمة كل دني من الأخلاق و خصوصية كل سني من الثقافة و الفكر. لتأمل جميعا بروية في قضيتنا بمنهج واع و نظر يحاول التدقيق حتى لا ندعي سبقا و إنما محاولة متواضعة لإيجاد قشة نتمسك بها حتى لا نغرق في وحل العولمة.

### عروج في البصيرة

كلما عرج الانسان بقدراته الفكرية أو الروحية أو البدنية الا و اتضحت له أمور كانت غائبة عنه من قبل، نظرا لاتساع زاوية نظره للقضية المتفكر فيها من جهة و للقدرة المتبلورة نتيجة هذا العروج على المقارنة و الاستنتاج، و من ثم الخروج بقرارات سليمة ، و هذا ما عبر عنه القرآن الكريم بالحكمة «ومن أوتي الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا»<sup>1</sup> و لذلك قص علينا الوحي الالهي بشقيه القرآني و النبوي قصة الاسراء و المعراج حتى يكون لنا في الرسول الأكرم أسوة حسنة في تحصيل هذا المعراج في كل أبعادنا الانسانية الروحية و البدنية و الفكرية عبر الأبحاث العلمية و الدراسات المتأنية لا لشيء غير اتساع و جهات نظرنا لنحدد بصر إيماننا أولا و لتتحكم خير تحكم في خيرات الأرض و نصرفها خير تصريف و نخلف الحق خير خلافة ، تلك الخلافة الوسط التي لا تفريط فيها كما هو حال الامة الاسلامية اليوم و لا إفراط كما هو حال الأمم المتقدمة حاليا في طغيانها على الأمم الضعيفة.

شبه الحق سبحانه نوره المتألق في هذا الوجود البهيج بمصباح في زجاجة<sup>2</sup>، و لا شك أن العقل

له زجاجته أيضا، و ذلك لأنه نور منبثق من نور الحق، فما هي يا ترى زجاجته التي تريد هذا المصباح العقلي ألقا فيهمتي الى التفكير السليم و يتحلى بالحكمة المتوخاة؟

## توهج زجاجة العقل

يرى رائد علم نفس النجاح براين تريسي في كتابه ارسم مستقبلك بنفسك أن سلامة الحكم على الأمور تعد «عاملا أساسيا من عوامل الحظ، و تسمى كذلك زجاجة العقل أو التفكير السديد، إنك تنمي هذا التفكير السديد عن طريق المقارنة الدائمة لنتائج أفعالك بما توقعت أن تنجز، فمن شأن هذا التأمل المنتظم لأدائك أن يعطيك رؤى و دروسا تعينك لأن تصير أكثر نجاحا و فعالية في المستقبل»<sup>٢</sup>

من خلال تعويد تريسي لهاته القاعدة التي وصل اليها بنور العقل المحفوظ بزجاجته، واعيا بالأمر حتى خرج علينا بكتابه العظيم عن النجاح Create your own future ، و الذي يعد من أكثر الكتب مبيعا في الولايات المتحدة الأمريكية بل في العالم بأسره، و قد وجدنا نحن أهل الاسلام هذه المعلومة مجانية منذ بدأ الوحي لنبتدئ منها أبحاثنا و دراساتنا المأمورين بها بقول الإله «اقرأ» و بالاشارة الى دور تحديد بصر العقل عبر حفظه بزجاجة التفكير السديد من خلال توسيع نظرتة بالتوسل لذلك. معراج روحي و فكري و بدني أو ما أسميه بتحديد مجهر البصيرة ٤. لو كنا فعلنا ذلك لابتدأنا من حقائق لم يتوصل لها العلم الا حديثا، و لكن الأمر لا زال ساريا و الباب لا زال بعد مفتوحا ، فلم لا نلتجئ الى هذا الكتاب المكنون لنغترف من خزائنه؟ متدبرين متفكرين مستعنين في ذلك بنور العقل و زجاجته ، كما بنور الكتاب الكوني دون أن ننسى تجارب السابقين تاريخيا؟ إن الملاحظة العلمية عزيزي القارئ ينبغي أن تكون دوما موصولة بالماضي مستشرفة للمستقبل ، يضيف تريسي في هذا المضمار أن التفكير السديد هو القدرة على التعرف على الأنماط و النماذج في المواقف الجديدة المماثلة لتجارب الماضي، فبعد أن تكتسب المزيد من المعارف و الخبرات فإنك تخزن في ذاكرتك المزيد من الأنماط على مستوى اللاوعي، و سرعان ما تصبح قادرا على اتخاذ قرارات أفضل و أسرع في هذا المجال، حتى مع عدم توفر معلومات كاملة ، سوف تصبح قادرا .... على ملاءم الفراغات بشكل أسرع»<sup>٥</sup>.

إذا تحقق الإنسان مما سبق آن له أن يبحث عن ذاته ليعي. بمكانه في المتاهة ليستطيع الخروج. وسط سراب التقانة.

لا غرو أن الإنسان يحب أن يعرف كل شيء مما يدور حوله في هذه الحياة، فيسأل عن هذه

وتلك، إلا سؤالا واحدا لا يخطر بباله إلا نادرا، هو «من أنا؟». نعم، فهل سألت يوما نفسك عن نفسك: من أنت؟

ولعل أهم الأسباب في إبعاد ذلك وإهماله يرجع في الغالب إلى معطى وهمي، إذ نطن أننا نعرف أنفسنا فلا حاجة إلى السؤال، تغرنا إجابات الانتماء إلى الأنساب والألقاب، وتنحرف بنا عن طلب معرفة النفس الكامنة بين أضلعنا، التي هي حقيقة «من أنا؟» و«من أنت؟» ويتم إجهاض السؤال في عالم الخواطر؛ وبذلك يبقى الإنسان أجهل الخلق بنفسه، فليس دون الأرواح إلا الأشباح!

أنا وأنت، تلك قصة الإنسان منذ بدء الخلق إلى يوم الناس هذا.. إلى آخر مشهد من فصول الحياة في رحلة هذه الأرض، وهي قصة مثيرة وشيقة حقا.<sup>٦</sup>

في زخم الحياة المعاصرة وتحت كلكل وطأتها نسي الإنسان نفسه لأنه نسي الله تعالى ( ولا تكونوا كالذين نسوا الله فأنساهم أنفسهم)

لقد حار الإنسان المعاصر في وصف حاله وتفنن أحيانا في رسم لوحة ضلاله بين متاهات إغراءات العروض الإستهلاكية بشتى أنواعها ومظهراتها بما فيها المتاهات الإلكترونية والتي تتجاذبه من كل حذب وصوب والمؤتثة - بدهاء كبير - لنسيجه الحضاري حيث شهدت العلاقة بين الإنسان و الآلة تطورا مذهلا فلم يسلم من مظاهر هذه العلائقية حتى الأطفال الصغار في طفولتهم المبكرة حتى قبل سن التمدرس

فإذا ما كنا نتصور الإنسان كمجرد آلة منفذة تنحصر وظيفتها في معالجة المعلومة، فإننا نحاول اليوم إعادة حقن مشاعره ومخيلته بعناصر جد حساسة لها علاقة بالذاكرة والتاريخ والمجتمع. يبين هذا التطور العلمي كيف أن المخترعين قد نسوا التساؤل حول منطق التواصل القائم. منطق تحكمه ديانة تقنية حيث يقترن النموذج والمثال بفعل الاستغناء عن الكائن البشري وأبرز مؤشر على ذلك الإدارة الإلكترونية.

ألم تلفظ الأبنك فضاءها الداخلي إلى الأزقة والشوارع كمكان للمخاطر والمغامرات. حيث أصبحت الآلة وحدها قادرة على جعل المسؤولين يقنعون الزبون بشرعية إجراء عملية شخصية وخاصة في الفضاء العام. كما أنها نقلتنا من إطار محمي إلى فضاء خارجي تتهدده جميع أنواع المخاطر والحماقات. وهو الشيء الذي جعل الزبون مجبرا على تحمل كل أصناف العنفين المادي والرمزي. هكذا كانت الآلة رحيمة اتجاه المستخدم وهي ترفع عنه المسؤولية، إنها إحدى الصور الكاشفة عن ظاهرة الاستعمال الوحشي للتقنية.

نعم، فقد تحسنت الشروط، دون أن تكون وراء ذلك غاية إنسانية ما، فلا اعتقاد في أطروحة الإنسان-الآلة كانت له انعكاسات سلبية على الإنسان مبتكر هذه الآلة حيث أضحت تعامله كشيء من الأشياء وفي أحسن الأحوال كمجرد رقم من الأرقام ٧. إن لكل إنسان طبيعي طموحات وآمالا وغايات، وقدرات ومهارات، وغالبا ما يحول بينه وبين تحقيقها - ما لم تكن هناك عوائق خارج إرادته- الهمة الضعيفة، والغفلة، وامتهان الذات. وكلها أعراض أفرزتها فيروسات الحضارة المعاصرة.

وإذا نظرنا إلى ما يطمح إليه كثير من الناس في هذه الأيام، من جمع الأموال، وتوسيع التجارات، وشراء أحدث السلع والأثاث.

إنها طموحات مشروعة ولكن ينبغي أن لا نقف عند إرضاء رغباتنا ونزواتنا المادية فقط.

هناك العديد من المواهب والمهارات، والملكات والخبرات التي نقوم بدفنها - بأيدينا- تحت ذلك الركام من التفاهات التي نشغل بها أنفسنا كثيرا من لحظات عمرنا عوض البحث عن الغاية الأسمى من هذا الوجود البحث عن المعنى («وما خلقت الجن و الإنس إلا ليعبدون») فسرهما ابن عباس سيد حكماء الصحابة الكرام بقوله إلا ليعبدون أي ليعرفون فجعل المعرفة بالله الغاية الأسمى من الوجود.

## تناغم مكونات الجسد.

في سياق مواز تشغل مكونات الجسم الإنساني في تناغم قل نظيره رغم اختلاف أنواعها حيث يتكون هذا الجسد من بلايين الخلايا تكون البنية العضية للإنسان رأس، عنق، جذع، ذراعين، قدمين. يتكون أيضا من زاوية نظر أخرى حسب موقع المعرفة من ذرات العناصر الكيميائية. والعناصر الأكثر شيوعاً بالجسم هي: الكربون والهيدروجين والنيروجين والأكسجين. ويحتوي الجسم أيضاً على كميات أقل من عناصر أخرى كثيرة، تشمل: الكالسيوم، الحديد، الفوسفور، البوتاسيوم والصوديوم. وتتحد العناصر الكيميائية مكونة تركيبات مجهرية تُسمى الجزيئات. وأكثر الجزيئات شيوعاً في جسم الإنسان هو جزيء الماء. ويتكون جزيء الماء من ذرتين من الهيدروجين وذرة من الأكسجين.<sup>٨</sup>

من ثم يحق لنا التساؤل هل مكونات هذا الجسم الإنساني نسيت يوماً دورها في الجسد وانشغلت عنه باتباع انشغالات أخرى أنستها أنفسها؟ هل يا ترى تعمل هاته المكونات فقط لإرضاء ذاتها أم أنها تشتغل لهدف أسمى هو الاشتغال في خدمة الانسان من أجل أن يعيش

في صحة سليمة؟ نفس السؤال يمكن أن يطرحه أي مفكر: هل تشتغل كل مكونات جسد البشرية، في نظرة شمولية من موقع أسمى في رقي فكري وروحي ومادي، من أجل خدمة هذا الجسد ليحيى كل مكوناته في تسامح و تعايش فيما بينهم حتى لا يشتكي منه عضو بالسهر و الحمى .

إن المقصود من الخلق أن يصل الى درجة الاستخلاف في الأرض في أرقى تجلياته دون سفك للدماء جعل الملائكة تتعجب من خلق الله للإنسان فأجاب الحق بالنفي مما يشير الى أن خلايا جسد البشرية (ونقصد بالخلية هنا الانسان لأنه مثل خلية صغيرة ضمن جسد البشرية جمعاء) ستتطور شيئاً فشيئاً عبر الملاحظة و البحث و التدقيق حتى يتبين لهم أنه الحق آنذاك يمكن أن يعي الانسان بأن دوره في هذا الوجود ليس في جمع الموارد الطاقية التي هي سبب الحروب و الويلات و إنما هو و إياها مجرد أداة من أجل تسخير الطبيعة للإنسان ليحيى كجسد واحد على هاته الأرض، جسد و أي جسد، جسد عابد لله مسلم له في الباطن، عابد بجسده سواء في بعد العبادة الدنيوي أو الأخروي سواء كان شريعة أو واجبا دنويًا، مسلم باطنياً بأن الله حق و هو مسير الوجود سواء وافق إرادة العبد أم لا و هو معنى الاسلام.

## برد التسليم لسحابة التجلي الالهي.

إن معنى دين الاسلام في نظرنا ليس أداء الشعائر و إن كانت مدخلا لا بد منه و وسيلة لا غنى عنها في الترقى في الشعور الذوقي و الفكري و الروحي لبرد التسليم للإرادة الالهية سواء وافقت أمر العبد أم لا و لذلك كان أمر المؤمن كله خير إن أصابه خير شكر و إن أصابه شر صبر. يرى العارفون بهذا الأمر أنه لن يعرف الله الا من استوت عنده الأضداد قال أحد العارفين ( اذا صرت مع ربك استوى عندك الذهب و الفضة و الغنى و الفقر و الصحة و المرض فلا يكدرك شيء لأنك علوت على كل شيء و اياك ان يحجبك الفرح بالنعمة عن الله حتى تتعرض لزوالها و اياك ان يحجبك الحزن على شيء عن الله فتعرض لنسيان الله لك ) . ٩٠ . فلينظر معنا القارئ العزيز الى تناغم الحديث النبوي الشريف مع ذوق العارفين أليس هذا نوع من الغوص في لذة الشعور الذوقي و الفكري و الإيمانى . بمعاني الحديث النبوي الشريف بل بكل الشرائع.

إن التصوف في نظرنا بغض النظر عن تسميته - التي جاءت آنفا بعد حياة الرسول كما جاءت تسميات مختلف العلوم التي خلقت من رحم الإسلام كعلم أصول الفقه الذي قعد له فيما بعد الشافعي في الرسالة و علم النحو الذي جمع مبادئه سيبويه في "الكتاب" و كذلك الأمر بالنسبة للتصوف الذي عاشه الصحابة الكرام حالا و ذوقا و قعد له فيما بعد القشيري في الرسالة - هو "العلم الذي يهتم بالتقعيد لمبادئ الترقى الذوقي في الإسلام".

يرتقي المسلم في معارج الإسلام بسلوكه و معاملاته و شرائعه التعبدية و يرتشف من معين حوض النبي الأكرم في الدنيا قبل الآخرة فتتدفق ينابيع الحكمة من فيه بغض النظر عن مستواه العلمي و إنما بالنظر الى مستواه الروحي و درجة تحديد بصيرته في رؤيته للأمر.

إن الانسان ان عرج ماديا ارتقت نظرتة للأمور الظاهرة كما حصل له حين استطاع العروج بالأقمار الصناعية ففهم كروية الأرض ، و بعروجه الفكري استطاع حل الكثير من العضلات الفكرية التي واجهت الإنسانية كما حصل للغرب حينما أنصتوا لصوت العلم فخرجوا من ظلمات تحريف دياناتهم، و بالعروج الروحي تكتمل نظرة الانسان لدياه كما آخرته حيث يعلم يقينا أن دنياه فانية و إن لزمه العمل لها حتى يتخذها مطية لأخراه و بذلك تكتمل نظرتة للأشياء كمتسلق لجبل يمكن أن نسماه جبل المعرفة ، جبل و أي جبل، جبل ذي أربع واجهات: صخرية و رملية و ثلجية و ريعية، كل مقيم بواجهة ما لا يعلم حال الآخر و لنفترض أنه دار حوار فيما بينهم فإن الأول سيصف قحولة مكانه و الثاني سيصف حرارة موضعه أما الثالث فسيهجو البرد القارس الذي يؤلمه في حين سيثني الرابع على الطقس الجميل الذي يتمتع به. هذا بالضبط ما حصل و يحصل للبشرية في كل وقت و حين إن ماضيا أو حاضرا أو مآلا و إنما بقدر درجة وعيه باختلاف و جهات النظر بالضرورة بقدر ارتفاع درجة علمه بالآخر الحضاري و من ثم درجة تسامحه ، حيث أن من علا بوعيه و عرج سيكون بمثابة من كان يحوم بطائرة هليكوبتر فوق الجبل نفسه هو فقط من ستتضح له الرؤية و سيعرف أن كلا منهم كان على حق عندما وصف واجهته ولكن من لم يتبين الأمر بالصعود الى فوق الجبل ليرى الواجهات الأربع سيكون بمثابة من يتعصب لرأيه في وقتنا الحاضر دون روية في الفكر و دون جمع معطيات كافية عن الآخر تبين لم اتخذ موقفه ذلك أو تبني نظريته تلك. يقعد واسيني الأعرج حكمة بالغة في هذا المعنى قائلا «لا أدري لماذا علينا أن نفقد البعض لنعاود النظر لهم بشكل أكثر وضوحا و ربما أكثر حبا و تسامحا» أما المفكر زياد البصراوي فيصيف نفس المبدأ في إبداع جميل : الحقيقة موجودة عند الجميع : إن الذي هو غير موجود هو الاتفاق على اختلاف الحقائق.

و يتساءل دوغلاس آدمز مستغربا :ألا يكفي النظر لروعة الحديقة وجمالها .. لماذا علينا الاعتقاد بأن هنالك جنيات خلفها أيضاً؟.

لا يختلف اثنان أن الزهر ألوان و الماء واحد و في اختلاف الزهور و الورود جمالية كبيرة لا تتأتى الا لمن يعيش الجمال فكذلك اختلاف ألواننا و ألسنتنا ينبغي أن يكون سبب جمالية و رونق لا سبب تطاحن و تراشق لشتى ألوان القذف و السب و الشتم.



ليتم العروج الإنساني في مدارج المعرفة بكل أبعادها نقول بإن الانسان في نظرنا نبتة انسانية مصداقا لقوله عز من قائل «والله أنبتكم من الأرض نباتا ثم يعيدكم فيها و يخرجكم إخراجا» هاته النبتة الإنسانية مدعوة من أجل أن تخضر كزرع أخرج شطأه فأزره فاستغلظ فاستوى على سوقه ليفتخر بها زراعها من أنبياء و وارثهم من العارفين و هي محتاجة لتحقيق ذلك الى ثلاث أنواع من السقيا

» سقيا الماء الطبيعي H2O ليتغذى الجسد المادي.

» سقيا الماء الفكري امتثالا لقول الاله «اقرأ» لينمو الجسد الفكري .

» سقيا ماء التوحيد ذلك الماء المطهر «لا إله الا الله» ليقتات الجسد الروحي.

فإن تم للإنسان ذلك بورود الواحات المخصصة لذلك واحات الماء الطبيعي من مياه السدود و الأنهار، واحات الفكر من مكتبات و جامعات ، ثم من واحات التوحيد التي وصفها الرسول الأكرم برياض الجنة ومنه اجتهدنا بوصفها واحات التوحيد من مجالس ذكر الله تعالى و مساجد و دير رهبان و بيع و صلوات ربين.

إنها واحات للتوحيد الضروري ليستقيم الضروري من أود حياة عقيدة التوحيد ليعيش الإنسان تحت سقف أي ديانة توحد الإله الحق و يسلم برسالة جميع الرسل دون عنصرية فكر أو جنس أو جاه أو دين و لذلك لم يرد الحق أبدا أن تهدم مثل هاته الواحات الروحية» التي وعد الحق زائريها بانتظام لارتواء عطشهم الروحي بفلاحة زرعهم و افتتاح نبتتهم فبعد أن يدعى كل مؤمن اليها بحجي على الفلاح يقول له الحق في نهاية طريقه قد أفلح المؤمنون. و لذلك قال الحق «و لولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع و بيع و صلوات و مساجد يذكر فيها اسم الله» و في هذا دليل كاف على ان اسم الله خير مياه التوحيد جميعا.

روض قلبي قد تزهر و فوادي قد تنور

مذ سقي الماء المطهر ماء التوحيد يا ماحلاه

غصنه الباهي المعطر لا إله الا الله

## الهوامش :

- ١ . البقرة ٢٦٩ .
- ٢ . مقتبس من الآية الكريمة ٣٥ من سورة النور: " الله نور السماوات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاج كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكل شيء عليم »
- ٣ . انظر براين تريسي ، ارسم مستقبلك بنفسك، ص ٢٩٨ .
- ٤ . انظر مقال: الحكمة، تحديد مجهر البصيرة على الموقع الالكتروني الثقافي الفكري thewhatnews كما على موقع الاسلام في المغرب و جريدة قريش اللندنية.
- ٥ . انظر براين تريسي ، ارسم مستقبلك بنفسك، ص ٢٩٩ .
- ٦ . <http://www.hiramagazine.com>
- ٧ . Médias informatisés et énonciation éditoriale Par : Yves Jeanneret et Emmanuel Souhier
- ٨ . جسم الإنسان، موقع المعرفة دوت أورغ.
- ٩ . انظر موقع رياض الصالحين.



